جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الآثار السياسية والاجتماعية _الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

إعداد
معتز نضال نادر خندقجي

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2023

الآثار السياسية والاجتماعية – الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

إعداد

معتز نضال نادر خندقجي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/06/06م، وأجيزت:

د. رائد نعيرات	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. فادي جمعة	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. نائل موسى	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدي بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء أو برحابته سماحة العارفين

إلى كل من نذروا أنفسهم لصون حقوق الناس وتخفيف معاناتهم

إلى كل طفل لايزال بعالم الغيب إلى كل أطفال فلسطين الذين يعيشون تحت أسر وقسر الظلم

الي من ساندتني طوال حياتي الحبيبة (أمي)

الي من لم يبخل علي يوما بشيء (أبي)

الي سندي،وحبيبة قلبي وأم أطفالي (زوجتي الغالية)

الي زهرة حياتي ونور فؤادي (زهراتي الصغار)

الي الجبال المتينة والسند العتيد (اخواني)

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي اثناء دراستي في الجامعة الي كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي والي كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية والي كل من ساندني بحمل أعباء هذا العمل. اهدي هذا العمل المتواضع.

معتز خندقجي

الشكر والتقدير

الحمد لله كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي هذه الأمة وقدوة الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين، وانطلاقاً من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

بداية اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة النجاح الوطنية هذا الصرح العلمي الشامخ ممثلةً برئيسها الأستاذ الدكتور: عبد الناصر زيد، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكلية الدراسات العليا، كما وأتقدم بالشكر إلى قسم التخطيط والتنمية السياسية.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الدكتور: رائد محمد حسن نعيرات "منسق برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا"، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وأفاض عليّ بعلمه، وحرص أشد الحرص على إثرائها وإخراجها بأفضل صورة ممكنة، ويشرفني أيضاً أن أتقدم لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة، فلهما مني كلُّ التقدير وأسمى آيات العرفان بالجميل والفضل.

وإنه لحقٌّ عليّ أن لا أنسى أناساً كان لهم من الفضل والعون جزءاً كبيرٌ في دعمي إلى أن وصلت إلى نقطة النهاية، ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة والقلب، فلهم مني أسمى آيات الشكر وجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث: معتز خندقجي

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

الآثار السياسية والاجتماعية _الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أيـــة مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: معتز فضل نادر خنفجي

التوقيع: معتز خنفجي

التاريخ: 2023/6/6

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير.....د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات.....و

فهرس الجداول ..... ي

الملخص.....ك

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها..... 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاته..... 3

1.3 فرضية الدراسة..... 5

1.4 أهمية الدراسة 5

1.5 أهداف الدراسة 5

1.6 نطاق الدراسة وحدودها..... 6

1.7 أسباب اختيار موضوع الدراسة (مبررات الدراسة) 6

1.8 منهجية البحث وأداتها..... 7

1.9 الدراسات السابقة 7

1.10 هيكلية الدراسة.....13

الفصل الثاني: العمالة الفلسطينية في الداخل والخارج 14

2.1 مفهوم وطبيعة العمالة الخارجية وتأثيرها واثارها 14

2.1.1 مفهوم العمالة الخارجية.....14

2.1.2 أسباب ازدياد العمالة الخارجية 14

2.1.3 ايجابيات العمالة الخارجية 17
2.1.4 إشكاليات العمالة الخارجية على المجتمع المحلي في البلد المستضيف 17
2.1.5 قرارات التعامل مع العمالة الخارجية 18
2.1.6 العمالة الفلسطينية في الخليج العربي 19
2.1.7 سياسة سوق العمل الاسرائيلي 20
2.1.8 قطاعات سوق العمل الاسرائيلي 20
2.1.9 سوق العمل الفلسطيني والاسرائيلي 21
2.2 مفهوم العمل داخل اسرائيل وخصوصيته 23
2.2.1 مفهوم العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل 23
2.2.2 القوى العاملة الفلسطينية 23
2.2.3 الاصلاح الجديد بخصوص العمالة الفلسطينية في إسرائيل 24
2.2.4 حقوق العمال الفلسطينيين لدى مشغلين إسرائيليين عند تنفيذ عقد العمل 24
2.3 الانتهاكات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين 26
2.3.1 الانتهاكات بحق العمالة المنظمة داخل إسرائيل 27
2.3.2 العمال في المستوطنات 28
الفصل الثالث: السلام الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل 29
3.1 مفهوم السلام الاقتصادي 29
3.2 فكرة السلام الاقتصادي 29
3.3 إسرائيل ومعادلة السلام الاقتصادي 31
3.4 مراحل السلام الاقتصادي 33
3.5 السلام الاقتصادي والفلسطينيين 33
3.6 السلام الاقتصادي والإسرائيليين 35

3.7 خطة جون كيري الاقتصادية 36
3.8 مشاريع خطة جون كيري الاقتصادية 36
3.9 السلام الاقتصادي بين التنمية والاستدامة 39
3.10 إسرائيل وتطبيق استراتيجية لابيد "الهدوء مقابل الاقتصاد" 40
3.11 الاقتصاد الفلسطيني والعمل في إسرائيل 42
3.12 دور الأونروا في تفعيل السلام الاقتصادي 42
3.13 تأثير التسهيلات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني 44
3.14 التغيرات التي حصلت على طبيعة العمل داخل إسرائيل 45
3.15 ماهية خطة "360" للعمالة الفلسطينية 46
الفصل الرابع: الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل" 48
4.1 تمهيد 48
4.2 الآثار السياسية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل" 48
4.3 الآثار الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل" 57
4.3.1 على مستوى الأسرة 57
4.3.2 الاثار الاجتماعية للعمالة في إسرائيل المترتبة على المجتمع الفلسطيني 59
4.4 الآثار الإقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل" 60
4.4.1 دوافع العامل الفلسطيني للعمل في إسرئيل 61
4.4.2 الوضع الإقتصادي في فلسطين 62
4.4.3 الحصار الإقتصادي 66
4.4.4 تأثير العمالة الفلسطينية على القطاعاتِ الاقتصادية الإنتاجية 70
4.4.5 تأثير العمالة الفلسطينية على القطاع الخاص الفلسطيني 72
4.4.6 سوق العمل الموحدة 74

4.4.7 التجارة الداخلية في فلسطين 77
4.4.8 التبعية في السياق الفلسطيني–الإسرائيلي..... 78
4.4.9 السياسات الإسرائيلية من إستقطاب العمال 79
4.4.10 الاثار الاقتصادية للعمالة الفلسطينية الفلسطينية في إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني..... 82
4.4.11 الاثار الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي 83
الخاتمة..... 84
النتائج والتوصيات 86
المراجع العلمية 90
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب السنة ومكان العمل 22

جدول (2): التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) من فلسطين في سوق العمـــل الإســـرائيلي حسب النشاط الاقتصادي من الفترة الواقعة (2010–2021).....64

الآثار السياسية والاجتماعية _ الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني
نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

إعداد
معتز نضال نادر خندقجي
إشراف
د. رائد نعيرات

الملخص

تعتبر العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل من القضايا المهمة على الساحة الفلسطينية ، سواء من حيث النظر الى دور العمال في النهوض بمؤسسات دولة الاحتلال، أو من حيث تأثير ذلك على التنمية داخل الأراضي الفلسطينية، وهناك جدل اخر حول أسباب تنامي عدد العمال في داخل "إسرائيل"، فهناك من يرى أن السبب يعود الى الطبيعة السياسية والاقتصادية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية، وينظر لها الجانب الأخر من زاوية أنها تعتبر إحدى منظومات السيطرة الاقتصادية الاحتلالية. هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الآثار السياسية، الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل كدراسة حالة في الفترة الواقعة بين عام 2008 حتى عام 2022. إعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثلت أداة الدراسة الرئيسية بالمقابلات، والتي شملت العديد من الباحثين وممثلين عن نقابات العمال ومجموعة من العمال الفلسطينين العاملين داخل "إسرائيل". توصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل الرئيسية التي تدفع العامل الفلسطيني لتفضيل العمل في الداخل المحتل: الإقتصاد الفلسطيني الضعيف، الاجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيلي والتضخم وما صاحبه من إرتفاع تكاليف المعيشة في الأراضي الفلسطينية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي يشكل ورقة ضغط سياسية للجانب الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى عملية الاستفزاز في استغلال قضية السماح باستخدام التصاريح وتجنيد العملاء الأمنيين. تخلت سلطات الاحتلال عن العمالة الأجنبية، التي وصفتها بأنها عمالة غير

أخلاقية، بالإضافة إلى أن العائدات المالية التي توفرها العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، تذهب جميعها في بطن الاقتصاد الإسرائيلي من العوامل التي جعلت دولة الإحتلال تشجع العمالة الفلسطينية بالداخل.

أوصت الدراسة الجهات الفلسطينية المختصة بضرورة إعطاء قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة تزيد حالات التوظيف وتشجع العمال والموظفين على فتح مشاريعهم الخاصة في الأراضي الفلسطينية، بدلا من تيسير قروض استهلاكية تعمل باتجاه معاكس من خلال زيادة المسؤوليات والالتزامات على العامل الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الفلسطيني؛ العمالة الفلسطينية؛ إسرائيل.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة الدراسة

تعتبر أسواق العمل من الركائز الأساسية لنهضة الدول وتقدمها، فديموغرافية التغيير التي تشهدها هذه الأسواق تنعكس وبشكل مباشر على الواقع المعيشي للمواطن أو المقيم على حد سواء، كما أن سرعة حصول هذه المتغيرات والأحداث تجعل من الصعب التنبؤ بما قد يحدث في المستقبل من تأثيرات قد تغير من واقع هذه الأسواق (كامل، 2012).

تتميز فلسطين عبر تاريخها المعاصر بعنصرها البشري المؤهل، فالموارد البشرية الفلسطينية لديها القدرة على العمل لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال إعادة الروح لقيم وقدرات العنصر البشري، وإطلاق القدرات الكامنة نحو ترجمة المعرفة إلى واقع عملي، وإحداث التغير الايجابي في النظرة حول صورة المورد البشري الفلسطيني (محليا، إقليميا ودوليا)، حيث ساهم العنصر البشري الفلسطيني بفاعلية في النهضة الإقليمية، فهو يعتبر مورد اقتصادي هام لما يتوفر فيه من ميزات من حيث المستوى الثقافي، والخبرات، والتنافسية، حيث يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، فتشير الإحصاءات إلى أن معدل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من يوم واحد ولغاية أربعة عشرة ربيعاً والذين يشكلون (41%) من إجمالي تعداد السكان العام والبالغ (5,164,173) نسمة، كما بلغ عدد الشباب العاملين في القطاع غير المنظم 139,300 منهم 130,600 عاملاً مقابل 8,700 عاملة وتمثل نسبة الشباب العاملين في القطاع غير المنظم في فلسطين نحو 47% من إجمالي الشباب العاملين في فلسطين، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) يسعى المجتمع الفلسطيني ليستفيد من خبرات ومهارات كل فرد لتحقيق غاية وجوده في هذه الحياة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) تتأثر العمالة الفلسطينية بشكل عام والعمالة الفلسطينية الموجودة داخل السوق الإسرائيلي بشكل خاص بالظروف المختلفة التي تعرضت لها فلسطين، (Rasgon, 2018) مع بدء عملية التسوية السياسية

للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في مطلع التسعينات وتبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وتوقيعهما اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي في عام 1993، والاتفاقات اللاحقة برعاية أميركية وتأييد دولي، ساد الاعتقاد بإمكانية حدوث تطور موات في بيئة السياسات الاقتصادية الفلسطينية، خصوصاً من جهة إنهاء السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية، من جهة ثانية توفير دعم دولي وانتهاج سياسات تنموية فلسطينية، وذلك لإصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال وتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة في المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان (1967) (ماس، 2020)، حيث تدل المؤشرات الرئيسية على تعميق التشوهات البنيوية، وتراجع قوة الاقتصاد الفلسطيني، وتزايد الإعتماد المعيشي للاقتصاد الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤكد ويدعم أن الجانب الإسرائيلي لا يرتقي إلى مستوى الشراكة الجبرية التي يستوجبها انخراطه في عملية التسوية السياسية لإنهاء الصراع وما يفرضه عليه ذلك من واجبات ومسؤوليات، والتي كان من اهمها التخلي عن السياسات الاحتلالية، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، وتعطيل الإصلاح الاقتصادي وعرقلة نموه ، كل ذلك أدى الى تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. سعت دولة إسرائيل إلى ترويج السلام الاقتصادي بحيث يصبح بديلا لتمرير رفضها للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وحق العودة وتقسيم القدس وإزالة المستوطنات، للالتفاف على عدم وجود رؤية أو حل للصراع للفلسطيني–الإسرائيلي، وإخفاء اهادفها العنصرية، وتسييج جدار لحماية خطوط حدود مطاطية مرنة، يضمن لها استغلال الحجة الأمنية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية واستغلالها مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية التي سوف تقدمها للجانب الفلسطيني. (الكرمل، 2020)

إن الواقع الاقتصادي الصعب، وسياسات الإغلاق والحصار المتكررة، واجراءات عرقلة التطور بالاقتصاد الفلسطيني والتحرر من قيود الاحتلال وإضعاف القدرات الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني، جميعها كانت عوامل سواء كانت مجتمعة أو متفرقة وضعت العديد من الأفراد أمام قبول فكرة العمل

في سوق العمل الاسرائيلي، رغم الظلم الكبير الذي يتعرض له العامل الفلسطيني مقارنة بالعامل الاسرائيلي من حيث الحقوق والامتيازات في مجال العمل، ومع ذلك ولمواجهة الظروف الصعبة التي يمر بها العامل فإنه يقبل على نفسه ولا يفوت هذه الفرصة للعمل. (قزمار، 2020) فالجانب الأصعب لواقع العمالة الفلسطينية داخل الخط الاخضر لا ينحصر بالمخاطر اليومية التي قد يتعرض لها العمال خلال عملهم، فمخاطر (كالابتزاز مقابل تصريح العمل) هي من أبرز هذه العوامل لهذا السوق، فشاعت ظاهرة الاستغلال في منح التصاريح من قبل الجهات المسؤولة عن هذا الجانب، وتداخلت الادوار الامنية والاقتصادية والشخصية في خلق سوقاً سوداء، وفتحت الباب أمام التساؤلات عن الجهات الراعية والمسؤولة عن هذه الظاهرة ومصالحها من وراء ذلك، والتي هي ظاهرة غير قانونية ومخالفة لكل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل، ومنها اتفاقية باريس لا سيما المادة (37) منها، التي حددت مرجعية دخول وخروج العمال الفلسطينيين من وإلى إسرائيل بمكاتب العمل الإسرائيلية والفلسطينية، وليس سماسرة بيع التصاريح أو غيرهم (فرسخ، 2020)، فقد بلغت تصاريح العمل في عام 2012 حوالي 31.429 تصريحاً، ثم ارتفع بعد ذلك بشكل لافت خلال الاعوام اللاحقة ليصل الرقم إلى حوالي 499 ألف تصريحاً في الربع الأول 2021 الى حوالي 1.016 ألف تصريحاً في الربع الثاني 2021 بحوالي 2%، حيث ارتفع في الضفة الغربية بمقدار 1% عن الربع الاول 2021 وارتفع في قطاع غزة بمقدار 6% خلال نفس الفترة (خليفة، 1996).

1.2 مشكلة الدراسة وتساؤلاته

يعتبر عمل الفلسطينيين داخل إسرائيل من القضايا المهمة على الساحة الفلسطينية ، سواء من خلال النظر الى دور العمال في النهوض بمؤسسات الاحتلال، أو من حيث تأثير ذلك على التنمية في داخل الأراضي الفلسطينية، وهناك جدل اخر يتمثل حول أسباب زيادة عدد العمال في داخل اسرائيل، فهناك من يرى أن ذلك يعود الى الطبيعة السياسية والاقتصادية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، والجانب الآخر ينظر لها من زاوية، أنها تعتبر أحد منظومات السيطرة الاقتصادية للإحتلال، وعلى

الرغم من ما تحتله هذه الجدليات من واقعية في الطرح، حيث أنه لا يمكن تجاوز كلا الطـــرحين عنـــد معالجة موضوع العمالة الفلسطينية داخل اسرائيل، والذي من الملاحظ انه آخذ في التسارع وتنوع فـــي الطبيعة، فمن ناحية زيادة عدد العمال داخل اسرائيل بشكل تدريجي منذ عام (2008 – 2022)، فقد بلغ عدد العاملين في إسرائيل 182 ألف عامل في الربـــع الثـــاني 2022 (الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني،2022) . كما أنه لا يمكن تجاهل وجود ظاهرة جديدة في وسط العمال، وهم العمـــال الـــذين يملكون شهادات ويعملون داخل اسرائيل، وما قد ينتج عن ذلك من طبيعة في علاقات العمل قد تقود الى تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، وعند النظر بواقعية الى مسار تطور الأحداث والمتغيرات ســـواء في المجتمع الفلسطيني وسياسات السلطة الفلسطينية، وواقع دولة الاحتلال ومراميها السياسية ودوافعهـــا الاقتصادية، نجد أن هذه الظاهرة ستأخذ في الاتساع في السنوات القادمة شكلا ومضمونا.

على الرغم من بعض الجوانب الايجابية التي تتركها العمالة الفلسطينية العاملة في الداخل على الوضـــع الاقتصادي الفلسطيني، سواء من ناحية تقليل نسبة البطالة أو ما يكتسبه العامل من مهارات وقدرات، أو تحسين الدخل لدى شريحة معينة من العمال، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن لهذه الظاهرة آثاراً سلبية جمـــة على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى السلطة الفلسطينية من ناحية سياســـية وتنموية اقتصادية. ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما هي الآثار السياســـية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني الناتجة عن العمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"؟**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. إلى أي مدى تخدم العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل تحقيق رؤية إسرائيل في السلام الاقتصادي؟
2. ما الآثار التي تتركها العمالة داخل إسرائيل على المجتمع الفلسطيني وعلاقتـــه بالحيـــاة السياســـية والاجتماعية، والاقتصادية الفلسطينية؟
3. كيف تؤثر العمالة في الداخل المحتل في إعادة بناء منظومات العلاقـــات الاجتماعيـــة، والســـلوك الاقتصادي والطبقات في المجتمع الفلسطيني؟

1.3 فرضية الدراسة

أثرت العمالة في الداخل الإسرائيلي على ثقافة وسلوك العامل الفلسطيني سواء إجتماعياً أو سياسياً، حيث قللت من الروابط الاجتماعية والسياسية، وادت الى غياب التنمية الاقتصادية.

1.4 أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذا البحث على النحو الآتي:

- يندرج موضوع الرسالة ضمن باب الدراسات الفلسطينية، الذي يتحرك ضمن مساحات واسعة ومتغيرة باستمرار، كما يخضع للمؤثرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل.
- تتبع أهمية الدراسة الحالية في الكشف عن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل في الفترة ما بين (2008–2022)
- كما تكمن أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوع العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، وهو موضوع مهم على الساحة الفلسطينية وبالتالي فإنه يستحق المتابعة والدراسة، فندرة الدراسات السابقة التي إهتمت بهذا الموضوع، وعلى حسب علم الباحث فإن هذه الدراسة الوحيدة التي تهتم بدراسة العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى الآثار السياسية والاجتماعية، والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل كدراسة حالة في الفترة الواقعة بين عام 2008 حتى عام 2022، ويتم التحقق من هذا الهدف من خلال:

1. التعرف إلى مدى تحقق رؤية إسرائيل في السلام الاقتصادي من خلال العمالة الفلسطينية في الداخل المحتل.

2. التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية التي تتركها العمالة في إسرائيل على المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية.
3. التعرف إلى مدى تأثير العمالة في الداخل المحتل في إعادة بناء منظومات العلاقات الاجتماعية والسلوك الاقتصادي والطبقات في المجتمع الفلسطيني.

1.6 نطاق الدراسة وحدودها

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

الحد الموضوعي: الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل.

الحد الزماني: حددت الفترة الزمنية، والتي تبدأ من العام (2008) حتى العام (2022).

الحد المكاني: الداخل المحتل "إسرائيل".

الحد البشري: العمال الفلسطينيين.

1.7 أسباب اختيار موضوع الدراسة (مبررات الدراسة)

ترجع مبررات اختيار موضوع البحث إلى الرغبة في دراسة طبيعة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، وتتلخص بالأسباب الآتية: في حدود علم الباحث فإن قلة الدراسات التي تتحدث عن "الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل"، وتعتبر نقطة انطلاق للدراسة في مجال الدراسات الفلسطينية للاهتمام في موضوع الدراسة، وفي انجاز الدراسة علمياً واتمام العملية الدراسية للحصول على الدرجة العلمية.

1.8 منهجية البحث وأداتها

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بدراسة الظاهرة كما توجد فعلاً بالواقع، كما يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تحليلاً كيفياً أو تحليلاً كمياً، بحيث يصف التحليل الكيفي الظاهرة ويصف خصائصها، أما التحليل الكمي فيعطي وصفاً رقمياً بحيث يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، ولا يتوقف المنهج الوصفي التحليلي عند وصف الظاهرة فقط بل يتعدى ذلك إلى التعرف على العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهر والتنبؤ بقيامها (علام، 2000).

أداة الدراسة

بيانات أولية: تتمثل في الاحصائيات المنشورة لدى جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

بيانات ثانوية: تتمثل بالكتب والمجلات والمواقع الموثقة.

المقابلات الشخصية: وذلك مع أصحاب الاختصاص والشأن في القضايا والمواضيع العمالية.

1.9 الدراسات السابقة

دراسة محارمة (2021): **انتهاك إسرائيل لحقوق العمال الفلسطينيين: كوفيد-19 والإساءات المنهجية:** هدف هذا التقرير لإلقاء الضوء على انتهاكات النظام الإسرائيلي لحقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات قبل جائحة كوفيد-19 وخلالها، كما يسلط التقرير الضوء أيضا على الإنتهاكات المتزايدة التي يتعرض لها العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، منذ تفشي وباء كوفيد-19. ففي 17 آذار/ مارس 2020، أعلن وزير الأمن الإسرائيلي السابق نفتالي بينيت عن سلسلة من الأحكام الخاصة لتنظيم عمل وإيواء العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في محاولة للحد من حالات كوفيد- 19 المتزايدة بين السكان الإسرائيليين. ويخلص

التقرير إلى أن وباء كورونا "كوفيد-19 " قد سلط الضوء على الظروف الخطرة التي يواجهها العمال الفلسطينيون، مبيناً تحول حاجتهم إلى الحفاظ على مصدر رزقهم بالعمل في إسرائيل والمستوطنات، إلى سياق كامل لإنتاج الموت. وفي الختام يوصي التقرير السلطة الفلسطينية الضغط على المجتمع الدولي لتعزيز المساعي القانونية لحماية حقوق العمال الفلسطينيين، وعلى السلطة الفلسطينية أيضا إدراج انتهاكات حقوق العمال الفلسطينيين في قضاياها القانونية ضد النظام الإسرائيلي في المحكمة الجنائية الدولية، من أجل محاسبة السياسيين وأصحاب العمل والشركات الإسرائيليين.

دراسة قزمار (2020): العمالة الفلسطينية في الداخل في ظل أزمة كوفيد: سعت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع العمال الفلسطينيين قبيل أزمة كورونا، ومدى تأثرهم بها كتفسير موجز لظاهرة العمل الفلسطيني في الداخل المحتل، وعلى الرغم من أن النقاش تمحور حول ضمان عدم تسبب العمال في نشر العدوى في فلسطين، فإن السؤال الحقيقي كان عن حقيقة أوضاعهم الاجتماعيةوالاقتصادية، بمعنى: ألا يستطيع هؤلاء التوقف عن العمل لفترة قصيرة؟ ألا يتقاضون أجوراً أعلى من أقرانهم في الضفة الغربية مثلاً؟ هل فعلاً يحتاجون إلى دعم خلال الأزمة أسوة ببقية العمال؟. أوصت الدراسة في الختام أنه في حال استمرار هذه الأزمة وانقطاع العمال عن أعمالهم، فإن على الحكومة الفلسطينية والنقابات والمؤسسات الحقوقية والإغاثية الالتفات إلى أوضاع هؤلاء العمال وتقديم الدعم اللازم لهم، وعدم الاكتفاء بتعليمات الحجر المنزلي، وعدم تركهم تحت رحمة المبادرات الإغاثية في حال استمرت الأوضاع في التفاقم. وعلى ما يبدو فإن الحكومة تراهن على امتلاك هؤلاء العمال لعمق مادي يمكنهم من تجاوز الأزمة، أو على الأقل الصمود لشهر أو شهرين دون الحاجة إلى دعم.

دراسة جينت (2020): عمالة الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي خلال أزمة كورونا: تسلط الدراسة الإنخفاض الحاصل في العمالة الفلسطينية المسجلة في الاقتصاد الإسرائيلي بحدة خلال إغلاق كورونا في فترة ربيع 2020، وبدأت العمالة الفلسطينية المسجلة بالارتفاع ابتداء من شهر أيار ، وبالعودة إلى نسبتها لما كانت عليه قبل الأزمة في شهر سبتمبر، وطرأ أكثر من ثلثي الانخفاض في عدد الوظائف

الخاصة بالفلسطينيين (نحو 47 ألف وظيفة) في قطاع البناء، وذلك إلى جانب انخفاض نحـــو 51 ألـــف وظيفة لأجيرين في عمالة الإسرائيليين في قطاع البناء. يجسد هذا الانخفاض انخفاضا في عدد الوظائف في قطاع البناء في البلاد بنحو 35% بين الأشهر كانون الثاني حتى نيسان 2020. وقـــد عكـــس هـــذا الانخفاض قيودا مختلفة صعبت من عملية وصول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، وتظهر الاستبيانات المخصصة التي أجريت خلال أزمة كورونا في أوساط العمال الفلسطينيين الذين عملوا في إسرائيل في بداية السنة (قبل الأزمة) أن 22% فقط من بينهم واصلوا العمل في إسرائيل فـــي شـــهر نيســـان ، وأن أجورهم وحجم عمل الذين واصلوا العمل قد انخفضت بشكل معتدل. وعمل في إسرائيل في شـــهر آب أكثر من نصف كمية العمال الفلسطينيين الذين اشتغلوا في إسرائيل في بداية السنة وقد كانت أجـــورهم الشهرية أقل مقارنة بأجورهم مطلع العام وذلك في أعقاب انخفاض عدد أيام العمـــل فـــي شـــهر آب ، بحسب استطلاع مخصص للعمال الفلسطينيين فإن معظم الذين شغلوا في إسرائيل في شهر آب قد أقاموا على الأقل قسما من أيام الشهر في إسرائيل، وأشار نحو نصف العمال أن المشغلين زودوهم بظـــروف نوم ونظافة معقولة أو جيدة، وأن قسما قليلا منهم قد أشاروا إلى أن ظروف معيشتهم ونظافـــة المكـــان الذي مكثوا فيه كانت سيئة.

دراسة عطية (2020): **أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإســـرائيلية الضـــفة الغربيـــة علـــى الاقتصاد الفلسطيني (1994–2019)** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثـــر العمالـــة الفلســـطينية فـــي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، من خلال الإجابة علـــى الســـؤال الرئيس: ما مدى مساهمة العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في تحســـين الوضع الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين؟. توصلت الدراسة إلى أن النـــواحي الايجابيـــة للعمـــل فـــي المستوطنات تتلخص في التقليل من نسبة البطالة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك في تحريك الوضع الاقتصادي في السوق الفلسطينية من خلال ضخ أموال من قبل العمال في المســـتوطنات، امـــا النواحي السلبية فتتلخص في أنها تشكِّل عبئًا على الدعوات الفلسطينية لمقاطعة المستوطنات ومنتجاتهـــا،

وتشكِّل ورقة رابحة بيد الجانب الإسرائيلي من خلال الضغط على الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر ذلك اعترافًا بشرعية المستوطنات في أراضي الضفة الغربية. أوصت الدراسة ضرورة اتباع سياسات اقتصادية ومصرفية استثمارية تحفيزيَّة تهدف إلى تقوية المشاريع القائمة وجلب استثمارات خارجية وخصوصًا رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج.

دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2015)**: العمال داخل الخط الاخضر الفئة الاكثر تهميشا في المجتمع الفلسطيني:** أظهرت نتائج الدراسة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ان غالبية العاملين داخل الخط الأخضر هم من قطاع الشباب، والأقل حظا في التعليم، وجاءت هذه الدراسة التي أجريت بالتعاون مع وزارة الصحة وبتمويل صندوق الامم المتحدة للسكانUNFPA بعنوان 'السلوك الخطر للعمال الفلسطينيين في إسرائيل 2010 ميدانيا' واستخدمت الأسلوب والمنهج النوعي المرتكز على عقد مجموعات بؤرية من الفئات المستهدفة (العمال الفلسطينيون في إسرائيل)، وتناولت الدراسة التي اعدها فريق عمل من الجهاز المركزي للإحصاء دراسة وتشخيص واقع وظروف وسلوك العمال داخل الخط الاخضر من خلال اتباع منهجية تشاركية بلقاء العاملين داخل الخط الاخضر والخبراء المحليين والوقوف على مختلف العوامل والظروف والتحديات التي يواجهها العمال داخل الخط الاخضر، وتحليل القضايا المرتبطة بسلوكهم العام، من خلال التعمق في تجاربهم الشخصية، او روايتهم لتجارب زملاء لهم، وأظهرت الدراسة صعوبة واقع وظروف العيش للعمال سواء كانت من خلال رحلة الوصول الى العمل او ظروف العمل والاقامة مدة طويلة داخل الخط الاخضر، وكشفت عن مظاهر سلوكية يخطوها بعض العمال نحو الممارسة الجنسية والناجمة عن غياب الوعي للمخاطر الناجمة عنها، نظرا لانكشاف العمال بصورة رئيسية لهذه المخاطر والمرتبطة بالجنس والمخدرات. هذا وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات كان اهمها ان تضع الوزارات المعنية هذا الموضوع ضمن اجندتها والاهتمام أكثر بهذه الفئة المغيبة وضرورة وجود مؤسسات فلسطينية ومختصة في هذا المجال وان تمارس الاسرة الفلسطينية والمدرسة دورها في توعية وتثقيف ابنائها من خلال التربية باعتبارها حجر

الاساس الاول في البناء المجتمعي، واوصت الدراسة كذلك بضرورة اجراء فحص طبي شـــامل لكافـــة العاملين في داخل الخط الاخضر، وشددت على اهمية فرض فحص الايدز قبل الزواج مقارنة بفحـــص التلاسيميا

دراسة صبيح (2011): العمال الفلسطينيون بأجر في المستوطنات الإسرائيلية في الضـــفة الغربيـــة: الخصائص وظروف العمل: أظهرت الدراسة عدداً من النتائج حول العمـــال الفلســـطينيين بـــأجر فـــي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كان من أبرزها " من فئة أعزب، وتعود فئة المتزوجين إلى القيود الأمنية الإسرائيلية المفروضة على العمال الفلسطينيين في المستوطنات" ارتفـــاع معـــدل العمـــر للعمال الفلسطينيين بأجر (35.2 سنة) بانحراف معياري (9.5 سنة) وهو ما يعكس أيضاً القيود الأمنيـــة الإسرائيلية المفروضة على العمال الفلسطينيين في المستوطنات. "معظم العمال الفلسطينيين بـــأجر فـــي المستوطنات يعملون بموجب تصريح عمل (93%)، بينما (7%) يعملون بدون تصريح عمـــل، وهـــو عكس ما هو شائع بأن نصف العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يعملون بدون تصريح عمل، وربما يعود أن معظمهم يعملون بموجب تصريح عمل إلى كون المستوطنات أشبه بثكنات عسكرية، أو أنها كذلك." ارتفاع المستوى التعليمي لعمال المستوطنات، حيث بلغت نسبة العمـــال الفلسطينيين العاملين بأجر في المستوطنات من المرحلة الثانوية فأعلى (43.5%). ثانيـــاً: الخصـــائص الاقتصادية " تركز العمال الفلسطينيين بأجر في المستوطنات في قطاع الإنشـــاءات (50.9%)، يلـــيهم العمال بأجر في قطاع الخدمات (19%) ثم العمال في الصناعة (16.5%)، فعمال الزراعـــة (9.9%)، بينما (3.5%) ليس لهم قطاع اقتصادي محدد. " حسب الجنس، يتركز الرجال فـــي قطـــاع الإنشـــاءات (59.4%).

دراسة فرسخ (2009): **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية** " **1967-2007**" وتوضح هذه الدراسة نظريات الهجرة، وانتقال اليد العاملة، والتغيير البنيـــوي، كمـــا تناولـــت سياســـة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطرقت لتسريح اليد العاملة وانتقالها من الضـــفة الغربيـــة

وقطاع غزة، وبينت هذه الدراسة خصائص هجرة العمال الفلسطينيين، وتناولت أيضا استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

دراسة خليفة (1996): **الطلب على العمالة في إسرائيل والأراضي المحتلة:** استعرضت هذه الدراسة التطور التاريخي للعمالة الفلسطينية، بدءاً من أواخر العهد العثماني، وحتى عملية السلام، وتظهر أن العمالة الفلسطينية عانت مشكلة التمييز مع العمالة اليهودية منذ بداية القرن. كما توصلت الدراسة إلى ان حجم العمالة الفلسطينية يتسم بالتذبذب، الناجم عن الهجرة الخارجية، وعن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. كما تظهر مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة في تراجع مستمر. أما قطاع الصناعة فتتسم مساهمته بالثبات، في حين أن مساهمة قطاع الإنشاءات في ارتفاع مستمر أما قطاع الخدمات فيستحوذ على نصف العمالة الفلسطينية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة أوضاع العمالة الفلسطينية، حيث تطرقت إلى العديد من القضايا المتعلقة بالعمال، سواء بما يتعلق بأوضاعهم المعيشية، أو طرق حصولهم على التصاريح، ومستوى الاجور الذي يحصلون عليه، والحقوق التي يتحصلون عليها. أما الدراسة الحالية فإنها ركزت للتعرف على الآثار الناجمة عن العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل على المجتمع الفلسطيني عبر دراسة أبعاد وتداعيات تلك التأثيرات من الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وعلى حسب علم الباحث فإن هذه الدراسة الوحيدة التي تهتم بدراسة التأثيرات المحتملة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل على المجتمع الفلسطيني.

1.10 هيكلية الدراسة

الفصل الأول: (الإطار العام للدراسة) ويتكون من: المقدمة، مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فرضية الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: الأدب النظري: العمالة الفلسطينية في الداخل والخارج

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل: السلام الإقتصادي بين فلسطين وإسرائيل من حيث المفهوم والفكرة، مراحل السلام الإقتصادي، أهداف إسرائيل من وراء ذلك، وبعض المشاريع التي عملت عليها إسرائيل لتحقيق هذا السلام.

الفصل الرابع: الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"

الخاتمة، النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

العمالة الفلسطينية في الداخل والخارج

2.1 مفهوم وطبيعة العمالة الخارجية وتأثيرها واثارها

2.1.1 مفهوم العمالة الخارجية

يثير الحديث عن العمالة الوافدة المتعاقدة في حقيقة الأمر إشكاليات تتعلق بمفهوم هذه العمالة وتمييز هذا المفهوم عن مشتبه الرئيسي وهو العمالة المهاجرة، إذ أن ثمة معياراً أساسياً يحدد الفرق بين العمالة المهاجرة وغيرها وهو معيار التأقيت حيث أن مصطلح العمالة المهاجرة يشير إلى الذين يقدمون من بلدان أخرى ويستقرون استقراراً دائماً او مؤقتاً في بلد ما من أجل العمل (المهيري، 2011).

2.1.2 أسباب ازدياد العمالة الخارجية

تتعدد العوامل الاقتصادية التي تفسر هجرة الأيدي العاملة من مكان إلى آخر، وتحفل دراسات الهجرة منذ منتصف الأربعينات بالنظريات والدراسات القياسية (Econometric) الموضحة لأسباب الهجرة ، مبينة كيف أنها قد تكون نتيجة لقرار شخصي أو عائلياً، وأنها محصلة لهيكلية سوق العمل والسياسات الاقتصادية في الدول المصدرة والموردة (فرسخ، 1998)، والمعترف به الآن هو أن الهجرة قرار معقد لا يمكن بلورته في متغير واحد أو معادلة (Stark & Yitzhaki, 1988) .

أولاً: أسباب تتعلق بالعمال أنفسهم أو المصدر

- عوامل الطرد والجذب. تتضمن عوامل الطرد كل المتغيرات المتعلقة بظروف بلد المنشأ والتي تدفع العامل إلى الهجرة. ومن ضمنها معدلات البطالة، والنمو السريع لحجم عرض العمالة، وانخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني. ويمكن إضافة الفقر، وسوء البنية التحتية وعدم تطور الأسواق (سواء سوق العمل أو سوق رأس المال والبضائع) كعوامل طرد أساسية أيضاً، ما دامت الهجرة هي استراتيجية عائلية غرضها الحصول على مصادر متعددة للدخل، وتخفيض المخاطرة

عوامل الطرد والجذب. تتضمن عوامل الطرد كل المتغيرات المتعلقة بظروف بلد المنشأ والتي تدفع العامل إلى الهجرة. ومن ضمنها معدلات البطالة، والنمو السريع لحجم عرض العمالة، وانخفاض مستوى التعليم والتدريب المهني. ويمكن إضافة الفقر، وسوء البنية التحتية وعدم تطور الأسواق (سواء سوق العمل أو سوق رأس المال والبضائع) كعوامل طرد أساسية أيضاً، ما دامت الهجرة هي استراتيجية عائلية غرضها الحصول على مصادر متعددة للدخل، وتخفيض المخاطرة بالمقابل تتضمن عوامل الجذب الأوضاع في الأسواق المستقبلة التي تجذب العمال الأجانب للعمل فيها، ويشكل الطلب على العمال ونمو الإيرادات بالإضافة إلى هيكلية سوق العمل في الدول المستقبلة عوامل جذب أساسية. (Poire & Farakh, 1979)

- الأسباب الشخصية: يشعر البعض بأنّهم ينتمون إلى دول أخرى غير أوطانهم التي وُلدوا فيها، فبعض الأقليّات الدينية أو العرقية قد تتعرّض إلى الاضطهاد في أوطانها ممّا يدفعها للهجرة إلى بلدان أكثر تسامحًا يستطيعون فيها عيش حياة أفضل (العامودي ، 2012)
- الأسباب السياسية: يضطر البعض إلى الهرب من القيود السياسية التي تفرضها عليهم دولهم، حيث يسعى البعضٌ منهم للهجرة من اجل الحصول على جنسية جديدة بهدف بناء هويّة جديدة، في حين يهاجر البعض الآخر طمعًا في الحصول على المزيد من الحقوق والحريّات.
- الأسباب الاقتصادية: تُعتبر أهمّ الدّوافع التي قد تدفع للعمل بالخارج وأكثرها تأثيراً في الأفراد، وتتمثّل في تدنّي المستوى الاقتصادي للعامل، الأمر الذي يَحدّ من طموحهم في العيش برفاهية، لذا يَسعون للعمل في إقليمٍ أو دولةٍ تُقدّم لهم عرضاً وظيفيّاً بأجرٍ يضمن لهم حياةً أفضل ممّا كانوا عليها.
- الأسباب الاجتماعية: تتعدد الأسباب الاجتماعية التي قد تدفع للعمالة الخارجية: الدّين، واللغة، وصلة القرابة، التي قد تدفع للهجرة إلى الدول والمَناطق التي يتواجد فيها مهاجرون سابقون تجمَعهم علاقة اجتماعيّة سابقة.

- الأسباب الدينية: تقوم هذه الأسباب بدفع العَديد من العمال أصحاب الأقليّات الدينية للهجرة إلى دولٍ أُخرى تضمن لهم حريّة المعتقد والدين والرأي في مكان آخر؛ لما يواجهوه من اضطهادٍ وتعصبٍ دينيّ في دولهم.
- الأسباب الجغرافية: تؤدّي بعض العَوامل الجغرافيّة مثل المساحات الواسعة لبعض الدول إلى زِيادة فُرصة العمل إليها؛ لأنّ المساحات الواسعة تشغل دوائر عرضٍ عديدة، الأمر الذي يُوفّر لها تنوّعاً في البيئات الجغرافيّة التي تخلق بدورها تبايُناً في نوع المناخ، والثروات المعدنيّة، والمَحاصيل الزراعيّة، وذلك يوفر فرص عملٍ متنوّعةٍ لهم (الخرسان، 2018).

ثانياً: أسباب تتعلق بالبلد المستضيف

- الأسباب الجغرافية: التغير الذي يطرأ على التركيبة الجغرافية للسكان من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان، ففي الدول التي يسكنون فيها غالبية المهاجرين يكونوا من فئة الذكور الشباب.
- الأسباب السياسية تساهم هجرة العمال بالعديد من التغيرات في الدول المستقبلة لهم في تغير الواقع السياسي، إذ يفرض عليها واقع وجود هؤلاء الأشخاص لديها فتعمل على ضمهم ودمجهم في مجتمعاتها.
- الأسباب الاقتصادية: تعد من أهم النتائج التي تترتب على هجرة العمال، إذ يؤثر وجود المهاجرين على اقتصاد الدول المستقبلة لهم بشكل واسع.
- الأسباب الاجتماعية: حجم الهجرة وأعداد الناس الذين سوف يدخلون إلى الدولة المستقبلة، وطبيعة هؤلاء المهاجرين من حيث مستواهم الاقتصادي والثقافي. (الشجلاوي، 2019).

2.1.3 ايجابيات العمالة الخارجية

انطلاقًا من أهمية العمالة الخارجية ودورها البارز في الكثير من الدول المتقدمة، تتمحور إيجابيات العمالة الخارجية بعدة نقاط تعود إما على البلد المضيف او البلد المستضيف وهي كالأتي:

اولاً: بالنسبة للبلد المضيف

- نقل المهارات والثقافات من بلد لأخر، فالعامل المهاجر ينقل معه ثقافة بلاده ومهاراته وإبداعاته إلى بلاد أخرى.
- تمكين وتعزيز الإندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن وضعهم.
- تمكين المهاجرين في الشتات من تحفيز مساهماتهم في تنمية بلدانهم الأصلية من خلال خلق بيئة تنظيمية تقلل من تكاليف التحويلات المالية، وتتيح قنوات تنافسية.
- زيادة الحوالات المالية إلى البلد الأصل الذي هاجر منه هؤلاء الشباب، وهذه الحوالات تفوق المعونة الأجنبية على الأغلب، وتقلص نسبة البطالة بين الشباب (داود، 2019).

ثانياً: بالنسبة للبلد المستضيف

الإسهام في المسيرة التنموية، من خلال مشاركتهم في أعمال البناء وتكوين المؤسسات التجارية والصناعية والبنى التحتية، والمساهمة في ديمومة العديد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع النقل. وسرعة إنجاز المشاريع الحيوية والخدمية. وايرادات لخزينة الدولة المتحصلة من الرسوم والضرائب وتصاريح العمل (الخلايلة، 2015)

2.1.4 إشكاليات العمالة الخارجية على المجتمع المحلي في البلد المستضيف

كما يوجد إيجابيات لوجود العمالة الخارجية، فإنه يوجد سلبيات متعددة أيضًا، وهي:

- اقتصار العمالة الوطنية على القطاعات الحكومية وترك القطاع الخاص.

- زيادة أعداد العمالة الخارجية المتطرد في قطاعات معينة، أدى إلى سيطرة العمالة الخارجية على قطاعات عدة في ظل اختفاء العنصر الوطني، الأمر الذي جعلها تتحكم بالسوق من حيث الأجور وسعر المنتج بشكل عام.
- ظهور أنماط جديدة، مثل انتشار البطالة بين أفراد المجتمع في البلد المستضيف لتدني أجر العمال الوافدين لديها.
- تأثير العمالة السلبي على لغة الأجيال صغارًا وكبارًا، في ظل وجود عمالة متباينة في المجتمع، لها الأسلوب الخاص في استخدام اللغة العربية الضعيفة أو خلطها مع اللغات الأخرى، ونرى هذه الظاهرة في المنازل والمدارس بشكل كبير.
- التأثير الصحي للعمالة الخارجية، إذ قد تنتشر بين العمالة الأمراض، وخطرهم ظاهر على صحة البيئة بوجود عدد كبير من العمالة في بيئات غير صحية.
- ضغط العمالة الخارجية في التأثير على الخدمات العامة يؤثر على مستوى هذه الخدمات (الدعمة، 2018).

2.1.5 قرارات التعامل مع العمالة الخارجية

يتم تحقيق مجموعة من القرارات والتوجهات، ووضعها حيز التنفيذ، وهي:

- تأهيل الكوادر الوطنية: فإن توفير عمالة وطنية ماهرة ومدربة يمثل أول وأهم خطوات علاج مشكلة العمالة الخارجية. حيث لجأت بعض الدول في ذلك إلى سياسات التجنيس، أي منح الجنسية لعدد من العمالة الخارجية ممن تنطبق عليهم شروط، حتى يصبحوا في النهاية من مواطني الدولة.
- تغيير الثقافة العامة: من خلال تغيير نظرة المواطنين لبعض الأعمال مما يصفونها بأنها (أعمال دونية).
- تطوير سياسات التعليم: وذلك بالشكل الذي يجعل هناك تطابقًا بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

- تعديل سياسات استقدام العمالة: وذلك من خلال استبدال تدريجي للعمالة الخارجية الآسيوية بالعمالة العربية، خاصة أن الفروق في الرواتب لا تمثل مشكلة على مستوى الدول الخليجية التي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع وفورات نفطية تمكنها من تحمل تلك الفروق، لكنها في هذه الحالة ستستقدم عمالة تحمل عادات وتقاليد وموروثًا ثقافيًا متطابقًا مع ذلك الموجود في دولهم (غنيم، 2007).

2.1.6 العمالة الفلسطينية في الخليج العربي

تعتبر المراكز الحضرية الكبيرة المزدهرة في البلاد الخارجية محط اهتمام للعمال الفلسطينيين؛ وذلك بسبب ثبات الحياة السياسية والاقتصادية فيها، كما أنها تمتلك المقدرة على توفير فرص العمل للعمال إليها، وتقدّم إليهم الخدمات الاجتماعية التي يحتاجونها (نجيب، 2011).

ويعد الخليج من أهم أسواق العمل التي كان يقصدها الفلسطيني، فيلجأ الفلسطيني إليها للعمل في ظل ازدياد البطالة في البلاد وعدم وجود فرص عمل مناسبة، وتعتبر دول الخليج سوقاً مفتوحاً، ينضم إليه كل شخص بإرادته بشكل شخصي ومباشر بينه وبين المشغّل بدون تدخل من السلطة الوطنية الفلسطينية. فتركز عمل الفلسطينيين في دول الخليج العربي بشكل أساسي في قطاع التعليم بالدرجة الأولى، وفي قطاع الخدمات، فيما يحاول من انتهى عقد عمله أن يلجأ إلى فتح منشآت تجارية صغيرة للاستمرار في العيش بتلك الدول (عربي 21 ، 2019).

ووفقاً لإحصائية رسمية، فإن عدد الفلسطينيين في دول الخليج يبلغ نحو مليون و 131 ألف فلسطيني، إذ يتوزعون في السعودية بنحو نصف مليون، والإمارات بنحو 300 ألفاً، فيما يعمل في قطر نحو 251 ألفاً، والكويت 80 ألفاً (شعبان، 2013).

2.1.7 سياسة سوق العمل الاسرائيلي

يرتكز العمال الوافدون في عملهم على "اتفاق التقييد"، الذي يعني السماح لهم بالعمل عند مشغّل محـــدّد فقط. إلاّ أن عمل العامل الأجنبي يتوقف أحياناً قبل انقضاء الفترة المسموحة لمكوثه في إسرائيل، عندئذ وحسب اتفاق التقييد فإن ترك المشغّل يجعل مكوثه غير شرعي، قد يعتقل ويُطرد من البلاد. شُكّلت في أيلول من عام 2002 شرطة الهجرة، تمثلت مهمّتها الرئيسية في اعتقال وطرد العمال الوافـــدين. ففـــي عامها الأول اعتقلت وطردت من إسرائيل 25 ألف عامل وافد، وفي كل عام يصل إلى إســـرائيل آلاف من العمال الوافدين وبحوزتهم التصاريح وفي الوقت ذاته يتم طرد الآلاف من العمال الوافدين الآخرين (سيجال ، 2022).

2.1.8 قطاعات سوق العمل الاسرائيلي

يعتبر العمل في مجال البناء في الداخل الإسرائيلي من أكثر المجالات استقطاباً، وهو ما تثبته الأرقـــام الرسمية. حيث أن 70% من العاملين داخل الخط الأخضر يعملون في مجالات البناء، في حين يعمـــل 22% منهم في مجالات الزراعة، أما من تبقى منهم 8% فيعملون في قطاع الصناعة والخدمات. وتعود أسباب ارتفاع العاملين في مجال البناء على حساب القطاعات الأخرى، لخطة حكومـــة الاحـــتلال فـــي العمل على بناء مزيد من الوحدات السكنية داخل الأراضي المحتلة. وبحسب ما ذكرت ســـهى كنعـــان مديرة دائرة إحصاءات العمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد انخفض عدد العاملين فـــي المستوطنات الإسرائيلية في الربع الثاني من العام الجاري 2017 إلى 18,300 عامل فلســـطيني، فـــي حين وصل في الربع الأول للسنة نفسها نحو 24,000 عامل، أما فيما يتعلق بالعمال الفلســـطينيين فـــي الداخل المحتل، والذين لا يحملون أيِّ نوع من أنواع التصاريح فقد بلغ عددهم 38,000 عامل بحســـب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (خليفة، 1998).

2.1.9 سوق العمل الفلسطيني والاسرائيلي

على الرغم من التضيقات التي تمارسها إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية من حجز لأموال الضرائب العائدة للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، إلا أن سوق العمل الإسرائيلي يعمد أرباب العمل الإسرائيليون إلى الاستفادة من الأيدي العاملة الفلسطينية وتشغيلها في مرافقها المختلفة، بل إنهم يفضلونها على غيرها. فهي أقل كلفةً من العمالة الوافدة، وتمتاز بالخبرة والكفاءة، وتتواءم مع طقس المنطقة وطبيعة العمل، ويلتزم المشغلون بدفع رسومٍ للحكومة، أو التعهد بتوفير تأمينٍ صحيٍ لهم، أو دفع بدلات مختلفة وتوفير أماكن إقامة في حال كانت مناطق العمل بعيدة، بينما العمالة الوافدة من دولٍ بعيدةٍ كتايلند وأكرانيا والفلبين وغيرها، فهي مكلفة جدًا وغير مستقرة، ويتحمل رب العمل كامل المسؤولية عنها، ولا يستطيع التخلص منها بسهولة في حال كانت رديئة أو عديمة المنفعة أو قليلة الخبرة والكفاءة، إذ يخضعون لقوانين العمل، وترعى سفارات بلادهم حقوقهم وتدافع عنهم، الأمر الذي يجعلهم يتوجهون بقوةٍ نحو العمالة الفلسطينية القريبة، والأقل كلفةً والأكثر خبرةً وقدرةً وكفاءةً.

إلا أن سوق العمل الإسرائيلي مغلقٌ أمام عامة الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فلا يستطيع العمال التوجه من تلقاء أنفسهم للعمل في المرافق الإسرائيلية، حيث يلزمهم للسماح بدخول الأراضي المحتلة عام 48، والعمل في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء وغيرها، الحصول على موافقةٍ أمنيةٍ مسبقةٍ، تصدرها الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي موافقة مؤقتة ويلزم تجديدها دوريًا، ويتحدد فيها نوع العمل ونطاقه والمناطق التي يستطيع العامل المرور أو التواجد فيها، ويجبر على العودة يوميًا، إذ لا يسمح له القانون بالمبيت في الأرض المحتلة، وإلا يعتبر مخالفًا ويتم اعتقاله، ويصادر تصريحه، وقد لا يعاد إليه مرةً أخرى (اللداوي، 2022).

جدول (1)

نسبة القوى العاملة الفلسطينية حسب السنة ومكان العمل

السنة	محافظات الضفة	محافظات قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات
1995	%60.6	%23.2	%16.2
1996	%59.3	%26.6	%14.1
1997	%56.8	%26.1	%17.1
1998	%53.8	%24.5	%21.7
1999	%52.9	%24.2	%22.9
2000	%56.4	%24.8	%18.8
2001	%62.1	%25.4	%12.5
2002	%63.2	%27.5	%9.3
2003	%61.3	%30.0	%8.7
2004	%64.2	%27.8	%8.0
2005	%61.8	%28.9	%9.3
2006	%64.9	%26.5	%8.6
2007	%62.0	%29.1	%8.9
2008	%63.1	%27.0	%9.9
2009	%63.1	%26.8	%10.1
2010	%63.0	%26.6	%10.4
2011	%60.4	%29.8	%9.8
2012	%59.8	%30.7	%9.5
2013	%58.2	%30.8	%11.0
2014	%60.4	%28.0	%11.6
2015	%58.8	%29.7	%11.5
2016	%57.7	%30.5	%11.8
2017	%57.6	%29.4	%13.0
2018	%60.1	%26.6	%13.3
2019	%61.0	%25.8	%13.2
2020	%63.2	%23.7	%13.1
2021	%60.8	%25.1	%14.1

2.2 مفهوم العمل داخل اسرائيل وخصوصيته

2.2.1 مفهوم العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل

يقصد بالعمالة الفلسطينية، هم العمال الذين يعملون بالداخل ولا يحملون الجنسية الإسرائيلية، حيث يعتبر العاملين العرب من القدس وفلسطيني (48) عمالاً إسرائيليين بسبب حملهم الجنسية الإسرائيلية، وخضوعهم لقوانين العمل الإسرائيلية (Rasgon, 2018).

2.2.2 القوى العاملة الفلسطينية

من اجل التعرف على سبب هجرة العمال إلى إسرائيل، من المهم تحديد مصادر عرض العمل في الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة، بقيت معدلات النمو السكاني المصدر الأساسي لعرض العمل، بينما ساعد صافي الهجرة في تقليص حجم العناصر التي تدخل سنوياً في القوى العاملة. وكذلك أثرت التغيرات في معدلات المشاركة والتنقلات بين القطاعات المختلفة على عرض العمل. والعاملان الأخيران يتأثران، في العادة، بأعداد وأنواع الوظائف المتوفرة في السوق المحلية، إلى جانب تلك المتوفرة في الخارج. وفي هذا الصدد، تتشابه القوى العاملة الفلسطينية مع مثيلاتها في معظم الدول الأقل نمواً والتي تمتاز بصغر سكانها وقوتها العاملة:

- معدلات المشاركة: تشكل المصدر الثاني لعرض العمل، ويظهر مسح القوى العاملة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2017م حدوث زيادة لتصل إلى 44% في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وفي إسرائيل وصلت معدلات المشاركة 54% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).
- التنقلات القطاعية: انتقلت القوى العاملة الفلسطينية من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات وقد قلت نسبة الفلسطينيين الذين يعملون في الزراعة في الضفة من 39% في العام 1970 إلى أقل من 14%.

- في العام 2019م وذلك بسبب المعدلات الكبيرة لنمو القوى العاملة. كان النمو السكاني المصدر الأساسي لعرض القوى العاملة الفلسطينية وكان السبب الأساسي في دفع العمال للبحث عن عمل في الداخل المحتل (الصباغ، 1998).

2.2.3 الاصلاح الجديد بخصوص العمالة الفلسطينية في إسرائيل

هناك بعض المتطلبات عن كيفية طريقة العمل في إسرائيل والحصول على تصريح عمل بعد الإصلاحات الجديدة التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في عام 2021، قبل التركيز على مسألة الأموال المخصصة للموظفين:

- إنشاء مراكز فحص وتدريب خاصة للعاملين الفلسطينيين الذين اختاروا العمل في مجال البناء.
- إنشاء قاعدة بيانات للعمال الذين مروا مرحلة التقييم بنجاح، بحيث أنهم سيحصلون على تصاريح دخول وفقًا لترتيب التسجيل والحصص المتاحة من التصاريح، كل هذا يخضع لمعايير مهنية وأمنية.
- استقلالية الموظف في اختيار أو استبدال صاحب العمل بحيث لا يكون الموظف ملزما بصاحب العمل المشغل الأول، بل يمكن أن يبدل مشغل متى يشاء بشروط معينه.

2.2.4 حقوق العمال الفلسطينيين لدى مشغلين إسرائيليين عند تنفيذ عقد العمل

يتطرق هذا الجانب للتعرف على حقوق العمال خلال فترة تنفيذ عقد العمل وذلك من خلال دراسة وتحليل قوانين العمل والحماية الإسرائيلية المختلفة التي تخصص كل منها بمعالجة موضوع معين.

- الأجر وتنظيم وقت العمل اليومي: يتناول هذا المطلب موضوع الأجر وكيفية تنظيم القانون لأوقات العمل والراحة اليومية، وهي موضوعات مهمة كون الأجر هو العنصر الثاني المميز لعقد العمل عن باقي العقود بالإضافة إلى عنصر التبعية للمشغل، كما عمل المشرع على تنظيم أوقات العمل والراحة بطريقة تتفق مع مقتضيات الحياة الإنسانية والاجتماعية للعاملين ولم يترك الأمر الحرية

للأفراد وإرادة المشغلين إلا في نطاق محدود. (فرج، 1992) ومن أهم الحقوق الناجمة عن عقد العمل، حق العامل للحصول على أجر مناسب مقابل عمله، وهي مسألة جوهرية إهتم بها القانون الإسرائيلي وأعطاها أولوية خاصة من خلال إقرار قانون الحد الأدنى للأجر، وقانون حماية الأجر، لحماية العامل وضمان معيشة كريمة له (الهستدروت، 2007)، وقد عرف قانون حماية الأجور الإسرائيلي الأجر بأنه: ما يتم دفعه للعامل لقضاء العطلات والأعياد، ومقابل الإنتاجية والعمل الإضافي وغيرها من المدفوعات المستحقة للعامل عن طريق العمل أو بمناسبته[1].

- ساعات العمل وفترات الراحة: من الحقوق التي كفلتها القوانين للعمال الحق في العمل لساعات محددة، بحيث حددت مجمل القوانين حدا أعلى لساعات العمل اليومية والأسبوعية بطريقة تتفق مع مقتضيات الحياة الإنسانية والاجتماعية للعاملين، لذلك نلاحظ أن المشغل ملزم ببيان ساعات بداية العمل ونهايته. (منصور، 2010) ، وقد عرفت ساعات العمل بناء على قانون ساعات العمل والراحة بأنها: الفترة التي تتوفر للعامل للعمل بما في ذلك فترات استراحة قصيرة يسمح له فيها بالاستراحة[2].
- الإجازات العمالية: لقد حرص المشرع في مختلف الدول على تنظيم حق العامل للحصول على الإجازات التي يستحقها على مدار السنة، لذلك عمل على تنظيمها ولم يترك لإرادة المشغل التحكم بها بل وضع لها الكثير من القواعد التي تؤدي إلى تحقيق الغاية من سنها (رمضان، 2004).
- الإجازة المرضية: عرف قانون الإجازة المرضية الإسرائيلي المرض بأنه: عدم القدرة سواء كانت دائمة أو مؤقتة للعامل على أداء عمله والناتجة وفقا للنتائج الطبية عن سوء حالته الصحية، وقد

---

[1] المادة (1) من قانون حماية الأجور الإسرائيلي لسنة 1958م. المنشور على الموقع: www.moital.gov، وانظر برتس، شلومي (2005). **قوانين العمل**، بلا طبعة. ص31.

[2] المدة (1) من قانون ساعات العمل والراحة لسنة 1951. المنشور على الموقع www.moit.gov، وانظر بورات، هيلا: مرجع سابق، ص(506). بخلاف المشرع الفلسطيني فقد قام المشرع الإسرائيلي بتعريف ساعات العمل مبينا أنها تتضمن فترات راحة قصيرة لتنشق الهواء أو قضاء حاجات خاصة، ولم يقصد بذلك فترات الراحة اليومية التي يستحقها العامل، لذلك فإن العامل يستحق بموجب القانون فترات راحة قصيرة إلى جانب فترات الراحة اليومية، أما المشرع الفلسطيني فلم يعرف ساعات العمل ولم يضمنها فترات راحة قصيرة كما هو الإسرائيلي.

نظم المشرع هذا الموضوع في قانون الإجازة المرضية لسنة (1976) الذي قرر حق أي عامل بالحصول على إجازة مرضية بمعدل خمس أيام عن كل شهر عمل، لدى نفس المشغل أو في نفس مكان العمل[1].

- إجازة الأعياد: يستحق العامل حسب القانون الإسرائيلي (9) أيام إجازة أعياد مدفوعة الأجر والتي تشكل أساسا أيام راحة للعمال اليهود، وكل عامل ولو كان غير يهودي ويعمل لدى مشغل إسرائيلي يستحق هذه الإجازات عن تسعة أيام مدفوعة الأجر، وتختلف أحقية العامل فيها بناء على طبيعة تشغيله، فإن كان عاملا براتب شهري، تبدأ أحقيته بها مباشرة مع بداية العمل، وإن كان عاملا بالساعة تبدأ أحقيته بها بعد مرور ثلاثة أشهر من بداية العمل(Unkown, 2016) .
- إجازة الأمومة: اهتم المشرع اهتماما واسعا بمسألة إجازة الأمومة ونظمها ضمن قانون خاص، يعرف بقانون عمل المرأة لسنة (1954)، وقد نص هذا القانون على أنه: يتعين على المشغل إعطاء إجازة ولادة للمرأة التي اقترب موعد ولادتها ولا يجوز له تشغيلها خلال هذه الفترة[2]، حيث تناول من خلاله عمل المرأة من كافة الجوانب ومن ضمنها إجازة الأمومة موضحا شروطها ومدتها والحماية القانونية لها.

2.3 الانتهاكات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين

تتعرض العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر والمستوطنات إلى مختلف أنواع القهر والتمييز وانتهاك الحقوق المنصوص عليها في كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية؛ بل وتتعداها إلى ما شرعته دولة الاحتلال من قوانين واتفاقيات جماعية، وما التزمت به في الاتفاقيات والتفاهمات الثنائية. وفي هذا الإطار نستعرض الانتهاكات بحق العمالة الفلسطينية والتي يمكن تقسيمها إلى:

---

[1] المادة (1) من قانون الإجازة المرضية الإسرائيلي لسنة 1976م. نشر في الوقائع الإسرائيلية في العدد 814، بتاريخ 26 سيفان 5736 (24 حزيران 1976) بدا سريانه بتاريخ (1 تشرين الأول 1976) المنشور على الموقع www.moital.gov.il، أنظر دلومي، رون وكوهن، منشي: **قوانين العمل**، مرجع سابق. ص42.

[2] قرار قضائي لمحكمة العمل القطرية (2013)، رقم (09/589) والمنشور http://www.kolzchut.org، والتشغيل وحقوق العاملين، سوابق قضائية، إنهاء علاقات العمل، إلزام مشغل بدفع تعويضات لعاملة حامل بالرغم من عدم علمه بحملها

2.3.1 الانتهاكات بحق العمالة المنظمة داخل إسرائيل

- عدم التعامل بكرامة إنسانية على الحواجز والمعابر: حيث يمارس الاحتلال وشركاته الأمنية كل أشكال الإذلال وامتهان الكرامة بحق العمال الفلسطينيين على الحواجز والمعابر، حيث يصطف العمال في طوابير طويلة وبازدحام شديد قبل المعبر وداخله في معابر تفتقد إلى أدنى الشروط الإنسانية.
- الاستغلال: يتعرض العمال الفلسطينيون لاستغلال سماسرة التصاريح والسائقين، ويتكبدون خسائر كبيرة ماليا للوصول إلى أماكن العمل في ظل عدم وجود وسائل نقل عامة تنقل العمال؛ كما يدفع العامل الاف الشواقل شهريًا ثمن تصريح العمل (خليفة، 1996).
- الحق في شروط عمل لائقة: يتعرض العمال الفلسطينيين لسلسلة طويلة من انتهاكات شروط عملهم، إذ إن:

1. الغالبية العظمى تعمل بلا عقود عمل: لا يوجد عقود عمل مكتوبة فردية أو جماعية مع أصحاب العمل؛ ما يترك العمال تحت رحمة المشغل الإسرائيلي.
2. التمييز في الاجور: هناك تمييز واضح في الأجور بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعملون في نفس المنشأة، سواء في قيمة الأجر أو التعويض.
3. ساعات العمل: حيث يعمل العمال لساعات طويلة، ولا يتقاضون بدل عملهم الإضافي.
4. التلاعب في أيام العمل: حيث يتم تخفيض أيام العمل؛ للتأثير على الحقوق المالية؛ فيسجل فقط قيمة الحد الأدنى؛ فبعد أن يعمل العامل 22 يومًا يسجل له 15 يومًا أو أقل.
5. تعرض بعض العمال للنصب والاحتيال: يتعرض العديد من العمال إلى الاحتيال على أيدي أصحاب العمل، خاصة الذين تنتهي تصاريحهم أو تلغى، أو يمنعون لذرائع أمنية؛ فيطردهم صاحب العمل. ويتعرض الكثير من العمال إلى الفصل من العمل بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم بانتظام؛ نتيجة الممارسات الإسرائيلية أو لأسباب أمنية أو عند مطالبتهم بحقوقهم.

6. الحق في ظروف وبيئة عمل آمنة وسليمة: يعمل اكثر من 60 % من العمال الفلسطينيين في القطاعات الخطرة خاصة البناء والإنشاءات، دون توفر الحد الأدنى من مقومات الأمان والسلامة المهنية؛ ففي نفس مكان العمل وذات العمل توفر معدات الوقاية للعامل الإسرائيلي؛ ولا توفر للفلسطيني؛ بحجة أن العامل الإسرائيلي يشتريها على حسابه؛ لذا يسجل سنويًا مئات إصابات العمل؛ فيتراوح عدد الإصابات القاتلة منها ما بين 25 إلى 30 إصابة؛ بسبب غياب الرقابة، وعدم توفر معدات الوقاية الشخصية، وعدم اخضاع العمال للتدريب (خليفة، 1996).

2.3.2 العمال في المستوطنات

أقامت دولة الاحتلال مئات المستوطنات غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية وعشرات المناطق الصناعية الحدودية على الأراضي الفلسطينية، حيث يجبر الآلاف من العمال والعاملات على العمل في هذه المستوطنات، ويتعرضون إلى انتهاكات ومخاطر متعددة، أهمها: الاستغلال في الأجر من قبل السماسرة ومقاولي العمل. وساعات العمل الطويلة. والضغط النفسي والإساءة الدائمة. والعمل في المهن الشاقة والخطرة. وطرد العمال، خاصة بعد تعرضهم لإصابات أثناء العمل. ولا يدفع لهم بدل أيام الغياب الناتجة عن الإصابة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2022).

الفصل الثالث

السلام الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل

3.1 مفهوم السلام الاقتصادي

هي خطة اقتصادية أمنية خالية من أي حلول أو آفاق سياسية محـــددة، يتنـــاول مضـــمونها عروضـــاً وتسهيلات اقتصادية سخية لجعلها محركا لتحريك العملية السلمية من وضعها الراهن، وحافزاً ضـــاغطاً على السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات بدون أي شروط مسبقة، بعيدا عن حلول المرحلة النهائيـــة لحل الدولتين والانسحاب لحدود الرابع من حزيران 1967م (ابو زعيتر، 2021).

3.2 فكرة السلام الاقتصادي

ركز الجانب الإسرائيلي على جميع الجوانب الأمنية في الاتفاقيات المرحلية التي أبرمت من أجل إنهـــاء الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، و سيتم التركيز عليها في أي اتفاق قادم سواء في إطـــار أي اتفاق دائم "نهائي" أو في إطار السلام الاقتصادي القديم الجديد الذي سعت إسرائيل لترويجه وتبنتـــه أمريكا لتغطية فشلها في إنهاء الصراع وإحداث تقدم ملموس في عملية السلام. وحيث عملت إســـرائيل إلى ترويج مفهوم السلام الاقتصادي كبديل لتمرير رفضها للانسحاب إلى حـــدود الرابـــع مـــن شـــهر حزيران عام 1967 وحق العودة وتقسيم مدينة القدس وإزالة المستوطنات المنتشرة، كل ذلك للالتفـــاف والتغطية على عجزه عن امتلاك رؤية أو حل للصراع للفلســـطيني–الإســـرائيلي، والتخفـــي بأهـــدافها العنصرية خلف الواجهة الاقتصادية، واستغلالها مقابل منح الجانـــب الفلســـطيني بعـــض التســـهيلات الاقتصادية (البابا، 2014).

ويعود أساس فكرة السلام الاقتصادي إلى جانب من قيادة حزب العمل الإسرائيلي الذي قام بوضع رؤية وتصوراً لعملية التسوية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي تحـــت شـــعار عمليـــة الســـلام والتعـــاون الاقتصادي، بإطار مشروع بناء إقليمي جديد، وقد عبّر عن هذا المشروع وتولى التنظير والترويج لـــه

وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيرس، ونائبه يوسي بيلين، حيث توقع شمعون بيـــرس ولادة شرق أوسط جديد تغمره الرفاهية والازدهار وذلك في كتابه بعنوان "الشرق الأوسط الجديـــد"، ووضـــع يوسي بيلين كراساً بعنوان رؤية للشرق الأوسط" تبنى فيه مشروع بيرس رســمياً، وطرحـــه، موجهـــاً للسياسة الإسرائيلية الخاصة في العلاقات الإقليمية بالمحادثات المتعددة الأطراف المتفرعة من مـــؤتمر مدريد (Peres, 1993).

تعتبر عملية الترويج – بالمنطق الاقتصادي– للسلام النفعي الذي يبعث الرخاء وأيضاً التنمية لم تقتصر على الطرف الإسرائيلي فقط، بل روجت له الولايات المتحدة الأميركية خلال الاحتفال الرســمي فـــي مؤتمر مدريد الذي دعت الولايات المتحدة إليه بعد توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمـــة التحرير بفترة قصيرة، تحت شعار (تأمين مساعدات مالية لتنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني)، كمـــا أعيد الترويج له في المؤتمر الاقتصادي العالمي للتنمية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد فـــي الدار البيضاء في أواخر شهر تشرين الأول من العام 1994، وحضر هذا المؤتمر أغلبية دول المنطقـــة ومئات رجال الأعمال من داخلها وخارجها، ونشطت الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى الدولـــة المضيفة، في تنظيمه، ونجد فكرة السلام بهذا المنطق الاقتصادي أيضاً تشغل حيزاً مهماً مـــن أعمـــال بعض لجان عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك بعض الأطراف العربية، على مســـتويات رسمية وغير رسمية، في تسويق مقولة أن "السلام" الإسرائيلي– العربي سيجلب الرخـــاء والازدهـــار. المشكلة لا تكمن فيما اذا كان للسلام منافع اقتصادية او لا ، فهذه قضـــية تخضـــع للتمحـــيص العلمـــي والتدقيق العياني لكل نشاط اقتصادي يصبح ممكناً بفعل عملية السلام." بل المشكلة تكمن بأي مفهوم من مفاهيم السلام يجري الحديث (هل هو "سلام" عادل ومتكافئ، أم تسوية مفروضة تقيدها علاقـــات قـــوة وهيمنة)، ثانياً تسويق (بوعي أو من دون وعي، فهذا لا يغير شيئاً) "وهم" يتمثل في تصوير "الســـلام" فانوساً سحرياً سيعمم بمجرد حلوله الرخاء وسيعم الازدهار في المنطقة، بمجرد تثبيته تتلاشـــى الكثيـــر من المشاكل المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي، وبالاخص ان المنطقة عاصرت نموذجاً لهذا الوضـــع

عشية اتفاق كامب ديفيد، حيث شارك العديد من الاطراف في ذلك الوقت للترويج للفوائد التي سيجلبها السلام الآتي على مصر، ليتبين لاحقاً أن الواقع جاء مخالفاً لذلك تماماً، وأن جذور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تكمن في مكان آخر– وأن السلام من المحتمل ان يكون في أحسن الأحوال، عاملاً مساعداً في حل المشكلات، إذا ما توفر له مضمون عادل ومتكافئ (هلال، 1995)

3.3 إسرائيل ومعادلة السلام الاقتصادي

لا يجب النظر للقاءات الإسرائيلية العربية، والتي برزت في لقاء الرئيس محمود عباس، ووزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس في إسرائيل ثم لقاء الأخير مع الملك عبد الله الثاني في عمّان، وغيرها من اللقاءات السياسية والأمنية التي تجري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أنها لقاءات عابرة، وأنها تتم من وراء ظهر الحكومة الإسرائيلية، ورئيسها نفتالي بينيت، وشريكه في الائتلاف يائير لابيد بل بالعكس تتم في سياق من توزيع الأدوار، وتنسيق المواقف في إطار الهدف المصلحي للائتلاف الحاكم المشكل من ثمانية أعضاء في الائتلاف الراهن، والذي يحرص أعضاؤه على الاستمرار، وعدم تغييره.

الواضح من مجمل التحركات الإسرائيلية تركيزها على منع تفجر الموقف في رام الله وقطاع غزة، وفي هدف موضوع في أجهزة المعلومات وخاصة «شاباك»: في ضرورة الانتقال بالوضع الراهن إلى حالة من الاستقرار والتهدئة، وعدم الدخول في مواجهات جديدة، ولهذا كان التوصل لحل مؤقت لمسألة بعض الأسرى مؤخراً، (وعدم التزمت في الإجراءات الحاكمة). وكان الحديث الخافت عن تأجيل قرار استئناف العمل في بناء المستوطنات، والذي لم يعلن رسمياً تخوفاً من ضغوطات المستوطنين، إضافة للتخوف من التصعيد في القدس، ومن ثم فإن المخطط الإسرائيلي يعمل في اتجاه الحرص على الاستقرار، ولهذا ستعمل الحكومة الإسرائيلية على تقديم تسهيلات لإعادة فرض الاستقرار في السلطة الفلسطينية من خلال استئناف سياسة المساعدات الأميركية، وهو ما وعد به مستشار الأمن القومي

الأميركي جاك سوليفان مؤخراً، وإعادة تقديم الدعم لوكالة الأنروا، وتقديم المساعدات من المنظمات التطوعية، والمانحة لتقديم خدماتها لسكان القطاع، ومن ثم فإن الحكومة الإسرائيلية ستعجل بتنفيذ أفكار السلام الاقتصادي، وليس لديها أية إشكاليات في دور أوروبي أميركي عربي في هذا الإطار المهم، والذي يحاول إعادة تقديم الإمكانيات والتسهيلات خاصة أن الأمر سيتجاوز منح العمال الفلسطينيين تصاريح العمل في إسرائيل خاصة أن هذه الأمور تمضي في إطارها، ولا تتوقف على قرارات فقط أمنية بل واقتصادية تخدم إسرائيل خاصة أن حركة المعابر على الجانب الإسرائيلي تفيد الوضع الراهن للاقتصاد الإسرائيلي الذي ما زال يعاني من تداعيات، ويؤكد على أن كل الخيارات الإسرائيلية تجاه الجانب الفلسطيني تصب في اتجاه عدم الصدام.

في هذا الإطار تدرك حكومة نفتالي بينيت وشريكه في الائتلاف يائير لابيد، إن نجاحاً في العبور إلى العام الثاني، وتنفيذ استحقاقات الائتلاف من بنود سيدفع كل يوم لتماسكه السياسي والحزبي بالفعل، بل والعمل على تنفيذ المرحلة التالية من الاتفاق، والتي سيتولى فيها وزير الخارجية «يائير لابيد» موقعه. ومن الواضح أن الانخراط في التهدئة وعدم الصدام دفعا نفتالي بينيت للسماح لوزير الدفاع بيني جانتس بالتحرك، ولعب دور كبير في تقريب وجهات النظر مع العمل في كل اتجاه مع التركيز على التحرك إزاء مصر والأردن باعتبارهما الأطراف المعنية، والتي يمكن أن يكون لهما دور حقيقي مع الجانب الفلسطيني، واعتماداً على خيار التهدئة الحذرة التي تعمل من خلالها الحكومة الإسرائيلية.

لن يكون غريبا أن تتواصل اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية في مستوياتها المختلفة بهدف تقديم التسهيلات المستحقة في الضفة مع العمل على تنفيذ مشروع الإعمار في قطاع غزة للتأكيد على أن إسرائيل ستقابل كل تهدئة بتهدئة، وكل أمن بأمن مباشر يخدم الطرفين، وليس طرفاً واحداً، خاصة أن المخطط الإسرائيلي الراهن يحظى بدعم أمني واستراتيجي، وارتكاناً لموقف أميركي مساند أيضاً للتهدئة، وعدم التصعيد أو المواجهة. وبات واضحاً أن من مصلحة الحكومة الإسرائيلية عدم الصدام بل

العمل انطلاقاً من مقاربة اقتصادية أولاً وبهدف بناء إجراءات الثقة، وإطالة أمد التهدئة كخيار مقبول أميركياً ويحظى بدعم أردني مصري أيضاً (فهمي، 2022).

3.4 مراحل السلام الاقتصادي

وفيما يُطلق على النظرية الصانعة للسلام الاقتصادي اسم "النظرية الفنكوشناليزمية؛ بمعنى الوظائفية التقنية"، تمر هذه النظرية بحسب طارحها، ديفيد ميتراني، بعدة مراحل:

1. مرحلة زرع بذرة التقارب الاقتصادي: تحقيق تقاربات اقتصادية في مجال تجاري أو مجالات تجارية معينة عن طريق رجال الأعمال والتجار، بما يشمل تحقيق فائدة متبادلة لجميع الأطراف المتعاونة.
2. مرحلة الاتفاقية التجارية: تُنظم التبادل التجاري وتوسعه وفقًا لمعايير قانونية تضمن حقوق جميع الأطراف المتعاونة.
3. مرحلة العمل المؤسسي الاتحادي: تنشأ هذه المرحلة بتأسيس مؤسسات اقتصادية تنسيقية، ترفع مستوى التعاون.
4. مرحلة الترابط الاقتصادي: بظهور فائدة متبادلة وقريبة إلى التساوي بين الأطراف المتعاونة، يُصبح لأصحاب الفائدة، مؤسسات وأفراد، إمكان تحقيق ضغط سياسي واقتصادي واعلامي كبير على صناع القرار، لتجاوز الأزمات التي تحصل، وأيضاً لمواصلة تطوير العمل الاتحادي الذي يُراهن فيه على الفائدة المتبادلة للاستمرار (سلمي، 2018).

3.5 السلام الاقتصادي والفلسطينيين

إن السلام الاقتصادي من وجهة نظر فلسطينية لا يمكن لوحده أن يكون أساسا صالحا لأي حل عادل ودائم، ولكن، ربما في الظروف الراهنة التي يمر بها الفلسطينيون لا يملكوا خيارات كثيرة تتيح لهم الرفض، وشريطة أن يتم ربطه بالمسار السياسي. فحتى يبني الفلسطينيون اقتصادا قويا ومستديما لا

يكفي إنعاش الأسواق بحركة تجارية بشكل مؤقت، ولا تقوم هذه الحركة على أسس متينة، فلا بد أن يكون لديهم حرية التصرف بالأرض والسيطرة عليها، والتحكم بالمعابر والحدود، فالأرض شرط أساسي لا غنى عنه لإقامة المشاريع باشكالها الاقتصادية والزراعية والإسكانية، واستثمار خيراتها ومواردها، خاصة المياه.

وأما التفاؤل بأن عملية السلام الاقتصادي ستحل مشكلة البطالة العالية في الضفة والقطاع، فإنه تفاؤل مفرط، ذلك أن الأربعة مليارات دولار التي يقترحها مشروع كيري قد تخفف نسبة البطالة من 3~4% في افضل الاحوال، بينما تصل نسبة البطالة في المناطق الفلسطينية متوسطا يزيد عن 25% من القوة العاملة، هذا بالطبع يقودنا إلى أن المليارات التي يتحدثون عنها ليست رقما مغريا لأن يقول الفلسطينيون إن السلام الاقتصادي هو الحل المطلوب، إضافة إلى أنه تصل الديون الواقعه على ذمة السلطة الفلسطينية حوالي الأربعة مليارات. كما أن أي حل او سلام اقتصادي بدون قضية القدس هو أمر غير مقبول وطنيا واقتصاديا ، حيث تشكل إيرادات مدينة القدس أكثر من 14% من قيمة إجمالي الاقتصاد الفلسطيني (سلامة، 2016).

يمكن القول من ناحية أثر خطة السلام الاقتصادي على مستقبل المقاومة بعيدا عن لغة الشعارات إن الشعب الفلسطيني أثبت جليا طوال قرن من الكفاح والصمود أنه لم يتوقف عن المقاومة حتى في اصعب الظروف ، وأنه لم يحد عن اهدافه، ولن يتراجع ولن يوقف نضاله قبل زوال الاحتلال بالكامل، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وقبل أن يحقق حريته وحقه بتقرير مصيره. وإذا كانت غزة الآن منهكة من الحروب، ومدمرة، والضفة ترزح تحت الاحتلال، والسلطة مكبلة بالاتفاقيات، ومحكومة بمعادلات سياسية دولية، وبموازين قوى، واعتبارات داخلية وخارجية كثيرة، فالشعب الفلسطيني بكافة قواه قادر في كل مرحلة على تطوير وسائل وأشكال كفاحية إبداعية، فهو شعب مكافح، ومناضل حتى يصل حريته.

3.6 السلام الاقتصادي والإسرائيليين

مشاريع السلام الاقتصادي من وجهة النظر الإسرائيلية؛ تهدف إلى تجاوز الاستحقاقات السياسية لتحسين الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وابعاد مخاوف إمكانية اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة. والهدف الاخر هو تأجيل قضايا الحل النهائي مثل قضايا الحدود ومدينة القدس واللاجئين والمياه والمستوطنات أيضا أو الهروب منها فبدلا من حلها يتم التركيز على بناء علاقات تجارية بين إسرائيل والضفة الغربية، لتكون سبيلا لتسوية سياسية تتناسب مع الاستراتيجية الإسرائيلية، وساد الاعتقاد بإمكانية حدوث تطور موات في بيئة السياسات الاقتصادية الفلسطينية، خصوصاً لجهة إنهاء السياسات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية من جهة، وانتهاج سياسات تنموية فلسطينية من جهة ثانية، وتوفر دعم دولي من جهة ثالثة، وذلك لإصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال وتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة. أي أن إسرائيل تسعى من خلال السلام الاقتصادي إلى فرض حلول مؤقتة أو طويلة الأمد تؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة تحيط بها وتتحكم بها أحزمة استيطانية، حتى تكون بعد ذلك أقصى ما يُمكن التوصل إليه في ظل هذه المعادلة المختلة هو تسهيل دخول الفلسطينيين إلى القدس، وتسهيل تواصل مدن الضفة الغربية فيما بينها دون حواجز، مع إطلاق سراح عدد محدود من الأسرى الفلسطينيين، والبحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها التواصل بين المناطق الفلسطينية بأقل درجة من الاحتكاك المباشر مع المستوطنين، وبذلك تتحول المستوطنات إلى جزء من الحياة العادية في الضفة، وبالتالي سيتحول الصراع من صراع على التحرّر الوطني وإنهاء الاحتلال إلى صراع على إيجاد السبل والوسائل لتحويل "العيش" في الضفة للفلسطينيين والمستوطنين على حدٍّ سواء إلى عيشٍ ممكن من الناحية العملية، وهذا يمكن تحقيقه حسب وجهة النظر الإسرائيلية بجعل الفلسطينيين يعيشون في ظروف اقتصادية مريحة، وبغضّ النظر عن مدى تحقيقه لأحلامه في الاستقلال والتحرُّر الوطني (سلامة، 2016).

3.7 خطة جون كيري الاقتصادية

بينت خطة جون كيري وزير الخارجية الأمريكية الاقتصادية أن الهدف الأساسي لها هو تحفيز التغيرات والتحولات وتسارعها بالاقتصاد الفلسطيني حيث تهدف إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي لتشمل كل الأراضي الفلسطينية، عبر ضخ أربعة مليارات دولار خلال فترة ثلاث سنوات. وتهدف أيضاً إلى تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية، وتخفيض اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها على المساعدات الخارجية. ومن بين أهداف الخطة إحداث تحول باتجاه تمكين القطاع الخاص من قيادة عملية النمو والتطور الاقتصادي بالأراضي الفلسطينية، عبر التركيز على تطوير الصناعات الرئيسية للقطاع الخاص، واعتبرت الخطة أن تطوير قطاع غزة والمنطقة "ج" هو أهم أجزاء هذه الخطة " المبادرة الاقتصادية " وذلك من خلال تطوير وتحديث البنية التحتية بمجال المياه والطاقة في كلا المنطقتين. كما تهدف الخطة إلى التوسع في مجال البناء السكني، والقطاع الزراعي وفي قطاع الصناعات، من خلال تخفيف الإجراءات الإسرائيلية، والاستثمار الخاص وأيضاً المساعدات من الدول المانحة بما فيها المساعدة التقنية، والتي تشمل غزة والمنطقة "ج" في الضفة الغربية (العجلة، 2014).

3.8 مشاريع خطة جون كيري الاقتصادية

حددت الخطة الاقتصادية ثمانية قطاعات اقتصادية في ضوء توجهات القطاع الخاص الفلسطيني وبمساهمتها بتوليد الناتج المحلي وأيضاً خلق فرص العمل، وفي ضوء إمكانياتها لتحفيز النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وهي قطاع الزراعة، والإنشاءات، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الخفيفة، ومواد البناء، والطاقة، والمياه.

قطاع الزراعة: ترغب الخطة بتطوير هذا القطاع من خلال توفير كمية مياه أكبر للمزارعين الفلسطينيين وتزويدهم بالسماد المركز والبذور المحسنة والمعرفة المتقدمة في الزراعة، وتوفير التمويل

والقروض بالإضافة إلى التأمين الزراعي، إنشاء وتعزيز التعاونيات الزراعية، وكذلك استصلاح مساحات أخرى من الأراضي القابلة للزراعة. ووفق الخطة، فإن مزارعي قطاع غزة سيسمح لهم بزراعة الأراضي التي تبعد ثلاثمائة متر بدلاً من ألف متر عن مناطق التماس مع القوات الإسرائيلية، واستصلاح مزيد من الأراضي الزراعية تصل إلى 36%، كما توفر مزيد من المياه للزراعة من خلال معالجة المياه العادمة، واستخدام السماد والبذور المحسنة في الزراعة، وإتاحة بيع المحصول الزراعي من الخضراوات في الضفة الغربية وإسرائيل من خلال تطوير وتحسين النقل والخدمات اللوجستية للمنتجين (اشتية ، 2017)

قطاع الإنشاءات: تعتبر الانشاءات ثاني القطاعات التي اختارتها خطة كيري للتطوير، حيث تهدف الخطة إلى زيادة عدد الوحدات السكنية والمساحات المحددة للسكن في المنطقة "ج" بأسعار معقولة تسهل على الأسر الفلسطينية تحسين نوعية بيوتهم، وسيخلق الاستثمار في المجال السكني في الوقت نفسه عشرات آلاف فرص العمل للقوى العاملة الفلسطينية، وتوقعت الخطة بناء ما بين 10 آلاف إلى 15 ألف وحدة سكنية بقطاع غزة سنوياً، وبناء ما بين 15 ألف إلى 24 ألف وحدة في الضفة الغربية سنوياً.

قطاع السياحة: في هذا المجال ترى الخطة حاجة التركيز على مسارين هما:

الأول في المدى القصير ويركز على التسويق الاستراتيجي للأراضي المقدسة في أسواق محددة.

الثاني بالمدى المتوسط ويتعلق بتطوير خمس محاور سياحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قطاع المعلومات والاتصالات: ويعتبر هذا القطاع من القطاعات المهمة والمرتفعة النمو في قطاع الخدمات الفلسطيني، حيث ترى الخطة استقطاب الاستثمارات المحلية والدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات وتحديداً في قطاع غزة.

قطاع الصناعات الخفيفة: ترى الخطة قطاع الصناعات الخفيفة أحد محركات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، حيث تهدف إلى توسيع نطاق الاستثمار في عدد من مجالات الصناعات الخفيفة ذات النمو السريع، مثل صناعة الأجهزة المنزلية، وصناعة قطع السيارات، والأدوية، وبهذا المجال فإن الخطة تعمل على استقطاب استثمار الشركات متعددة الجنسيات والتصدير إلى أسواق دول الجوار، إضافة لذلك استغلال المزايا النسبية بقطاع غزة لتطوير الملابس وفقاً لأرقى وأحدث التصاميم في سوق الملابس الإسرائيلية وتصديرها للخارج. (أبو شهلا ، 2014)

قطاع مواد البناء: تجد خطة كيري بتطوير هذا القطاع من خلال ضرورة القيام بمسح جيولوجي لأماكن المحاجر وإحداث تطور بهذه الصناعة عبر تسهيل عملية التصدير لمنتجات الأحجار، وإقامة مصنع للإسمنت لطحن الإسمنت الخام للاستهلاك المحلي.

قطاع الطاقة: تم التركيز في المدى القصير على زيادة كمية الكهرباء المزودة من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وإقامة محطات فلسطينية لتوليد الكهرباء بشكل مستقل عن إسرائيل، بالإضافة إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وبالنسبة لقطاع غزة ترى الخطة زيادة كمية الكهرباء المزودة من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وتحسين البنية التحتية لنقل الكهرباء إلى القطاع، وتحسين القدرة التشغيلية لمحطة توليد الكهرباء الموجودة في قطاع غزة، وتطوير أخر لمصادر الطاقة المتجددة.

قطاع المياه: هنالك حاجة متزايدة للمياه للأسر الفلسطينية والنشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي، لهذا يجب بذل الجهود في مجال البنية التحتية المطلوبة لتأمين مصادر مياه جديدة ونقية وآمنة، ولتحقيق ذلك فقد رأت الخطة بناء محطات كبيرة لتحلية مياه البحر في قطاع غزة، ومحطات تنقية المياه العادمة بقطاع غزة والضفة الغربية، وبناء السدود لتخزين مياه الأمطار، كما أكدت الخطة المحافظة على المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية وحماية حقوق الفلسطينيين فيها، وزيادة حصتهم منها، وأشارت هذه الخطة إلى أهمية التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مشاريع البنا التحتية للمياه، وتطوير

القدرات المؤسسية للفلسطينيين بمجال المياه. تضمنت الخطة تنمية وتطوير قطاع الميـــاه، كونـــه مـــن القطاعات الحيوية الهامة لعملية التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بعد إهمال متعمد لتنميـــة هـــذا القطاع من قبل الاحتلال الإسرائيلي على مدار عقود من الزمن، للتقليل من فرص التنمية الحقيقية، فقـــد كانت تنمية وتطوير قطاع المياه تعتبر من المحرمات من قبل الجانب الإسرائيلي، وذلك للإبقاء السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها حسب متطلبات التنمية للمجتمع الإسرائيلي، دون الأخذ بعـــين الاعتبار الاحتياجات الفلسطينية الأساسية من المياه (سلطة المياه الفلسطينية، 2016).

3.9 السلام الاقتصادي بين التنمية والاستدامة

تعمل الحكومة الإسرائيلية على خطتها "الاقتصاد مقابل الأمن" سواء من طرف واحد أو بتفاهمات متفق عليها عبر وسطاء، بما يساهم بتخفيف معاناة المواطنين؛ لكنها تأتي في سياق التخفيف الإنساني الشكلي، وإذا أردنا أن نلمس تنمية حقيقية تجاه الفلسطينيين يجب أن يوازي ذلك خطوات ملموسة لتحقيق تنميـــة إقتصادية ومنها:

اولاً: دخول عمال بشكل رسمي للعمل داخل الخط الأخضر بعدد وضمن شروط وظروف عمل لائقـــة وآمنة وعادلة.

ثانياً: تطوير سياسات العمل والبنية الاقتصادية الفلسطينية وتحسين الأجور وهذا يحتاج نظام اقتصـــادي سياسي قوي وقادر على وضع استراتيجية اقتصادية وطنية، وتعزيز قدرات سوق العمـــل الفلســـطيني، وتعويض المتضررين من أصحاب رأس المال والعمال، وتطوير السياسات الوطنية والنظام الفلسطيني، واستحداث فرص عمل محلية وخاصة على صعيد التوظيف في القطاع العام ووكالة الغوث، والانفكـــاك بشكل فعلي عن تبعية الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في ظلّ المهن الحديثة والتكنولوجيا والعمل الحـــر والذي يتسبب الاحتلال بكثير من المعيقات لتحقيق أهدافها، واصدار العملة الفلسطينية المعتمـــدة بشـــكل نظامي وقانوني (ابو زعيتر، 2021).

3.10 إسرائيل وتطبيق استراتيجية لابيد "الهدوء مقابل الاقتصاد"

هناك استراتيجية إسرائيلية جديدة في التعامل مع قطاع غزّة، كان قد صرّح بها وزير الخارجية ورئيس الحكومة يائير لابيد. وهي استراتيجية تختلف عن تلك التي اتّبعها بنيامين نتنياهو خلال فترة حكمه الممتدة ما بين عامي 2009–2021. وتتعامل إسرائيل مع قطاع غزة منذ الانقسام الفلسطيني وفقاً لاستراتيجيتين متداخلتين ومتناقضتين تُفعّلهما بشكل متكامل؛ الأولى (القطاع حيزاً جغرافياً منفصلاً)، ويقع في صُلبها "الهدوء الأمني"، لمحاولة تقويض/ منع أي تصعيد مع فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة، وذلك من "خلال إعادة النظر المستمرة في معادلة الردع التي تتآكل مع مرور الزمن، وتتطلّب إعادة "تنشيط" إما من خلال الانخراط بحروب أو حملات عسكرية ضدّ القطاع، أو من خلال التلاعب بسياسات الإغلاق وإعادة هيكلة الحصار لخدمة معادلة الردع". أما الثانية فتتمثّل في التعامل مع غزة باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من الكيان الفلسطيني، حيث تنسج سياسات تسعى من خلالها لتعزيز الانقسام الفلسطيني والإبقاء على القطاع ككيان منفصل (حبّاس و وبدوي، 2022).

في أعقاب تسلّم "حكومة التغيير" الحكم في إسرائيل، وبخلاف استراتيجية نتنياهو السابقة في التعامل مع القطاع القائمة وفق مبدأ "الهدوء مقابل الهدوء"، أعلن وزير الخارجية لابيد عن استراتيجية "الهدوء مقابل الاقتصاد"، وبحسب هذه الاستراتيجية فإن على إسرائيل الشروع بخطوات اقتصادية كبيرة متعدّدة السنوات من أجل تحقيق الأمن. ولترجمة هذه السياسات على الأرض، أقدمت الحكومة الإسرائيلية خلال العام المنصرم على منح عمال قطاع غزة تصاريح للعمل داخل الخط الأخضر بحوالي 12 ألف تصريح، أعقبتها زيادة مقدارها 8 آلاف تصريح لتصل إلى 20 ألف تصريح عمل، في إطار ما أطلق عليه رئيس الحكومة نفتالي بينيت تسهيلات للفلسطينيين في لقاء جمعه بوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن. كما صرّح "منسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية" غسّان عليان قائلاً: "لأول مرة منذ العام 2005 قرّرنا الموافقة على توظيف ما يصل إلى 20 ألف عامل من قطاع غزة في مجالي البناء والزراعة"، مُشيراً إلى أن هذا القرار صدر عن وزير الدفاع بيني غانتس. في المقابل، تم

الإعلان في قطاع غزة، عن خطة لتوفير نحو 30 ألف تصريح عمل داخل الخط الأخضر، في أعقاب التفاهمات التي أفضت إلى وقف إطلاق النار في 20 أيار المنصرم بين حماس وإسرائيل، تلا ذلك الإعلان عن فتح "وزارة العمل" في غزة باب التسجيل الإلكتروني للحصول على تصريح عمل داخل الخط الأخضر (حبّاس و وبدوي، 2022).

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة تأتي في إطار الترجمة العملية للاستراتيجية المُشار إليها، "الهدوء مقابل الاقتصاد"؛ فإن هناك إدراكاً في أوساط المستويين الأمني والسياسي في إسرائيل بأن هذه الاستراتيجية لا يُمكن أن تكون نهائية وكافية في التعامل مع القطاع، وأن اندلاع مواجهة عسكرية أمر غير مُستبعد، لا سيّما في ظل التصعيد الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية، والذي وصل ذروته في الاعتداءات المتكرّرة على المصلين، واقتحام ساحات المسجد الأقصى خلال الفترات الماضية.

إجمالاً؛ تُدرك المستويات الأمنية والسياسية الإسرائيلية أن فرض عقوبات اقتصادية على القطاع، لا يُمكن أن يمنع اندلاع مواجهة عسكرية مع القطاع، سيّما وإن استمرّت الاعتداءات والاقتحامات المتكرّرة لساحات المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين فيها، حيث أن العقد المنصرم أثبت أن مثل هذه التفاهمات، مهما بلغت، سرعان ما تنهار في حال واصلت إسرائيل، وصعّدت، من سياساتها تجاه الفلسطينيين في التجمّعات الفلسطينية المختلفة بين النهر والبحر. من ناحية أخرى؛ تُدرك إسرائيل أن مسألة منح تسهيلات اقتصادية محدودة لا يُمكن أن يُشكّل حلّاً نهائياً لقطاع غزة- باعتبارها مشكلة "إنسانية" كما تُحاول إسرائيل تسويقها- بل هي قضية سياسية من الدرجة الأولى، مرتبطة بشكل رئيس بغياب الحلّ السياسي مع الفلسطينيين. وإن استمرار التعامل مع القطاع، بوصفه قطاعاً منفصلاً عن التجمّعات الفلسطينية الأخرى، وإن "نجح" ذلك لبعض الوقت، لن يُشكّل، بأي حال من الأحوال، بديلاً للحل السياسي الذي يفرض على إسرائيل استحقاقات سياسية، حتى وإن كانت الأخيرة غير مستعدّة، أو لا تريد تقديمها، في ظلّ ظروف إقليمية ودولية لا تُشكّل ضغطاً عليها، لذلك، تحاول إسرائيل كسب مزيد من الوقت في اتباع مثل هذه السياسات في إطار توجّهها القاضي بالاستمرار ب "إدارة الصراع"

مع الفلسطينيين وليس حلّه، طالما تسمح الظروف الفلسطينية، والإقليمية، والدولية بذلك (بدوي، 2022).

3.11 الاقتصاد الفلسطيني والعمل في إسرائيل

تشير المعطيات إلى أن الاجور التي يجبيها العمال الفلسطينيون داخل إسرائيل تساهم بشكل فعال في نمو الاقتصاد الفلسطيني،ويعتبر هذا المجال الأهم للسلطة الفلسطينية بعد تخفيض المساعدات الخارجية. فمنذ سنوات، بدأت المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية تقل تدريجيًا، لا سيما من الدول العربية بعد هبوط أسعار النفط، وانخفضت أكثر مؤخرًا بعد ظهور نوايا بعض الدول العربية التطبيع مع إسرائيل وتشكيل حلف معها ضد إيران.

وكذلك انخفضت المساعدات من دول الغرب بعد عدد من فضائح الفساد التي طالت مسؤولين في السلطة الفلسطينية، وكذلك الإشكال مع الإدارة الأميركية الجديدة بشأن رواتب ذوي الشهداء والأسرى منفذي العمليات. وبلغت المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية عام 2008 نحو ملياري دولار، وانخفضت إلى أقل من مليار دولار عام 2011، ومثله في العام التالي، وانخفضت عائدات الضرائب من أربع مليارات عام 2008 على أقل من ثلاث مليارات عام 2012 (حيدر، 2017).

3.12 دور الأونروا في تفعيل السلام الاقتصادي

أبرز تقرير أممي جديد الحاجة الملحة إلى اعتماد نهج أكثر استراتيجية لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجهها السلطة والحكومة الفلسطينية. وشدد على أهمية استجابة منسقة ومتكاملة لحل هذا الوضع الخطير. وصدر التقرير عن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط قُبيل اجتماع للجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في العاشر من أيار / مايو 2022. وحذر من اتباع نهج غير منسق لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي لا تؤدي إلا إلى إدامة حلقة مستمرة من إدارة الأزمات.

ويقول منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، "من هذا المنظـــور، هناك تدابير يمكن اتخاذها على الفور لتحسين الوضع. هناك حاجة إلى حزمة خطوات تدريجية ودائمـــة وذات مغزى من شأنها أن تعكس استراتيجية أكثر تماسكاً لتقوية السلطة الفلســطينية ورســم الطريــق بوضوح نحو حل الدولتين. يتطلب الوصول لهذا (الأمر) قيادة سياسية".

زيادة النشاط والتكامل بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني: أشار التقرير إلى بعض التحسينات في الوضع منذ الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المخصصة في تشرين الثــاني / نــوفمبر 2021. وتشــير بعض الاتجاهات إلى زيادة النشاط والتكامل بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بوصول أوسع إلى سوق العمل الإسرائيلي، حيث ارتفع عدد العمال الذين يعبرون من الضــفة الغربيــة إلى إسرائيل إلى 153 ألف عامل. وتمت الموافقة على حوالي 20 ألف تصريح دخول لعمال فلسطينيين في غزة لدخول إسرائيل للعمل أو التجارة، مع إصدار ما يقرب من 12 ألف تصريح حتى الآن. كما أن تجارة البضائع من الضفة الغربية وغزة أعلى مما كانت عليه منذ سنوات عديدة، وتتجه هذه التجارة في الغالب إلى إسرائيل. وتعود هذه الزيادة إلى بعض القــرارات الإســرائيلية الأخيــرة لإجــراء بعــض التحسينات على مستوى الوصول والحركة. ويشير التقرير إلى أن مثل هذه المبــادرات ســتعمل علــى تحسين سبل العيش للفلسطينيين وتخفيف التوترات على المدى القصير. ومع ذلك، فإن زيــادة التكامــل الاقتصادي تتطلب تحديث الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقة بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلســطيني، وإلا فقد تتفاقم التفاوتات.

الخطوات الاقتصادية وحدها لن تعالج الأزمات بشكل مستدام: كما سلط التقرير الضوء على أن مساحة النشاط الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية، ولا سيما في المنطقة ج، لا تسمح بالنمو الاقتصــادي الفلسطيني المطلوب. ويقول التقرير إن القيود الإسرائيلية على الحركة واستخدام الأراضــي، والنشــاط الاستيطاني المستمر والتوسع الاستيطاني، والافتقار إلى تصاريح البناء الإسرائيلية، والتي يكــاد يكــون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، يؤكد هــذا التطــور الســلبي. وأن تحســين وصــول

الفلسطينيين إلى المنطقة (ج) والسماح للفلسطينيين بتلبية احتياجاتهم التنموية سيكون له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، والقطاعات الأكثر استفادة هي الزراعة، والمعادن، والتعدين، والبناء، والسياحة، والاتصالات. وأن الخطوات الاقتصادية وحدها، بما في ذلك الإصلاحات المالية الفلسطينية والتيسير الإضافي للقيود الإسرائيلية على الوصول والحركة، على الرغم من أهميتها، لن تعالج بشكل مستدام الأزمات المتعددة التي تواجه السلطة الفلسطينية. ويدعو التقرير جميع الجهات الفاعلة إلى تجاوز نموذج إدارة الصراع إلى نموذج حل النزاع (وكالة الامم المتحدة ، 2022).

3.13 تأثير التسهيلات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني

ارتفع عدد العاملين في السوق المحلي من 889 ألف عامل في العام 2021 الى 940 ألف عامل في العام 2022، اذ ارتفع العدد في الضفة الغربية بنسبة 4.0%، كما ارتفع العدد في قطاع غزة بنسبة 9.9% لنفس الفترة.

بلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية 43.5 ساعة أسبوعيا مقابل 36.9 ساعة في قطاع غزة، كما بلغ معدل ايام العمل الشهرية 22.7 يوم عمل في الضفة الغربية مقابل 21.8 بوم عمل في قطاع غزة، من جهة أخرى بلغ معدل الأجر اليومي بالشيكل قي الضفة الغربية 125.6 شيقلاً مقابل 57.1 شيقلاً في قطاع غزة (المراقب الاقتصادي، 2011).

تدفقات العمالية: حسب نتائج مسح القوى العاملة السنوي، للعام 2022 بلغ عدد العاملين في اسرائيل والمستعمرات في العام 2022 حوالي 193 ألف عامل منهم 29 ألف يعملون في المستعمرات الإسرائيلية، وبلغت نسبة العاملين قي اسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية الحاصلين على تصاريح عمل 58.6% في حين بلغت نسبة العاملين بدون تصاريح عمل نحو 20.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، ، 2022).

المالية العامة: ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 18% في الربع الثلث 2022حيث وصل الى 4.6 مليار شيقل. من جهة أخرى شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة 32%، لتبلغ حوالي 3.9 مليار شيكل (المراقب الاقتصادي، 2011).

القطاع المصرفي: ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2022 نحو 2.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل الى 10.9 مليار دولار، 20.3% منها للقطاع العام. فيما يتعلق يتعلق بأرباح المصارف فقد بلغت نحو 61.7 مليون دولار، مرتفعة بنحو 13.3% (المراقب الاقتصادي، 2011).

3.14 التغيرات التي حصلت على طبيعة العمل داخل إسرائيل

نشرت سلطة السكان والهجرة في إسرائيل إجراءً جديدًا، والذي ينظم طريقة توزيع تصاريح العمل على العمال الفلسطينيين في مجال البناء. حسب الطريقة الجديدة فإن عدد التصاريح التي سيتُم إصدارها سيُحدَد بناءً على حصة شخصية خاصة بالعمال، والتي تندرج ضمن الحصة العامة الخاصة بفرع البناء، وليس بناءً على الحصة العددية لصاحب العمل. وينضم الإجراء الجديد بشأن تشغيل العمال الفلسطينيين في فرع البناء في إسرائيل إلى سلسلة من الخطوات التي تقودها وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق بالتعاون مع سلطة السكان والهجرة لتحسين إجراءات تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وسيواصل أفراد وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق العمل على الترويج لمزيد من التغييرات التي من شأنها تحسين وضع العامل الفلسطيني (وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، 2020).

حتى اليوم، حصل صاحب العمل في مجال البناء من سلطة السكان والهجرة على حصة بعدد العمال الفلسطينيين الذين يجوز له تشغيلهم، والتي استندت إلى حجم العمل. وفي مثل هذه الأوضاع، كان يتعين على عامل تمت إقالته أو إنهاء عمله البحث عن عمل لدى صاحب عمل آخر مع عدم ضمان الحصة له.

أما طريقة التوزيع الجديد فتنص على مبدأ جديد مفاده أن "الحصة تعود للعمال وليس لأصحاب العمل". بهذا الشكل، فإن عدد التصاريح التي يتم إصدارها سيتقرر على أساس الحصة الشخصية للعمال أنفسهم، من ضمن الحصة العامة الخاصة بفرع البناء، وليس حسب الحصة العددية لصاحب العمل، مما سيفسح المجال أمام العمال للانتقال بين أصحاب العمل المختلفين في مجال البناء وفقًا لاختيارهم، وذلك شريطة أن يكون صاحب العمل في إسرائيل معني بتشغيلهم، وقد قدم طلب الحصول على تصريح عمل لهم (وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، 2020).

وبموجب الإجراء الجديد سيواصل أصحاب العمل الإسرائيليين تقديم طلبات لتشغيل العمال الفلسطينيين في فرع البناء، على أن يتم إصدار التصاريح فقط بعد التحقق من استيفاء الشخص للمعايير اللازمة. ومع ذلك، في حال أنهى أحد العمال خدماته لدى صاحب عمله بناءً على قراره أو على قرار صاحب العمل، فسيتم حجز الحصة على اسمه لمدة 60 يومًا، وليس لدى صاحب العمل، كما كان متبعًا في السابق. وفي غضون ذلك، ستتاح للعامل مدة 60 يومًا بعد إنهاء عمله لإيجاد صاحب عمل آخر يريد تشغيله. طالما كان صاحب العمل الجديد قد تقدم بطلب تشغيل الشخص خلال الفترة الزمنية المذكورة، فإن الطلب ستتم المصادقة عليه وسيتم تجديد التصريح. ويشدد على أنه خلال فترة ال 60 يومًا حتى تجديد التصريح، لا يجوز للشخص الدخول إلى إسرائيل، إلا في حال تقديمه طلب خاص للحصول على تصريح "البحث عن عمل (وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، 2020).

3.15 ماهية خطة "360" للعمالة الفلسطينية

أعلن منسق حكومة الاحتلال الإسرائيلي، غسان عليان، مساء اليوم الأربعاء التاريخ، عن تدشين ما أطلق عليها "خطة 360" الخاصة بالعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الداخل المحتل. وبحسب المنسق، فإن "إسرائيل" تعمل حاليا على خطة "عمال 360"، معتبرا أنها خطة شاملة وكاملة لتلبية احتياجات العمال في الكثير من القضايا (راديو طريق المحبة، 2022).

وقال في مقطع مصور نشره عبر صفحته على الفيسبوك: "اليوم سأبشر العمال بأول مرحلة من هذه الخطة، التي تشمل خمسة مواضيع مهمة جدا، أولها زيادة حصص العمال، ثانيا: تغيير الشروط لتلقي تصاريح العمل، ثالثا: اجراء حملة واسعة لرفع المنع، رابعا: تمديد فترة تصريح البحث عن العمل، وخامسا: اتخاذ خطوات قاسية جدا صد سماسرة التصاريح". وأضاف المنسق: "هذه ليست شعارات حلوة نتغنى بها، انما تم هذا الامر على ارض الواقع، حيث تم تمديد فترة البحث عن العمل الى 60 يوم، بحيث يمكن للعامل الدخول حتى 15 مرة الى "إسرائيل"، لشروط دخول العمال للعزب فوق ال 27 عاما بتلقي رخصة عمل" (راديو طريق المحبة، 2022)

وهناك تسهيلات لأبناء عمال البناء والزراعة تسمح للأعزب فوق ال 27 عاما بتلقي تصاريح عمل اذا كان مع الوالد رخصة عمل أيضا، وهناك اجراء حملة رقمية واسعة لرفع المنع الأمني عن كل المناطق، من خلال تطبيق المنسق، وسيتم زيادة حصص عمال البناء من 74 إلى 80 ألف حصة، وهناك خطوات صارمة ضد السماسرة، بحيث سيتم تحديد سقف عدد العمال لكل مشغل واجراء حملات خاصة لفرض القانون على كل مشغل يخرق الشروط" (راديو طريق المحبة، 2022).

الفصل الرابع

الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"

4.1 تمهيد

بدأ تدفق العمالة الفلسطينية للعمل في الداخل المحتل منذ عام 1968، عندما فتحت "إسرائيل" أبوابها أمام هذه العمالة، واتخذت العديد من الإجراءات لجذب هذه العمالة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي واجه فيها العامل الفلسطيني معاناة يومية، عبر الاستهداف والمخاطر التي تواجهه من الاحتلال الإسرائيلي، والذي فرض كل الشروط والظروف التي أدت إلى عدم وجود جهات معنية ترعى العمال الفلسطينيين وتقوم بتنظيمهم وتطالب بحقوقهم.

4.2 الآثار السياسية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"

تمثل العوامل السياسية أبرز الاعمدة الرئيسية في نقاش موضوع العمالة داخل إسرائيل وذلك لعدة أسباب ومن ابرزها:

أولا: توظيف إسرائيل لموضوع العمالة والتكامل الاقتصادي كآلية بديلة للحل السياسي " السلام الاقتصادي، ونظريات تقليص الصراع"

لعبت العوامل السياسية دوراً إضافياً في حركة العمال الفلسطينيين وتوجههم إلى إسرائيل، فقد عملت السياسات الإستراتيجية على تعزيز تبعية الفلسطينيين، ووضع العراقيل أمام نموهم الذاتي في الضفة والقطاع، وكبت سوق الاستخدام المحلي، وتسببت بالتالي في دفع العمال الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلي (فرسخ، 1998) ، فإذا أرادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مثلا الوصول إلى تهدئة سياسية فإنها تعمل على محاولة إحداث ازدهار ورخاء أساسهما تدفق اليد العاملة إلى إسرائيل لا تدفق رأس المال إلى المناطق المحتلة، لذلك فهي سعت لخنق القطاعات الإنتاجية والمالية الفلسطينية، وأهملت البنية

التحتية، ونهبت الأراضي الزراعية، وسمحت في المقابل للقوى العاملة الفلسطينية بدخول سوق العمل الإسرائيلية، ويجيب على ذلك أيضا السيد بليدي (بليدي، 2023)عن السبب في السياسات التي تتبعها السلطات الإسرائيلية بعد أي موجة حرب او مواجهة عسكرية سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة في إستقطاب العمالة الفلسطينية، موضحا، إن من الإهتمامات الأولية لدولة إسرائيل هي الأمن والسلام، وبعد أي مواجهة عسكرية غالبا ما يكون هناك دمار وخراب ولاصلاح هذا الخراب والدمار، تقوم باستقطاب العمالة الفلسطينية وتسهيل العمل لديها وذلك ضمن اليات معينة في استقطاب العمال.

في أواخر عام 2016، أصدَرَ النظام الإسرائيلي قرارًا يدعو إلى "تعديلات "كبرى فيما يتعلق بحجم العمالة الفلسطينية المسموح بها في أراضي 1948، وكذلك في إجراءات إصدار تصاريح العمل. ومنذ ذلك الحين، أصدرت الحكومة قرارات عدة لتنفيذ هذه "التعديلات". نتيجةً لذلك، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين في أراضي 1948 من حوالي 110,000 في عام 2016 إلى 204,000 في 2022. وتنسجم هذه الزيادة مع خطة أستاذ التاريخ الإسرائيلي ميخا غودمان الخامسة نحو "تقليص الصراع"، من خلال زيادة عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية، يَفترض مفهوم "تقليص الصراع" أن سلسلةً من التحولات – الاقتصادية تحديدًا – في السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية وغزة ستقضي على الظروف التي تحفز "الاشتباكات" بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، ومن خلال التخفيف من حدة معاناة الفلسطينيين اليومية، يصبح الاحتلال العسكري الإسرائيلي أكثر قابلية للإدارة والاستدامة. أي أن مسألة تقرير المصير الفلسطيني من خلال إقامة الدولة تصبح مسألةً لاغية، وهو ما سيعفي القادة الإسرائيليين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، من السؤال الدائم عمَّا يجب فعله حيال السكان الفلسطينيين.

أصدرت إسرائيل في آذار/مارس 2022 القرار رقم 1328 الذي يسمح للعمال الفلسطينيين من غزة بدخول أراضي 1948 لأول مرة منذ 2006. وبحلول نهاية العام 2022، حُدِّد العدد الأقصى للعمال الفلسطينيين من غزة المصرَّحين ب 20,000 عامل. وفي سياق "تقليص الصراع"، تحولت مقاربة

النظام الإسرائيلي تجاه غزة من "الهدوء مقابل الهدوء" إلى "الاقتصاد مقابل الهدوء،" بحسب يائير لابيد، وزير الخارجية آنذاك، الذي قالها صراحةً في أيلول/سبتمبر 2021. والأهم من ذلك هو أن غزة نفسها مستبعدة تمامًا من مقترح غودمان، باستثناء منح الفلسطينيين من غزة فرصًا اقتصادية في أراضي 1948. (ماس، 2022)

ترى السلطات الإسرائيلية بأن زيادة تدفقات الدخل إلى الضفة الغربية وغزة ستُسهم في النمو الاقتصادي الفلسطيني – حيث قُدر في عام 2021 أن إجمالي دخل العمال الفلسطينيين في أراضي 1948 بلغ 5.5 مليار دولار) حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني) – وبالتالي فإن زيادة انتقال الأيدي العاملة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية ترسخ بالأساس الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل، وبالتالي الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا فإن خطوات غودمان مبنية على أسس مفادها أن الفلسطينيين سيكونون أقل رغبةً في المقاومة إذا اقتنعوا بأنهم قادرون على الاستمتاع بالحياة في ظل الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الدائم من خلال تقليل القيود المفروضة على التنقل ومنحهم المزيد من فرص التعاون الاقتصادي مع النظام الإسرائيلي.

ثانياً: العمالة في الداخل أداة من أدوات السيطرة على المجتمع الفلسطيني

تنتهج إسرائيل توظيف العمالة الفلسطينية في الداخل كآلية ضغط واداة من أدوات السيطرة على المجتمع الفلسطيني من خلال زيادة مستوى الاعتمادية على الاحتلال وبالتالي خضوع المجتمع للعقوبات الجماعية في حال أي إشكالية، مما يمكن إسرائيل من استخدام أداة اغلاق المعابر والتضييق على العمال ليصبحوا تحت مطرقة الضغط مما يجعلهم يضغطوا على المقاومة.

حيث عمدت إسرائيل وضمن سياستها المبرمجة للحد من المواجهة العسكرية الفلسطينية الإسرائيلية من خلال إستقطاب الأيدي العاملة الفلسطينية، فنجد أن هناك فئة كبيرة من العمال الفلسطينيين الذين لا يرغبون بالحرب او حتى الاغلاقات، لإن إسرائيل تعتبر مصدر رزقهم واي خلل يؤثر على رزقهم

وعلى حياتهم العملية، وهذه السياسة التي تتبعها إسرائيل مع جميع العمال الفلسطينيين والحاصلين على تراخيص عمل، وبسؤال السيد محمد بليدي عن السياسات المتبعة من قبل إسرائيل تجاه الفتحات الحدودية والتي عمدت إسرائيل تسهيل العمال دخول العمال الفلسطينين إليها من خلال إبقائها مفتوحة، فيجيب أن إسرائيل سعت في السنوات الأخيرة الى نشر التهدئة بين الجانبين وبموافقة السلطة الفلسطينية وعلمها من خلال تسهيل دخول العمال الذين لا يحملون التصاريح الى إسرائيل لزيادة إنتاجية الاقتصاد الإسرائيلي، ومع مرور الوقت أصبحت المناطق الحدودية (الفتحات) سهلة الوصول للجميع بعبورها وعلى اعين افراد الجيش الإسرائيلي. يقول شلومو غازيت في كتابه "العصا والجزرة" (شلومو، 1985): وهو الذي شغل منصب منسق الأنشطة الحكومية في مناطق الضفة لأعوام متعددة، "إن عدم وجود تخطيط ومشاريع، فرض على سكان المناطق مهمة تقديم اليد العاملة غير المهنية أو المتخصصة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهكذا نشأ وضع خطر كان فيه العامل الفلسطيني يتقاضى أجراً أدنى من أجر العامل الإسرائيلي، من دون أن يكون في استطاعته زيادة مدخوله في المستقبل. ونظراً إلى عدم وجود حماية للإنتاج الصناعي في الضفة الغربية من المنافسة مع الإنتاج الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى كبح نمو الصناعة المحلية. وفي الواقع، لم تكن المنافسة هي العائق الوحيد، فقد وضع الاحتلال قيوداً عدة على المستثمرين المحليين، وحدّ من إمكان نهوض صناعة محلية، بحيث تحولت "الأراضي المحتلة إلى مصدر للعمال بأجور متدنية، وإلى سوق مفتوحة للصادرات الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تصب مباشرة في الخزينة الإسرائيلية، وتستخدم في سد حاجات المستهلك الإسرائيلي (شحادة، 1990). وبسؤال السيد بليدي (بليدي، 2023) عما إذا كانت قضية العمالة الفلسطينية بالداخل هي بمثابة اداة ضغط واداة من أدوات السيطرة على المجتمع الفلسطيني من خلال زيادة مستوى الاعتمادية على الاحتلال، أجاب بإن قضية العمالة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني هي قضية شبه معقدة، المحلل الاقتصادي نصر عبد الكريم (عتمة، 2022)يقول ل"اندبندنت عربية"، "عندما تجد إسرائيل نفسها في مأزق فستضع لا محالة الاعتبار الأمني والعسكري واللوجستي ومراقبة الحدود

فوق كل اعتبار، ولن تكترث بأي حال من الأحوال بأوضاع العمال الفلسطينيين، ولا التأثير الاقتصادي لهم في قطاع المقاولات والزراعة، فعند الأولوية الأمنية للإسرائيليين يسقط كل شيء، لكن الحكومة الإسرائيلية تدرك أن عليها إدارة الأزمة وافتعال توازن يصب في مصلحتها الأمنية، فهم يدركون أولاً أن العمال لا يشكلون أي خطر حقيقي، وأن هناك أضراراً بالغة من منعهم الدخول للعمل في إسرائيل، لأن الفقر والبطالة التي ستطول الآلاف من العمال والشباب ستزيد من صعوبة الحياة والأعباء الاقتصادية المزرية عليهم، وستمنعهم من الإيفاء بالتزاماتهم الحياتية المختلفة.

ثالثا: استغلال إسرائيل لسياسات المنح والحرمان

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها القضية الفلسطينية من مواجهة متعددة مع الاحتلال الإسرائيلي سواء من الضفة الغربية او قطاع غزة فإن إسرائيل تستخدم سياسة المنح والحرمان تجاه العمال الفلسطينيين، ومع تصاعد المواجهات وتحديداً بمدينة جنين قال أمين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد إن سلطات الاحتلال منعت خروج عُمّال جنين إلى داخل إسرائيل، مشيرًا إلى أنه تم توزيع منشورات على المعابر ، تُحذّر من التعامل مع أي عامل من المحافظة (شاهر، 2022)، وهذا يدل على سياسة إسرائيل العقابية الجماعية التي تتبعها تجاه العمال الفلسطينيين والشارع الفلسطين، أما فيما يخص عمال قطاع غزة يقول مصطفى إبراهيم، الكاتب والمحلل السياسي إن سياسية ابتزاز فلسطينيي غزة العاملين في إسرائيل، قديمة حديثة، وهي شكل من أشكال الاشتباك اليومي مع الاحتلال. وأردف: "هناك تجارب عديدة من ابتزاز الفلسطينيين في لقمة عيشهم وربطها بالتخابر؛ كما يحدث مع المرضى والتجّار ذات العلاقة وكل من له حاجة يتم ابتزازه." ويصف إبراهيم هذا الملف ب"السيف المُسلّط على كل الفلسطينيين في جميع قطاعات احتياجاتهم سواء العمل أو الصحة أو التعليم أو غيرها من الأمور الحيوية." ويشير إلى إمكانية السقوط أمنيا في الشباك الإسرائيلية وذلك "بسبب الابتزاز الذي يرافقه تهديد وجهل وعدم وعي لدى الفلسطيني، فضلا عن الحاجة المالية الماسة والإغراءات المقدّمة." كما

تستخدم إسرائيل ملف العمّال، كورقة ضغط اقتصادي على قطاع غزة، بحيث يتم منع العمال من مواصلة أعمالهم أو سحب التصاريح عند حدوث أي توتر مع القطاع (وكالة الاناضول، 2022).

ويرى المتخصص في الشأن الإسرائيلي عصمت منصور أن زيادة إسرائيل أعداد العمال الفلسطينيين لديها عائد إلى اعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية (عصمت، 2016). ويقول منصور إن "إسرائيل تعمل على تحسين حياة الفلسطينيين مع رفضها إنهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطينية بهدف تحقيق استقرار أمني". ويضيف منصور أن "العمالة الفلسطينية، خاصة في قطاعَي البناء والزراعة ماهرة ورخيصة ومشجعة أكثر من العمالة الأجنبية التي ترسل أموالها إلى بلادها ولا تبقى داخل إسرائيل.

ويلفت منصور إلى أن "إسرائيل تستخدم تصاريح العمل كأداة لابتزاز الفلسطينيين. على اعتبار أن ذلك يعمل على ابتعادهم عن التنظيمات السياسية والعمل المسلح". ويوضح منصور أن "تل أبيب تعمل على زيادة إعتماد الفلسطينيين على العمل في إسرائيل مع مواصلتها اضعاف السلطة الفلسطينية وإيجاد بدائل حال انهيارها (موسى خ.، 2019)

رابعا: غياب أي علاقة بين العامل ومنظومات السلطة الوطنية الفلسطينية

ادى غياب العلاقة بين العامل الفلسطيني ومنظمات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تقليل إعتمادية العامل على السلطة الفلسطينية، فالعامل يهتم بكل ما يتعلق الاحتلال اكثر من اهتمامه بما يتعلق بالسلطو الوطنية الفلسطينية.

بل هناك قصور هائل من السلطة الفلسطينية بالتعامل مع قضية العمال الذين يعملون في الداخل الفلسطيني المحتل، فالوضع الطبيعي، هناك دولتين (دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية) والعمالة الفلسطينية التي تعمل في الداخل المحتل يجب ان تكون مبنية ضمن اتفاقيات عمل بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، لكن للأسف لا يوجد هناك أي اتفاقية تخص العمالة بين الجانبين، ويضرب مثال على ذلك ما حدث في عام 2021، عندما كان الصينيون يريدون تجديد اتفاقية العمل لديهم مع الجانب الإسرائيلي

مشترطين على عدم عمل العامل الصيني في المستوطنات الإسرائيلية، وبناء على هذا الشـــرط توقفـــت الحكومة الإسرائيلية عن استقطاب العمالة الصينية، فكان من الطبيعي أن يكون خيار العامل الفلســـطيني هو الأنسب للجانب الإسرائيلي. ويتفق مع ذلك الدكتور بكر إشتية (اشتية، 2022)، عن الأسباب التـــي تدفع العامل الفلسطيني إلى تفضيل الداخل المحتل، فيجيب أنه من الممكن تقسيم أسباب العمل من قبـــل العمال الفلسطينيين في الداخل إلى ثلاثة اسباب رئيسة وهي:

1. الإقتصاد الفلسطيني الضعيف وعدم مقدرته على التوظيف وبالتالي وجود فائض من القوى العاملة الفلسطينية.
2. الاجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيلي مقارنة بالاجور في الأراضي الفلسطينية.
3. التضخم وارتفاع سعر المعيشة، حيث أن أرتفاع أسعار السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية لا تتناسب مع طبيعة الرواتب لدى العمال، مما يدفعهم إلى اختيار الأماكن التي تعطي أجورًا أعلـــى لضمان الحصول على متطلبات الحياة والوفاء بالتزاماتهم المالية والاجتماعية الكبيرة.

وبسؤال السيد بليدي (بليدي، 2023) عن العلاقة بين العامل الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، أجاب بـــان عدم تفعيل الاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه قضية العمال وهو مـــا نلاحظـــه علـــى ارض الواقع من اهمال للسلطة الفلسطينية في متابعة قضايا العمال واحتيجاتهم، وبالتالي يؤثر ذلك على الثقة بين العامل الذي يعمل في إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية حيث ان العامل لا يثق بقرارات السلطة تجاه قضية العمال.

تعتبر هذه الشريحة وهي أكبر نسبة عمالة في المجتمع الفلسطيني غير منظمـــة وفقـــاً لقواعـــد العمـــل الفلسطيني، مما قلل من شرعية السلطة لدى هذه الشريحة الكبيرة في أوساط الفلســـطينين فمنـــذ نكســـة 1967، والاحتلال بربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد "الإسرائيلي" وبات "الإسرائيلي" هـــو المـــتحكم بالاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل، إلى أن جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية لتتمكن بناء على اتفاقيـــات من تحقيق جزء ولو بسيطاً من السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني.

شكلت العمالة الفلسطينية في "إسرائيل" حوالى ثلث العمالة الفلسطينية بشكل عام، علما أن العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات مثلا لا يدخلون ضمن نطاق عمل الجهات الرسمية الفلسطينية.

وهو ما يظهر بوضوح أن ملف العمال الفلسطينيين أظهر حالة من الضعف بالتعامل من قبل الحكومة الفلسطينية ويعود ذلك لمجموعة نقاط منها:

- عدم قدرة السلطة على التحكم بالمعابر مع الاحتلال، وبالتالي دخول وخروج أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين دون تمكن السلطة من حصرهم، كما لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية أي سيطرة أمنية أو جغرافية على المناطق الفاصلة، وهو ما يستغله العمال للتنقل عبرها دون رقابة.
- لا تملك السلطة القدرة على إيجاد مصادر دخل للعمال الفلسطينيين كبديل عن العمل في دولة الاحتلال.

خامساً: إستخدام إسرائيل لموضوع العمالة من أجل تقليل نسبة البطالة لدى المجتمع الفلسطيني

تستخدم إسرائيل موضوع العمالة لاقناع العالم بعدم قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني. وانها توفر اليوم سبيلا لحل إشكالية البطالة في المجتمع الفلسطيني وقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين فيه ولا يجدونه، وتمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها دولة فلسطين جراء عواقبها السلبية على مختلف جوانب الحياة الخاصة والعامة، رغم أنها خارجة عن السيطرة الفلسطينية. واستنادا إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث أشارت النتائج بأن معدل البطالة من مجموع المشاركين في القوى العاملة بلغ 26.4% خلال عام 2021 في فلسطين، بواقع 22.4% بين الذكور مقابل 42.9% بين الإناث. وقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 41.7%، بواقع 37.2% للذكور و64.5%

للإناث. فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 15.5%، بواقع 12.4% بين الذكور مقابل 28.9% بين الإناث. وقد تركز معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 27.8%، بواقع 23.5% بين الذكور مقابل 51.4% بين الإناث في نفس الفئة العمرية. وفي قطاع غزة بلغ معدل البطالة 46.9%، بواقع 41.9% بين الذكور مقابل 65.0% بين الإناث. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 68.9%، بواقع 65.0% بين الذكور مقابل 86.8% بين الإناث في نفس الفئة العمرية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2021).

أشارت النتائج إلى أن أعلى معدل للبطالة في قطاع غزة كان في محافظة دير البلح 52.9%، يليها محافظة خانيونس 50.5%، ثم محافظة رفح 49.6% وكان أدنى معدل للبطالة في محافظة شمال غزة 38.1%. وفي الضفة الغربية كان أعلى معدل للبطالة في محافظة بيت لحم بواقع 25.1%، يليها محافظة الخليل بواقع 19.0%، ثم محافظة جنين بواقع 18.6%.

من ناحية أخرى وحسب التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب سنوات الدراسة، فقد بينت النتائج بأن 0.2% من بين الذكور العاطلين عن العمل لم يحصلوا على أي تعليم في حين بلغت النسبة 0.1% للإناث. كما أن 8.9% من بين الذكور العاطلين عن العمل قد أتموا 1–6 سنوات دراسية مقابل 0.3% للإناث العاطلات عن العمل. بالإضافة إلى ذلك أشارت نتائج المسح بأن 21.2% من الذكور العاطلين عن العمل قد أتموا 7–9 سنوات دراسية مقابل 1.3% للإناث العاطلات عن العمل الحاصلات على نفس سنوات الدراسة. وهو ما يظهر إسرائيل امام العالم أن وجودها يساعد في حل مشكلة البطالة الفلسطينيين.

4.3 الآثار الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"

تتدرج الاثار المترتبة على العمالة الفلسطينية في إسرائيل على محورين رئيسيين وهم:

4.3.1 على مستوى الأسرة

عن تطور العمالة الفلسطينية في إسرائيل وتأثيرها إجتماعياً على الصعيد الفلسطيني والصعيد الإسرائيلي، يقول السيد بليدي (بليدي، 2023) ، بكل بساطة في حال حصول العامل على رخصة عمل في إسرائيل، فإنه يسعى لجلب المال فقط وتطوير وتحسين علاقاته الاجتماعية مع المشغل الإسرائيلي ، وبسؤال الدكتورة نظمية حجازي (حجازي، 2023)، عن وجهة نظرها الإجتماعية تجاه العديد من العمال في الداخل الفلسطيني الذين يقضون ساعات طويلة في العمل، الأمر الذي يحرمهم من رؤية أبنائهم وعائلاتهم، حيث رتبت الاثار كما يلي :

1. هناك اثار نفسية على العامل نفسه، حيث أن العامل في الداخل متزوج ويعيل اسرة، فالملاحظ ان معظم العاملين في الداخل الفلسطيني يخرجون باكرا ويتوجهون الى المعابر الإسرائيلية للوصول الى عملهم، ومن ثم العودة مساءاً تقريبا.
2. الأثر السلبي على الاسرة وتربية الأطفال، حيث أنه في هذه الحالة تصبح الأم هي المسؤول الأول عن تربية أبنائها في ظل غياب الأب، وهنا يؤثر غياب الأب عن الأسرة بشكل مباشر في علاقته مع ابناءه.
3. أما من حيث التأثير الإجتماعي على الزوجة، فإن الغياب الطويل للزوج عن البيت يحمل الزوجة عبئاً إضافياً كبيراً في إدارة شؤون الأسرة حيث أن الزوج مضطر إلى ان يتحول لمعيل مادي فقط (حجازي، 2023).

وبسؤال مجموعة من العمال عن طبيعة ساعات عملهم أجاب العامل ناصر (حسون، 2022) بأنه يذهب إلى العمل في تمام الساعة 4 فجراً وذلك قبل حدوث إزدحام على المعبر الحدودي ويعود في تمام

الساعة 6 مساءاً، وعن سؤال العامل رأفت (النعسان، 2022) عن وقته مع أسرته قال أنه بالكاد يرى أسرته من 3 –4 ساعات يومياً عند عودته للمنزل وذلك بسبب ذهابه لعمله مبكراً والعودة متاخراً، لكن للعامل منصور (أبو علي، 2022) كلام أخر حيث قال أنه يعود من عمله في تمام الساعة 3 زظهراً هو وزملاءه في العمل ويكون سعيداً بقضاء وقته مع عائلته وأصدقاءه.

هذا كان بالنسبه للعامل الذي يذهب ويعود يوميا الى بيته في ساعة متأخرة، وأما بخصوص العمال الذين يعودون إلى بيتهم مرة بالأسبوع مثلا، تقول الدكتورة نظمية، أنه في هذه الحالة تعيش الأسرة حالة من الفقدان، ولا تقصد بذلك فقدان بالمعنى البيولوجي، وانما فقدان اجتماعي. (حجازي، 2023).

يتحدث العامل عماد (مزهر، 2022) ويقول أنه من سكان مدينة طولكرم ويعمل في طبريا يذهب للعمل يوم الأحد ويعود يوم الخميس عصراً، حيث يأخذ قسطاً من الراحة ويرى احتياجات منزله وعائلته، اما العامل صهيب (العلي ، 2022) فإنه يعود لمنزله كل أسبوعين ويقضي يومي عطلة واحياناً يوماً واحداً ويقول أنه من أجل عائلته عليه العمل بجد ولكن يرى هنالك فراغ بينه وبين عائلته لعدم قضاء وقتاً طويلا معهم وأحيانا يعود لمنزله لقضاء العطلة لكن لا يجلس معهم سوى بضع ساعات معدودة بسبب التزامات أخرى مثل المناسبات والأصدقاء او مسائل أخرى

هنالك بعض العمال الذين يجدون صعوبة في إصدار تصاريح للعمل داخل إسرائيل فيلجئ بعضهم إلى أن الزواج من سيدات يحملن الهوية الاسرائلية او الإقامة المؤقته حتى يتمكنوا من الدخول الى أماكن عملهم دون ان يتكلفوا بشراء هذا التصريح، تصريح شهري، وفقًا للمادة 3 من قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل ، يسمح لوزير الداخلية ، وفقًا لتقييمه ، منح تصريح إقامة في إسرائيل للرجل الفلسطيني الذي يقيم في المنطقة الإسرائيلية فوق سن 35 ، ولسيدة مقيمة داخل إسرائيل فوق سن 25. (ديكرز، 2022)

الاقامة في اسرائيل بشكل قانوني

وتجدر الإشارة إلى أن تصريح الإقامة هذا لا يشكل تصريح إقامة مدرج في قانون الدخول إلى إسرائيل 1952، أو في أنظمة الدخول، 5734-1974 ، ولكنه تصريح عسكري خاص صادر عن قائد المنطقة.

يسمح تصريح الإقامة لسكان المنطقة بالعيش في إسرائيل والعمل في إسرائيل ، لكنه لا يمنح الفلسطينيين المقيمين في المنطقة مزايا الضمان الاجتماعي العامة. لا يُسمح لمن يحمل تصريح إقامة بالقيادة في إسرائيل لأسباب أمنية، إلا في حالات استثنائية (ديكرز، 2022)

4.3.2 الاثار الاجتماعية للعمالة في إسرائيل المترتبة على المجتمع الفلسطيني

يتم التمييز ضد العمال الفلسطينيين في الأجر وفي الحقوق الاجتماعية بسبب قلة الرقابة الحكومية، كما يتم الربط بين العامل والمشغل، وتسود ظروف متدنية في مكان العمل، ويتم إلغاء تصاريح العمال من قبل مديرية التنسيق والارتباط الاسرائيلية دون سابق إنذار بسبب الأوضاع الأمنية، ولا يتم دفع المستحقات الاجتماعية للعمال الفلسطينيين، مثل مستحقات النقاهة، والإجازة السنوية، والاجازة المرضية، وغيرها من الحقوق، وتقدر وزارة العمل الفلسطينية أن 1.5 مليون عامل فلسطيني خاضوا تجربة العمل في قطاعات مختلفة داخل إسرائيل منذ 1970، من بينهم 400 عامل فقط يتلقون حاليا رواتب تقاعدية، بحسب ما ينص عليه قانون العمل الإسرائيلي (موسى، 2023).

هذا العدد القليل من العمال هم من لم يستجيبوا لإغراءات وتشجيع إسرائيل لهم بسحب مستحقاتهم المالية مبكرا، وقال نصري أبو جيش وزير العمل الفلسطيني ان 90% ممن يتلقون مساعدات إغاثية من السلطة الفلسطينية منذ 1994 هم بالأصل عمال سابقون عملوا داخل إسرائيل وسحبوا مستحقاتهم المالية مبكرا وأضاف أن إسرائيل لا تريد للعامل الفلسطيني أن يستفيد هو أو عائلته من راتب تقاعدي في حال وصوله إلى سن التقاعد (60 عاما)، أو وفاته، أو تعرضه لحوادث إصابات العمل.

تتمثل الاثار الاجتماعية المترتبة على العمالة الفلطسينية في إسرئيل على:

1. انسلاخ العامل عن القضايا المجتمعية الفلسطينية وانشغاله بالقضايا الإسرائيلية كالمناسبات والأعياد.
2. تشكل فئة " طبقة " من المجتمع بعيدة عن المجتمع وغير منشغلة ومتفاعلة من القضايا الحياتية والمجتمعية الفلسطينية
3. تفضيل بعض العمال العمل على الزيارات والمناسبات الاجتماعية فالعمل يجني منه العامل مبلغ مالي كبير مقارنة بالأجور في الأراضي الفلسطينية وان علاقاته الاجتماعية بين أصدقائه في بلده قليلة مقارنة بزملاءه ومشغله في العمل الذين يتواجدون بشكل شبه يومي معاً في العمل.

4.4 الآثار الإقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"

منذ العام 1967 والعامل الفلسطيني يعاني الاستغلال سواء كان من رب العمل الإسرائيلي أوالشركات المشغلة له، مر هذا الاستغلال بمراحل مختلفة تبعاً لحاجة السوق، لكن أشكاله وملامحه ضلت طوال الوقت متشابهة، وأكثرها ما كان يتعلق بتدني الأجر الذي يتقاضاه العامل، وعدم وجود ضمان صحي، إضافة إلى عدم وجود تعويضات نهاية الخدمة (جرادات، 2022).

مع مرور الوقت، وتحديدا في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، استطاع العامل انتزاع بعضا من حقوقه، التي تتعلق بالضمان الصحي، وتعويضات نهاية الخدمة. ومع ذلك بقيت الأجور دون الحد الأدنى التي يحصل عليها العامل الإسرائيلي. يتعامل الاحتلال مع شريحة كبيرة من العمّال الفلسطينيين على أساس أنها عمالة رخيصة، ومع اندلاع انتفاضة الحجارة، ومشاركة العمّال الفلسطينيين فيها، وتنفيذهم العديد من العمليات الفدائية داخل الخط الأخضر، عملت دولة الاحتلال على منع العمّال الفلسطينيين من دخول الأراضي المحتلة عام 48، كعقوبة لهم بسبب تلك المشاركة. وحاولت استبدالهم بعمالة أجنبية. ولكن هذه المرحلة لم تدم طويلاً وتحديدا في منتصف التسعينيات مع قدوم السلطة الفلسطينية، تخلت سلطات الاحتلال عن العمالة الأجنبية، التي وصفتها بأنها عمالة غير أخلاقية، بعد

قيام العمّال الأجانب بالانخراط في السوق السوداء، وزيادة عن تلك العمالة، فبيّنت المؤشـــرات الماليـــة خروج مليارات الدولارات خارج السوق الإسرائيلية، نتيجة الاحتلال وأن العائدات المالية التي توفرهـــا العمالة الفلسطينية، تذهب إلى الاقتصاد.

وقد وصلت نسبة عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي حسب الجهاز المركزي للاحصـــاء الفلسطيني (التقارير السنوية لمسح القوى العامة) 16.2% من حجم القوى العاملة الفلسطينية فـــي عـــام 1995 لتصل إلى 22.9% في العام 1999، وفي اعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى وبناء جـــدار الفصـــل العنصري انخفض حجم القوى العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي لتصل 8.0%، ثم عـــادت إلى الارتفاع حتى وصلت 13.3% عام 2018، 13.2% في العام 2019. وحسب نتائج مســـح القـــوى العاملة السنوي، للعام 2021 الصادر في نيسان 2022 بلغت نسبة الأيدي الفلسطينية العاملة في إسرائيل والمستعمرات 14.1% في العام2021 (إبراهيم، 2022).

4.4.1 دوافع العامل الفلسطيني للعمل في إسرئيل

يعتبر العمل داخل إسرائيل حلما للعمال الفلسطينيين بسبب ارتفاع الأجور الى 3 أضعاف أجورهم فـــي الضفة الغربية، وهو ما يبينه العامل (عفيف) (الاسعد، 2022) ، فيؤكد أن العامل الفلســـطيني والـــذي لايجيد أي صنعة يتقاضى أجرا يوميا يصل إلى حوالي 300 شيقل كاقل حـــد، أمـــا بالنســـبة للعامـــل الفلسطيني الماهر صاحب الصنعة فيحصل على ما يقارب من 600 – 1000 شيقل يومياً، وبالتالي فإن فرق الأجور بين الداخل المحتل والضفة الغربية يعتبر عامل أساسي في توجه العمالة الفلسطينية نحـــو الداخل.

أسباب تفضيل سوق العمل الإسرائيلي لتشغيل الأيدي العمالة الفلسطينية (الاسعد، 2022):

1. مهارة العامل الفلسطيني لا سيما في قطاع البناء والتشييد
2. تقان عدد كبير من العمال الفلسطينيين للغة العبرية

3. عودة العامل الفلسطيني آخر النهار للنوم في منزله وهذا يجعله أقل تكلفة
4. تدني رواتب العمال الفلسطينيين بالمقارنة مع نظرائهم الإسرائيلين أو العمال القادمين من الدول الأخرى
5. صرف العامل الفلسطيني لأمواله التي يحصل عليها ضمن الدورة الاقتصادية الإسرائيلية بشكل مباشر وغير مباشر.

في بداية الاحتلال العسكري عام 76 كانت السياسية الإسرائيلية قائمة على الجسور المفتوحة تصدير البضائع الفلسطينية عبر معبر الكرامة ومعبر رفح، حيث ان السياسة لا تقوم ابدا على فكرة استغلال العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي والسبب ان إسرائيل لم تكن معنية ان يكون في وجود للعمال الإسرائيليين الوجود في المجتمع الإسرائيلي حيث انه كان هناك منطق الاستغلال السائد، منطق الاستعمار الاحتلال العسكري، العمالة الفلسطينية كانت رخيصة الثمن.

بمرور الوقت وعبر سياسة فتح الحدود بين الجانبين وتطور إسرائيل الاقتصادي الى رأسمالي وما بعد الليبرالي كان هناك تغير باتجاه سياسيات تقوم على الاستغلال فأصبح من الضروري وجود ايدي عاملة رخيصة من الأراضي المحتلة طالما لا تبقى في الداخل المحتل (كان العامل يذهب الى العمل ومن ثم الى البيت حيث لا يوجد اختلاط مع الحياة الاجتماعية الإسرائيلية) وأصبح هناك توجه جديد في الايدي العاملة حيث انه أصبح هناك استغلال مزدوج (أيوب، 2022).

4.4.2 الوضع الإقتصادي في فلسطين

أصبح الإقتصاد الفلسطيني مرتبطًا بشكل شبه تام باقتصاد المحتل بحيث أصبح السوق الثاني للمنتجات الإسرائيلية، وقد نجحت مخططات التقسيم وتغييب فلسطين عن الخريطة الجغرافية الدولية منذ 1948، وإقامة "إسرائيل" فوق الجزء الأكبر ثم احتلال بقية الأجزاء عام 1967، إلى نشوء الفقر كظاهرة في فلسطين واتّساع نطاقها (اونكتاد، 2020). ويواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات هائلة، فعلى المدى

المتوسط، تتأثر التوقعات بوضع المالية العامة، والاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية الكبيرة، وتصاعد معدلات التضخم، والقيود المفروضة على الحركة والدخول، وعدم استكمال الخطة الهيكلية. وتتسم معظم التحديات التي تواجه المالية العامة بطابعها الهيكلي – فالسلطة الفلسطينية تتحمل فاتورة أجور مرتفعة في القطاع العام وتنفق جزءا كبيرا من ميزانيتها في غزة والقدس الشرقية، ولكنها لا تحقق أي إيرادات تقريبا في هاتين المنطقتين أو في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وهي المعروفة بالمنطقة جيم، كما أن السلطة الفلسطينية وإسرائيل مختلفتان حول حجم الإيرادات الذي يتعين على إسرائيل تحويلها للسلطة الفلسطينية. وما لم يتم تعديل سياسة المالية العامة، لن يتسنى الحفاظ على استدامة الموارد العامة، ويُتوقع تراجع النمو الاقتصادي تدريجيا على المدى المتوسط إلى معدله الممكن الذي يُقدر بحوالي 2%. (صندوق النقد، 2020)

عملت إسرائيل منذ بداية احتلالها لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق للسلع الاستهلاكية الإسرائيلية، كما فتحت الأبواب للعمال الفلسطينيين للعمل في السوق الإسرائيلية دون قيود، مما حدا بالكثير من صغار السن إلى ترك التعليم والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلية وباتت الأراضي الفلسطينية مصدرا أساسيا للأيدي العاملة الرخيصة الداعمة للاقتصاد الإسرائيلي (شرقية، 2014).

جدول (2)

التوزيع النسبي للأفراد العاملين (15 سنة فأكثر) من فلسطين في سوق العمل الإسرائيلي حسب النشاط الاقتصادي من الفترة الواقعة (2010-2021).

السنة	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	البناء والتشييد	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات والفروع الأخرى
2010	7.8	12.7	49.2	16.5	6.3	7.5
2011	6.8	13.6	51.9	14.5	6.8	6.4
2012	8.7	11	57.4	11.8	6.1	5
2013	9.1	11.5	60.1	11.3	4.6	3.4
2014	9	11.4	62.8	11.1	2.4	3.3
2015	8.9	13	63.6	9.9	1.9	2.7
2016	8.4	13	63.8	10.7	2.2	1.9
2017	7.6	13	61.6	11.2	2.4	4.2
2018	6.8	13.9	64.3	9.6	2.2	3.2
2019	3.9	12.8	64.2	10.8	1.7	4.6
2020	5.8	15	58.5	12.5	2.6	5.6
2021	6.4	12.9	63.2	11.2	1.5	4.8

أوضحت ليلى فرسخ بعض ميزات عمال الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في إسرائيل، وأشارت إلى أن معظمهم ذكور بينما نسبة النساء قليلة، أقل من 2% من القوى العاملة، ومعظم العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل هم عمال مياومة، وغالبيتهم يعود بعد العمل إلى منزلهم، أي أن العامل الفلسطيني عامل مرن لا يرُهِق الاقتصاد الإسرائيلي، والنسبة الكبيرة من العمال هم من المناطق الريفية ومن مخيمات اللاجئين، أما من ناحية الفئات العمرية، فيتبين أن فئة 15-24 كانت أكثر من 40% من أفراد القوى العاملة، وتركيز العمالة الفلسطينية هو في قطاع البناء. أما بخصوص سمات العامل الفلسطيني في إسرائيل، فتؤكد فرسخ أنها تتركز في قطاع البناء الإسرائيلي، أما نمو القوة العاملة في إسرائيل فمرده إلى ضعف خيارات التشغيل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب تأثير

سياسات الاستيطان والتجارة الإسرائيلية وارتفاع الأجور أو بسبب انعدام فرص التشغيل محلياً، وهو ما يؤكده العامل (أحمد) والذي قال إنه يعمل في الداخل (مساح أراضي) منذ عامين، ويرى أن ظروف العمل جيدة جدا والمعاملة ممتازة (فرسخ، 2009).

في حين بين محمد خليفة ما عملته السياسية الاقتصادية الإسرائيلية من استغلال للعمال الفلسطينيين، والعمل على تدمير اقتصاد الأراضي المحتلة عام 1967، وجعل اقتصادها تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ودمجه معه، حيث تم السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل لتسهيل عملية الدمج الاقتصادي. وتعتبر إسرائيل المستفيد الأول من العمال الفلسطينيين من حيث اقتطاعات الأجور واستخدامهم كوسيلة لدمج الأراضي المحتلة، وانتقال الايدي العاملة الفلسطينيين إلى إسرائيل له آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، إذ إنه يتأثر بالتقلبات والأزمات التي تحدث في الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى حدوث اختناقات في سوق العمل الفلسطيني (خليفة، 1996).

يقول العامل الذي عرف عن نفسه (محمود) من جنين (غنام، 2022)، اعمل في الداخل ولدي تصريح قمت بشرائه من خلال مقاول في الداخل المحتل ب 2500 شيقل ادفعه شهرياً، اذهب الى عملي من خلال المعبر حيث أكون متواجد في تمام الساعة الرابعة والنصف صباحاً. فيما يؤكد العامل (سامح) من طولكرم والذي يبلغ من العمر 24 عاما أنه يعمل في الداخل المحتل بمجال الحدائق ويذهب للعمل في تمام الساعة 5 صباحاً، وينصح بالعمل في الداخل لوجود وتوفر الاجر المالي العالي الذي يسد الاحتياج اليومي والشهري مقارنة بالأجور العمالية في الأراضي الفلسطينية حيث يستطيع الشخص تأسيس نفسه (تقيوي، 2022)، وهو ما اتفق معه أيضا العامل (محمد عبدالعال) من طولكرم والذي اكد أنه يعمل بالداخل المحتل منذ أربع سنوات، ويتقاضى راتبا شهريا من 8000–9000 شيقل، ويؤكد أنه من خلال عمله في إسرائيل إستطاع من تلبية بعض الحاجيات كبناء منزل وشراء سيارة (عبدالعال، 2022). ويرى الدكتور حسن أيوب أنه في بداية الاحتلال العسكري عام 76 كانت السياسية الإسرائيلية قائمة على الجسور المفتوحة تصدير البضائع الفلسطينية عبر معبر الكرامة ومعبر رفح، حيث ان السياسة لا

تقوم ابدا على فكرة استغلال العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي والسبب ان إسرائيل لم تكن معنية ان يكون في وجود للعمال الإسرائيليين الوجود في المجتمع الإسرائيلي حيث انه كان هناك منطق الاستغلال السائد، منطق الاستعمار الاحتلال العسكري، العمالة الفلسطينية كانت رخيصة الثمن. بمرور الوقت وعبر سياسة فتح الحدود الخط الأخضر بين الجانبين وتطور إسرائيل الاقتصادي الى رأسمالي وما بعد الليبرالي كان هناك تغير باتجاه سياسيات نيو كون ولونيه وما بعدها أي سياسات تقوم على الاستغلال فأصبح من الضروري وجود ايدي عاملة رخيصة من الأراضي المحتلة طالما لا تبقى في الداخل المحتل (كان العامل يذهب الى العمل ومن ثم الى البيت حيث لا يوجد اختلاط مع الحياة الاجتماعية الإسرائيلية) وأصبح هناك توجه جديد في الايدي العاملة حيث انه أصبح هناك استغلال مزدوج (أيوب، 2022).

4.4.3 الحصار الإقتصادي

تكبّد الشعب الفلسطيني خسائر كبيرة بسبب سياسات الإغلاق ومنع حركة الأفراد والسلع، وفي قطاع غزة الذي ما زال يرزح في سجن كبير حيث يعيش مليونا فلسطيني ظروفًا معيشية صعبة وسيئة للغاية تهدف إلى تركيعهم وإذلالهم. وتكبد الشعب تكاليف اقتصادية بسبب الإغلاق طويل الأمد والحروب الثلاثة الممنهجة تخطت 16.5 مليار دولار، إلى جانب ذلك يفتقد معظم السكان المياه الصالحة، ولا يتمتعون بشبكة صرف صحي ملائمة. كما أن معدل الفقر الوطني في قطاع غزة كان من الممكن أن يتناقص إلى 15% في عام 2017، أي ربع المعدل 53% لو لم يكن هناك إغلاق وعمليات عسكرية، وقتل عشوائي للمدنيين خلف العديد من العائلات بلا معيل (الأمم المتحدة، 2020).

في مقابل المستوطنات، لا تتأهل أي من المناطق الفلسطينية في المنطقة "ج" لوضع المنطقة ذات الأولوية الوطنية رغم أنها أفقر من المستوطنات وأقل تنمية منها. كما لا تحصل على معظم الخدمات الحكومية الأساسية الأخرى، التي توفرها إسرائيل للمستوطنات بغض النظر عن وضعها كمناطق أولوية

وطنية. وتعتمد العديد من المجتمعات الفلسطينية في المنطقة "ج" على التمويل الدولي لتوفير البنى التحتية الأساسية، من قبيل ألواح الطاقة الشمسية، والمدارس، وخزانات المياه (OCHA, 2014). بل إن السياسات الإسرائيلية المتمثلة في التقييد الشديد لوصول الفلسطينيين إلى تصاريح البناء، وتقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم، السياسات الموصوفة بتفصيل أكبر فيما يلي، لها أثر تراكمي يضطر العديد من الفلسطينيين إلى مغادرة المنطقة "ج" (هيومن رايتس ووتش، بيان صحفي: "إسرائيل – المحكمة تسمح بعمليات الإخلاء التمييزية"، 19 مايو/أيار، 2015)، كما أن بعض تلك السياسات الإسرائيلية ينتهك القانون الدولي الإنساني المتعلق بمصادرة الأراضي وتصاريح البناء والتخطيط والهدم، والمياه، وحرية التنقل. إن تلك السياسات وغيرها لا تقوض التنمية الاقتصادية الفلسطينية فحسب، بل إنها أيضا توفر ميزة اقتصادية واضحة لشركات المستوطنات مقارنة بالشركات الفلسطينية (هيومن رايتس ووتش،2010).

ومن الأساليب الرئيسية التي تتبعها إسرائيل لتقييد التنمية الفلسطينية رفضها في جميع الحالات تقريبا منح الفلسطينيين تصاريح للبناء على الأرض أو تنميتها أو استخراج الموارد منها. (World Bank, 2013) ويقدر البنك الدولي أن إسرائيل إذا رفعت القيود الإدارية من قبيل القيود على البناء واستخراج الموارد من المنطقة "ج" فقد يولد هذا 3.4 مليار دولار للاقتصاد الفلسطيني سنويا، بزيادة قدرها 35 بالمائة في ناتجه الإجمالي. ومن شأن العائدات الإضافية أن تولد 800 مليون دولار من حصيلة الضرائب الحكومية، تساوي نصف ديون السلطة الفلسطينية. لكن إسرائيل بدلا من هذا ترفض أن تصدر لأي فلسطيني تصريحا باستخراج المعادن مثل البوتاس والبروم من البحر الميت، في خسارة تكاد ترقى إلى مليار واحد من الدولارات سنويا .كما تقيد إسرائيل وصول الفلسطينيين إلى مساحات واسعة من الأراضي التي تخصصها كمساحات بلدية للمستوطنات، ومناطق لإطلاق النار، ومحميات طبيعية، وتفرض قيودا مشددة على مقادير المياه التي تخصصها للفلسطينيين، وهو ما يكبد القطاع الزراعي 704 مليون دولار سنويا، بحسب تقدير البنك الدولي. وقد وجد تقرير من إعداد مجموعة من

رجال الاقتصاد الفلسطينيين والإسرائيليين والدوليين أنه إذا أتيحت 100 ألف دونم إضافية (10 آلاف هكتار) من الأراضي للفلسطينيين لتنميتها في وادي الأردن، فقد تخلق 150–200 ألف وظيفة (Arnon et al , 2010).

ويشكل عجز الاقتصاد الفلسطيني عن خلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب القوى العاملة، عامل طرد للأيدي العاملة وتوجهها إلى إسرائيل. فقد كان الطلب على العمل في السوق المحلي بشكل عام ضعيفاً. فقد سجلت معدلات نمو الاستخدام في الضفة والقطاع أرقام سلبية في السبعينات لتعود وترتفع في الفترة الممتدة بين العامين 1981–1987 لكن دون أن تصل إلى مستوياتها في إسرائيل. وهناك العديد من الأسباب لضعف الاستخدام في السوق المحلية فارتفاع الأجور في إسرائيل في أوائل السبعينات أمتص اليد العاملة الرخيصة وأدى بالتالي إلى ارتفاع تكلفة التشغيل في السوق المحلي للضفة والقطاع، ودفع بالكثير من الشركات إلى الاستثمار في قطاعات وتقنيات تعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال، وليس للأيدي العاملة(Shaban & Awartani, 1993) . وكان للسياسات الإسرائيلية الدور الأكبر في تحديد القدرة المحلية على التشغيل، فقد وضعت إسرائيل قيوداً على الاستثمار المحلي، كما أهملت قطاع الخدمات العامة والبنية التحتية، وقيدت التجارة الفلسطينية، وسمحت للبضائع الإسرائيلية بمنافسة المنتوجات الفلسطينية.

لقد كانت البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب القوى العاملة الفلسطينية عوامل طرد أساسية في دفع العمال للالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي، وقد تراوحت أهمية عوامل الطرد في تفسير هجرة الأيدي العاملة على مدار السنوات الثلاثين الماضية على قوة نمو الطلب الإسرائيلي وعلى انفتاح أسواق العمل العالمية للأيدي العاملة الفلسطينية، وعن أبرز مسببات إقبال العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي حدد الدكتور محمود الجعفري عضو في مجلس أمناء سلطة النقد الفلسطينية الأجور كأبرز العوامل لذلك، سواء من العاملين أو العاطلين عن العمل في السوق الفلسطيني. لكن في مقابل معدل أجور أعلى في السوق الإسرائيلي، بين الجعفري بأن ظروف

العمل القاهرة التي تواجه العامل الفلسطيني من ساعات سفر طويلة وإجـراءات أمنيـة وعـدم تـوفر إجراءات السلامة في أماكن العمل نفسها تفرض تكاليف اقتصادية باهظة على العمال. اعتبر ذلك مـن الأوجه التي تغفل كثير من الدراسات عن دراستها (معهد أبحـاث السياسـات الاقتصـادية الفلسـطيني (ماس)، مستقبل العمالة الفلطسينية في سوق العمل الإسرائيلي. لقاء عقد في 27 تمـوز 2022، ضـمن سلسلة لقاءات "الطاولة المستديرة" لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2022).

تقول السيدة حسنية من نابلس والتي تبلغ من العمر 35 عاما أنها تعمل في الداخل المحتل فـي قطـاع التنظيف وتتقاضى يوميا حوالي 300 شيكل (حسنية، 2022). تؤكد الباحثة ليلى فرسخ أن عـدم قـدرة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة على استيعاب اليد العاملة المتزايدة هو عامل مركزي فـي تفسـير هجرة العمال إلى إسرائيل. "فقد ازدادت اليد العاملة الفلسطينية في الفتـرة 1967–1993 بـأكثر مـن الضعف، فيما لم يزدد التشغيل المحلي إلاّ بواقع 33%" (فرسخ، 2010). أمّا في الوقت الحالي فتظهـر البيانات فجوة قدرها 70% بين معدل نمو القوى العاملة ومعدل نمو التشـغيل المحلـي خـلال الفتـرة 1995–2019، فبينما نمت اليد العاملة الفلسطينية خلال هذه الفترة بنسبة 170%، نما التشغيل المحلـي بمعدل 100% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2019). ومن الواضح أن العامل الفلسطيني في إسرائيل يساهم في إبقاء معدلات البطالة في الضفة الغربية في مستوى أقل من 20% منذ سنة 2000 [1] فيما تفاقمت هذه المعدلات في قطاع غزة من 18% سـنة 2000 إلـى 52% سـنة 2018 (الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018) إذ كان قرابة 15% من العاملين في قطاع غزة يعملـون فـي الداخل قبل أن تمنعهم إسرائيل مع اندلاع الانتفاضة، ثم كجزء من سياسة الحصار والعزل ضد القطاع، ويوافقها الرأي الدكتور حسن أيوب (أيوب، 2022) بأن العمالة في إسرائيل قد خففت من البطالـة فـي الضفة الغربية، ولكنه يرى أن هذا الامر مخادع لأنه لا يأتي في سياق توليد وظـائف فـي الاقتصـاد الفلسطيني نفسه، حيث ان تراجع معدلات البطالة يجب ان يكون مرتبط بقوة الاقتصاد الفلسطيني وخلق

[1] باستثناء السنوات الأربعة الأولى من الانتفاضة 2001–2005.

الوظائف، ويجب ان يكون الاقتصادي منتج وليس اقتصاد قائم على الخدمات، احصـــائياً ســـوف نجـــد انخفاض بمعدلات البطالة حيث انه ما يقارب 170 الف عامل يعملون في الداخل المحتل وهـــذا لـــيس مؤشراً على عافية او على سلامة بنيوية للاقتصاد الفلسطيني بل هذا تشويه للاقتصاد الفلسطيني، حيـــث ان معظم العمال أصحاب المهن الحرفية المختلفة يعملون في الداخل الفلسطيني وايضاً عمال الزراعـــة وبالتالي اصبح هناك اهمال للأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية بسبب ذهاب المزارعين للعمل في إسرائيل، حيث اصبح من الصعب إيجاد عامل للعمل في السوق الفلسطيني لتدني مســـتوى الأجـــور مقارنة بإسرائيل، وأيضا ارتفاع كلفة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني. ويشير الدكتور بكر إشتية (اشـــتية ،2022) أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل تذهب بأعداد كبيرة جدا وباجور مرتفعة، وبالتـــالي يصـــبح عرض العمل في الأراضي الفلسطينية قليل، ففي حال قام المشغل الفلسطيني برفع الاجر اليومي ســـيتم رفع تكاليف الإنتاج وقدرة التنافسية تقل، فالمنافسة السلعية في إسرائيل مرتفعة مقارنة بالمنافسة السعرية لدينا في الأراضي الفلسطينية. حيث ان إسرائيل تعتمد على خطوط الإنتاج أكثر فارتفاع أجور العمـــال لديهم ليست مشكلة مقارنة بالاقتصاد الفلسطيني. ومنها يتضح ان قدرة الاقتصاد الفلســـطيني تراجعـــت مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي، وهناك العديد من المصانع التي أغلقت بسبب ارتفاع الأجور وعدم القدرة على المنافسة. إذا على المستوى الكلي فإن العمالة الفلسطينية في إسرائيل أدت الى تشـــوه فـــي هيكـــل الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد يعتمد في المقام الأول على الزراعة قبل أوســـلو ومـــن ثـــم الخـــدمات والصناعة الى اقتصاد يعتمد على الخدمات والصناعة واخيراً الزراعة (اشتية، 2022).

4.4.4 تأثير العمالة الفلسطينية على القطاعاتِ الاقتصادية الإنتاجية

سعت إسرائيل منذ بداية الاحتلال إلى استغلال كافة الموارد الاقتصادية الفلسطينية وتســـخيرها لصـــالح الاقتصاد الإسرائيلي محاولة في الوقت نفسه إظهار الحياة في الأراضي الفلسطينية وكأنها طبيعية، وكان الهدف الرئيسي من هذه السياسة الاقتصادية التي كان مهندسها وزير الدفاع الإسرائيلي آنذالك موشـــية دايان فرض قبول دمج إسرائيل اقتصاديا في الشرق الأوسط من ناحية ومن ناحية أخرى ربط الأراضي

الفلسطينية في الضفة والقطاع برباط منه بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وذلك اقتصادا معتمد اعتماد كليا على الاقتصاد الإسرائيلي وكانا حجري الزاوية في تنفيذ هذه السياسة. وسلكت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرقًا خبيثة هدفت من خلالها لضرب الاقتصاد الفلسطيني، وضرب قطاع الزراعة، وخلق أجواء من المنافسة غير الشريفة، كالعمل على تخفيض الأسعار، السيطرة على المصادر المائية، والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج الحيواني بأنواعه كافة، والنباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، وعمل الاحتلال على تدمير البنية التحتية للزراعة عبر شقّ الشوارع بين المستوطنات، بما تبعه من اقتلاع الأشجار، وعبر إلقاء نفايات المستوطنات في الأرض الزراعية الفلسطينية، مما أدى إلى تدمير هائل، هدد وجود واستمرار المنتج الفلسطيني، وأدى إلى نفوق العديد من المواشي التي تبتلع النايلون الزراعي المتطاير، كما حارب الاحتلال هذا القطاع بمنع شقّ الطرق الزراعية، مما عرقل وصول الفلاحين الفلسطينيين إلى أراضيهم. ان سلطات الإحتلال عملت على تشجيع السيطرة على موارد الأرض والمياه وباقي الموارد الفلسطينية، وساهمت في قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمراني والتنموي والقروي الفلسطيني وانقطاع الوحدات التي تتصل بواسطة مناطق تسيطر عليها المستوطنات، كما وعملت على تكوين أطر ونظم إدارية وبلدية –مزدوجة وثنائية – للنظم الفلسطينية، الأمر الذي يسبب ازدواجية، وذلك في مقابل إحالة النظم والقوانين الإدارية الإسرائيلية على جزء من الأراضي الفلسطينية (عبدالرازق ، مقابلة هاتفية. حول موضوع "أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، 2020).

وهو ما يؤكده الدكتور بكر إشتية (اشتية، 2022) عن السبب في أن بعض القطاعات الفلسطينية "كقطاع الزراعة" لم يتم تنشيطها أو إستمرارها فيرجع السبب إلى أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل تذهب بأعداد كبيرة جدا وبأجور مرتفعة، يصبح عرض العمل في الأراضي الفلسطينية قليل، ففي حال قام المشغل الفلسطيني برفع الاجر اليومي سيتم رفع تكاليف الإنتاج وقدرة التنافسية تقل، فالمنافسة السلعية

في إسرائيل مرتفعة مقارنة بالمنافسة السعرية لدينا في الأراضي الفلسطينية. حيث ان إسرائيل تعتمد على خطوط الإنتاج أكثر فارتفاع أجور العمال لديهم ليست مشكلة مقارنة بالاقتصاد الفلسطيني. ومنها يتضح ان قدرة الاقتصاد الفلسطيني تراجعت مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي، وهناك العديد من المصانع التي أغلقت بسبب ارتفاع الأجور وعدم القدرة على المنافسة.

4.4.5 تأثير العمالة الفلسطينية على القطاع الخاص الفلسطيني

يهتم القطاع الخاص الفلسطيني بتطوير السياسات والتشريعات المحفزة لنشاطه لتعزيز دوره في إحداث التنمية المستدامة. ومن أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني ككل، يعمل القطاع الخاص جاهداً للحد من البطالة والفقر وتأمين مستوى معقول من العيش الكريم لجميع المواطنين. شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية سبباً أساسياً للتشوهات والاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية منذ الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. وفي إطار العلاقة غير المتكافئة والقسرية بين الطرفين، عمدت اسرائيل الى جعل المناطق المحتلة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الإسرائيلي وسوقاً استهلاكياً لمنتجاتها، في حين فرضت قيوداً عديدة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الفلسطيني وخاصة الصناعي منه، واستنزفت الموارد المالية للفلسطينيين من خلال فرضها لسياسة ضريبية تعسفية على الأفراد ومنشآت الأعمال (PBA, 2014). وقد أدت هذه الممارسات الممنهجة الى إضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني في النمو وتطوير قواعده الإنتاجية وبالتالي قدرته على امتصاص العمالة الفلسطينية التي كانت تتزايد باستمرار، الأمر الذي حد من قدرة هذا الاقتصاد على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات وفرض واقعاً من النمط التبعي الإجباري لسد فجوة الطلب في السوق الفلسطيني عن طريق الاستيراد من اسرائيل. وأصبحت العلاقات التجارية للفلسطينيين محصورة بشكل شبه كامل مع إسرائيل وحُرموا بالتالي من الاستفادة من فرص التصدير التي كان من الممكن أن تتاح لهم مع الدول العربية والإسلامية، ومن فرص استيراد المواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج الأخرى من هذه الدول. هذا إضافة الى تعمق

الفجوة في الموارد الطبيعية المتاحة للاستغلال من قبل الفلسطينيين، حيث تعرضت مختلف هذه الموارد مثل الأرض والمياه لعملية نهب متواصلة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلية.

وما زاد من عمق هذه التشوهات وتأثيراتها السلبية على المجتمع والاقتصاد الفلسطيني عدم تمكن السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تأسيسها في عام 1994 من صياغة وتنفيذ رؤية واضحة للخلاص من هذا الواقع، وعدم تمكنها من لعب دور الرافعة التنموية خلال المرحلة الانتقالية. وقد يكون من أهم أسباب عدم قدرة السلطة على تغيير هذا الواقع فقدانها السيطرة على أدوات السياسات الإقتصادية (المالية والنقدية والتجارية)، وعلى معابرها ومواردها الطبيعية. فهذه السلطة ولدت منقوصة السيادة، وبالتالي لم تستطع الانعتاق من حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والاعتمادية الكبيرة على مصادر خارجية وغير ذاتية للنمو (المساعدات الخارجية والعمل في إسرائيل وغيرها). ويذكر تقرير الأونكتاد (2008) بهذا الخصوص: "من غير الدقيق إرجاع هذا التردي في الاقتصاد الفلسطيني الى الأحوال السياسية والأمنية وحدها. فالحقيقة أن القضايا الأساسية التي تحدد الآفاق الإقتصادية الفلسطينية لم تتغير خلال العقود الأربعة السابقة بل إنها استمرت وتفاقمت. وأبرز سمة بهذا الخصوص هو ضيق هامش السياسة الإقتصادية المتاح للسلطة بموجب نصوص بروتوكول باريس لعام 1994 والمبني على اتفاق أوسلو المرحلي. فهذا الاتفاق قد ثبت التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني التي بدأت تتراكم مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة عام 1967 (صندوق النقد الدولي ، 2009)

فالمؤشرات الإقتصادية والاجتماعية التي تم تسجيلها طيلة الفترة التي أعقبت قيام السلطة في عام 94، تقدم دليلاً على هشاشة الوضع التنموي الفلسطيني واستمرار التشوهات البنيوية في الاقتصاد. وعليه فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بكافة تجلياته هو المسبب الأول للأزمات الإقتصادية الفلسطينية، وإن أي تغاضي عن ذلك سيقود الى معالجة أعراض ومظاهر المشكلة وليس حل المشكلة نفسها. (الاقتصادي، 2011).

4.4.6 سوق العمل الموحدة

من مفارقات تاريخ صياغة السياسة التنموية الفلسطينية منذ أوسلو، أن أقوى تبرير لخيار شبه الاتحاد الجمركي، الذي فرض على المفاوض الفلسطيني في باريس العام 1994 بدل من نظام التجارة الحرة الذي كان يفضله نظرياً يكمن في أنه لم يكن ممكناً الانفصال عن سوق العمل الإسرائيلية في تلك المرحلة التي كانت تحتاج الى بناء الاقتصاد المحلي القادر على استيعاب فائض العمالة، وأنه يمكن القيام بذلك خلال مرحلة السنوات الخمس الانتقالية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2022). بالتالي لم يكن هناك خيار أصلاً، بعد ربع قرن أصبحت التبعية أكبر والاقتصاد الوطني ما زال غير مؤهل لتشغيل قواه البشرية. على الرغم من أن ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين، والفرق الكبير والمتنامي بين الأجور الفلسطينية والإسرائيلية، يبدوان سببين منطقيين لحدوث ذلك من منظور اقتصادي. إلا أنه من منظور أوسع، فإن الأمر يأتي في سياق المساعي العلنية لفرض أطروحات السلام الاقتصادي، وهو ما يمثل أحد الثوابت في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينين تحت الإحتلال.

في ظل عودة نسبة العاملين في إسرائيل إلى الارتفاع بشكل مطّرد، لتصل 24.5% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، وفي ظل المعطيات التي توضح نوايا إسرائيل في توسيع دائرة استغلالها للقوى العاملة الفلسطينية، ورفع كفاءة الإطار التنظيمي لعملية السيطرة والاستغلال الاستعمارية، يصبح التساؤل مشروعا عما إذا كانت إسرائيل تمهد الطريق لإعادة العمل بسوق العمل الموحدة، وخلال لقاء طاولة مستديرة عقدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بعنوان "مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية "، استعرض الباحثان "وليد حباس" من مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، و"عصمت قزمار" من معهد "ماس"" الأرقام الصادمة حول ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية ومساهمتهم المتزايدة في توليد الدخل القومي، بموازاة تعاظم دور الإدارات الاحتلالية في التحكم بالقوة العاملة الفلسطينية، وتداعيات ذلك على مسار

التنمية الفلسطينية وجهود بناء اقتصاد وطني منفك عن التبعية الاستعمارية." وتساءل الباحثان عما إذا كانت إسرائيل تمهد الطريق لإعادة العمل بسوق العمل الموحدة من خلال آليات مختلفة، أكثر صرامة وضبطا وتطورا، وقالا:" إن هذا التوجه يظهر على أرض الواقع، كجزء من العملية الزاحفة الأكبر والهادفة لضم الضفة الغربية، حيث أن التطورات في محور العمل ليست منعزلة عن سياق أوسع من الإجراءات الإسرائيلية السياسية والعملية التي تهدف إلى تعميق وإدامة حالة التبعية الاقتصادية الفلسطينية، سواء من خلال علاقات التعاقد من الباطن، أو التبادل السلعي. وقال الباحثان عبر الورقة المقدمة لمعهد "ماس" إن التوجه الفلسطيني العام هو قبول هذا التوجه الإسرائيلي لاستيعاب مئات الألاف من العمال الفلسطينيين، ما يقتضي إعادة التفكير بكافة السياسات الخاصة بالانفكاك أو حتى مفهوم الاقتصاد الوطني المستقل." وأشارا إلى أنه رغم الطلب المتزايد داخل إسرائيل للأيدي العاملة الإنشائية والخدماتية الأرخص، فإن الأمر يأتي في سياق المساعي العلنية لفرض أطروحات السلام الاقتصادي، وهو ما يمثل أصلا أحد الثوابت الأساسية في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تحت الاحتلال. وخلصت الورقة إلى أن خطورة التوجه الإسرائيلي الجديد تكمن في فرض حقائق اقتصادية على الأرض تعزز من الحقائق الأمنية والسياسية الاستعمارية التي لا تضع في الأفق سوى المزيد من الاستيطان والتحكم بموارد الشعب الفلسطيني كافة، في ضم اقتصادي ربما يسبق الضم القانوني والسياسي (زوايا، 2022). هذا ويمكن تفسير إقبال العمال المتزايد على السوق الإسرائيلية في الأعوام القليلة الماضية كنتاج للأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى أنها تعتبر مرغوبة بسبب فرق الأجور الكبير، وأيضا النمو الذي لا زال يشهده الاقتصاد الإسرائيلي بدوره وفي قطاعات ذات إنتاجية عالية. كذلك، في العام 2021، بدأت إسرائيل ولأول مرة بتحويل أجور 7 آلاف عامل فلسطيني إلى بنوك فلسطينية كتجربة (pilot)، على أن يتم توسيع هذه العملية الجديدة لتطال لاحقاً معظم العمال الفلسطينيين، وأعلن مكتب منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية بأنه يتوجب على كل العمال الحاصلين على تصاريح، والمندرجين ضمن نظام الحصص الفردية، أن يوقعوا (من خلال تطبيق المنسق) على إذن بالموافقة

على أن يتم تحويل أجورهم الى بنوك فلسطينية. أشار الإعلان الى أن العامل الذي يرفض التوقيع قد يخسر حصته الفردية، وقد لا يتمكن من المحافظة على تصريح عمله في إسرائيل، كل هذا يشير إلى نية إسرائيل توسيع قضية التحويلات البنكية لتطال كل العمال الفلسطينيين. تأتي هذه الترتيبات الجديدة في التحويلات المصرفية للعمال الفلسطينيين في سياق الرقمنة المالية المتسارعة في إسرائيل وانسجاماً مع الحدود القانونية للتداول النقدي بحسب قانون لوكر لعام 2018.

هذا الأمر دفع العمال للقيام بإضراب عن العمل والتهديد بخطوات متصاعدة (جرادات، 2022) ، والذي جاء بناء على المخاوف المتعلقة بالخشية من الاقتطاعات الضريبية، ورسوم فتح الحساب، كذلك عدم تسليم كامل الراتب بذريعة الأزمة المالية التي تمر بها السلطة منذ سنوات. كل تلك المخاوف، صاحبتها أزمة فقدان الثقة بين العامل والسلطة، والتي عبّرت عن نفسها منذ سنوات خلت.

ويتركز الفقراء الجدد في المناطق الريفية بالضفة الغربية، ومن المرجح أنهم يعيشون في أسر تعولها نساء. ومع فقدان 20% من أصحاب الدخل الرئيسيين الذين سبق لهم العمل لوظائفهم، انخفض الدخل في أكثر من 60% من الأسر الفلسطينية في ذروة الجائحة. إضافة إلى هذا كله، يعتبر العمّال أن العلاقة القائمة بينهم وبين السلطة علاقة من طرف واحد، العامل هو الذي يتعرّض فيها للاستغلال من دون أي مردود مادي وقانوني، حيث ترك العامل وحده في مواجهة سلسلة من الإجراءات الاحتلالية، سواء من سلطات الاحتلال، أو من أرباب العمل الإسرائيليين. الأولى تتعلّق بسلسلة الإجراءات العقابية التي يعاني منها العامل أثناء دخوله للعمل داخل إسرائيل، والثاني يتعلق بالاستغلال من قبل سماسرة التصاريح، يتقاضى هؤلاء ثلث راتب العامل الشهري، مقابل حصوله على التصريح، تشير تقارير أولية إلى أن نسبة 50% من العمّال يملكون تصاريح من خلال «السماسرة» الذين يقومون ببيعها إلى العمّال الفلسطينيين مقابل مبلغ مالي يصل إلى 650 دولاراً شهرياً، وفي حال تنفيذ قرار تحويل الراتب عبر البنوك بشكل شهري فإن ذلك سيترتب عليه إيقاف هذا النوع من التصاريح.

ويشير الدكتور بكر إشتية (اشتية ، 2022) أنه لا يوجد أي تخوف تجاه العمال من تحويل أجور العمال على البنوك الفلسطينية، أما التخوفات هي تخوفات ثقة مثل الاقتطاعات من أجور العمال وهنا لا يوجد أي تخوف حيث ان جميع الاقتطاعات تم اقتطاعها من الجانب الإسرائيلي وممنوع يكون هناك ازدواج ضريبي. أما الدكتور حسن أيوب (أيوب، 2022) فيشير إلى أن التخوف في موضوع تحويل أجور العمال عبر البنوك الفلسطينية ناتج ويؤثر على تدني مستوى الثقة مع السلطة وعدم نزاهتها مع الأمور المالية تجاه الشعب، كما تصبح البنوك قادرة على رفع سقف ربحها وإعطاء القروض بشكل مستمر وكبير، لكن في ظل عدم وجود ضمانات قانونية تجاه العمال الفلسطينيين وقضية تحويل رواتبهم يصبح هناك تخوف من وجود اقتطاعات، اما بالنسبة لعمال المستوطنات لا يعني ابدا تحويل الأموال الى البنوك، فمعظم العمال الذين يعملون في المستوطنات يأخذون الرواتب باليد وهم عمال مياومة.

4.4.7 التجارة الداخلية في فلسطين

قبل الخوض في تحليل البيانات التي تُظهر هيمنة التجارة الداخلية على الاقتصاد الفلسطيني، يجدر أن نتعرفَ إلى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الفرعية المندرجة تحتها. وفقًا لأحدث إصدار من التصنيف الصناعي المعياري الموحد (ISIC-4)، ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن المسمى الرسمي لقطاع التجارة الداخلية هو: "تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية." ويندرج تحت هذا التصنيف العام 43 قطاعًا فرعيًا مختلفًا. وبحسب تعداد المنشآت الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2017 (الشقاقي، 2011)، فإن القطاعات الفرعية الثلاثة الأكبر المستأثرة بنسبة 50% من عدد المنشآت الاقتصادية في التجارة الداخلية الفلسطينية كانت: "البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها،" و"بيع التجزئة من المواد الغذائية في المتاجر المتخصصة،" و"بيع الملابس والأحذية والأصناف الجلدية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة." أي أنَّ نصفَ عدد الوحدات الاقتصادية في أكبرِ

قطاعٍ في الاقتصاد الفلسطيني يتكون من المحلات التجارية، المعروفة باسم "الدكاكين،" ومحلات بيع الأغذية والألبسة بالتجزئة.

إن استئثار التجارة الداخلية بقرابة ربع إجمالي النشاط الاقتصادي ليس أمرًا طبيعيًا في الاقتصاد الفلسطيني، ولا يمثل مهارات اليد العاملة فيه. أما بالنسبة للتشغيل، فقد استأثر قطاعُ التجارة الداخلية، في المتوسط، بنسبة 37% من جميع العاملين الذين شملهم التعداد، وهي أعلى نسبة بين القطاعات الاقتصادية، يليه قطاع الصناعة التحويلية (22%).

4.4.8 التبعية في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي

في إطار محددات اتفاق أوسلو المرحلي السياسية والأمنية الواسعة، وُلدَ بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل في المجالات التجارية والمالية والنقدية وفي مجال العمل. وينص البند (37) من بروتوكول باريس الاقتصادي على الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما، وخضوعاً لحق كل جانب في تحديد من وقت لآخر حجم وشروط حركة العمال إلى منطقته، وإذا علقت الحركة الاعتيادية مؤقتاً من أي طرف، يجب إشعار الجانب الآخر فوراً، ويمكن للجانب الآخر أن يطلب مناقشة الموضوع في اللجنة الاقتصادية المشتركة. سيكون وضع وتشغيل عمال من أحد الجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جهاز الاستخدام في الجانب الآخر وطبقاً لتشريعاته، وللجانب الفلسطيني الحق في تنظيم توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل من خلال جهاز الاستخدام الفلسطيني، وسوف يتعاون جهاز الاستخدام الإسرائيلي وينسق بهذا الصدد. (وفا، 2020)

ومن ملامح البروتوكول ربط الاقتصاد الفلسطيني مع نظيره الإسرائيلي تحت غلاف جمركي واحد، أي سلب قدرة السلطة الفلسطينية على التحكم بمعدل ضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية (مكونات

هامة من السياسة المالية)، على معظم السلع والخدمات، الأمر الذي قارب بين مستوى الأسعار في السوقين، على الرغم من التباين الكبير في مستوى الأجور والدخل بينهما .(عبد الكريم، 2021).

وفق البروتوكول، مارست إسرائيل جباية الجمارك والقيمة المضافة على مستوردات الفلسطينيين، وربطت تحويلها لخزينة السلطة لاعتبارات أمنية وسياسية تعسفية. كذلك يشترط موافقة إسرائيل على إصدار عملة وطنية، ما يعني حرمان سلطة النقد الفلسطينية من استخدام معظم أدوات السياسة النقدية الضرورية من أجل توجيه الاقتصاد. باختصار؛ أبقى البروتوكول معظم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني بيد إسرائيل. ساهمت هذه الترتيبات السياسية والاقتصادية المجحفة في استمرار، بل تعميق، تشوهات الاقتصاد الفلسطيني وفجواته الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي الطويل، على المستويين الكلي والقطاعي، كما في الحفاظ على تبعيته للكيان الإسرائيلي.

4.4.9 السياسات الإسرائيلية من إستقطاب العمال

أعاقت السنوات الخمس والعشرين الأولى من الاحتلال الإسرائيلي تنميةَ القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وتركَّز فيها النشاطُ الاقتصادي على تجارة السلع المستوردة، الإسرائيلية في معظمها. وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية في 1994، لم يطرأ تغير يُذكر على هيكل الاقتصاد. وبينما ضمنت الاتفاقات الموقعة، مثل بروتوكول باريس، سيطرةً اسميةً للفلسطينيين على الإيرادات المالية، فإنها أضفت الطابع الرسمي على الاتحاد الجمركي الظالم والقائم بين الاقتصادين (وفا، تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها: اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية،، 2000).

على إثر توقيع اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، وبروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994، اللذين تم في إطارهما تحديد وتنظيم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية جاهدة لتأسيس علاقات تجارية مع الدول العربية بجانب

العديد من دول العالم، لإعادة ترتيب وتنويع وتوسيع قاعدة التجارة الخارجية الفلسطينية معها وزيادة الأرباح المتوقعة من ناحية، وإزالة عائق احتكار إسرائيل لقطاع التجارة الخارجية الفلسطينية من ناحية أخرى. ولتحقيق هذا الهدف، قامت السلطة الفلسطينية بتوقيع اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول العربية والغربية. بالرغم من ذلك، لم تغير هذه الاتفاقيات في تركيبة العلاقات الاقتصادية مع دول العالم بشكل عام، ومع إسرائيل بشكل خاص، إلا من ناحية الشكل، فقد استمرت إسرائيل في سيطرتها على كافة المعابر الفلسطينية والحدود مع دول الجوار، ما مكنها من التحكم في دخول وخروج البضائع والمواد الخام. كما أن الترتيبات المالية الناجمة عن بروتوكول باريس الاقتصادي أعطت الضوء الأخضر للسلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتحكم بالموارد المالية للسلطة الفلسطينية، وخاصة الحق في جباية وتحصيل الإيرادات الضريبية (إيرادات المقاصة) نيابة عن السلطة. تسيطر إسرائيلُ على التجارة الفلسطينية منذ العام 1967. وقد سمحت منذ ذلك بدخول بعض المحاصيل والمنتجات المصنعة الخفيفة الفلسطينية، مثل السمسم والتبغ والقطن، إلى الأسواق الإسرائيلية لأنها ضرورية للتصنيع وإنتاج المواد الغذائية في إسرائيل. وتُعدُّ سياسة "الجسور المفتوحة" جزءًا أساسيًا في استراتيجية إسرائيل الاقتصادية، فهي تسمح بحركة البضائع دون تقييد بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، بهدف "تفريغ" السوق الفلسطينية من بعض السلع الفلسطينية لإفساح المجال للمنتجات الإسرائيلية التي لا يمكن تصديرها إلى البلدان العربية بسبب مقاطعة العرب لإسرائيل. منذ بداية الاحتلال في 1967، استغلت إسرائيل اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة للعمل في إسرائيل، كما استغلت العمالة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، بما في ذلك النساء. ويجيب الدكتور حسن أيوب على سؤال فيما يتعلق بالسياسة التي تهدف من خلالها إسرائيل لإستقطاب الأيدي العاملة الفلسطينية فيقول: إن إسرائيل لديها نظام تصنيف للفلسطينيين لمن يريد العمل واخذ المال ولمن يريد العبث في النظام الأمني والسياسي، وبالمقابل يوجد فلسطيني من يقوم بنسج علاقات مع الجانب الإسرائيلي من خلال التبادل التجاري سواء عن طريق السلطة او بشكل فردي، لكل شخص له نمط مختلف. فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة

يقدم الاحتلال نموذجين، نموذج الضفة الغربية المتعايش مع الاحـــتلال وبالتـــالي بإمكـــان الفلســـطيني الحصول على تصاريح عمل والعمل في الداخل المحتل، اما قطاع غزة حيث توجـــد المقاومـــة وتقـــوم إسرائيل بسياسية العقاب الجماعي لجميع سكان القطاع، كما يوجد هناك معاملة مختلفة لعمال قطاع غزة حيث تقوم بإصدار نسبة قليلة من التصاريح لعمال قطاع غزة وايضاً التضيق علـــيهم خـــلال عبـــورهم للعمل في الداخل حيث تمنع على سكان القطاع اخذ أي شيء معهم للعمل كطعام او لباس خلال مروهم عبر حاجز ايرز للعمل في الداخل، هذا نظام فرز بين حالتين حالة الانضباط ومعايير إسرائيل.

الغياب شبه التام للإشراف الحكومي، واعتماد العمال الفلسطينيين على تصاريح العمل التـــي تصـــدرها إسرائيل، يؤدي إلى تهيئة بيئة تمكّن أصحاب الأعمال المستوطنين من دفع أجور تقل عن الحد الأدنـــى الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين، وتحرمهم من المزايا التي يقدمونها لموظفيهم الإسرائيليين. بغض النظر عن القانون الدولي الإنساني الذي يحظر فرض القانون الإسرائيلي على الأراضي المحتلة، فإن إسرائيل مُلزمة بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان بضمان تمتع جميع المدنيين الخاضعين لسلطتها الفعليـــة بحقوق الإنسان كلها دون تمييز بسبب العرق أو الجنسية أو الأصل الوطني، ومـــن ثـــم عليهـــا تهيئـــة ظروف للعمال الفلسطينيين في المستوطنات، متسقة مع الظروف المُتاحة للمستوطنين.

وبحسب منظمة الحقوق العمالية "كاف لأوفيد" فإن ما لا يقل عن نصف شـــركات المســـتوطنات تـــدفع للعمال الفلسطينيين أجورا دون الحد الأدنى الإسرائيلي الذي يبلغ 23 شيكل (5.75 دولار أمريكي) فـــي الساعة، ويحصل معظم هذا العمال في المستوطنات على 8–16 شـــيكل (2–4 دولار أمريكـــي) فـــي الساعة، بدون أيام راحة ولا إجازات مرضية ولا غيرها من المزايا الاجتماعية، وبدون قســـائم دفـــع. تحدثت هيومن رايتس ووتش مع أحد العمال، هو هاني أ. (اسم مستعار) الذي يعمل في أحـــد مصـــانع بركان المنتجة لشموع الحنوكة والأوعية البلاستيكية، فقال إنه يعمل في مناوبات ليلية مدتها 12 ساعة، ويحصل على فترة راحة واحدة طولها نصف ساعة، وعلـــى أجـــر قـــدره 8.5 شـــيكل (2.12 دولار أمريكي) في الساعة. وقال آخر، هو مجاهد الذي كان يعمل في بركان حتى سبتمبر 2014، ل هيـــومن

رايتس ووتش إنه كان يحصل على 16 شيكل (4 دولارات) في الساعة ويعمل 12–15 ساعة يوميا. وقد ذكر أسبوعا اضطر فيه للعمل من الثالثة صباحا حتى الثامنة مساءً.

4.4.10 الاثار الاقتصادية للعمالة الفلسطينية الفلسطينية في إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني

للعمالة الفلسطينية اثار وانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني كون العمالة الفلسطينية تشكل نسبة كبيرة بين فئات المجتمع الفلسطيني، ومن ضمنها:

- احداث خلل في هيكل سوق العمل الفلسطيني، الذي تدنت له قدرته الاستيعابية، من خلال اليات السيطرة، وفق سياسات الكيان الصهيوني، الذي أصبح يتحكم، الى حد كبير، في مستويات التشغيل والبطالة، والفقر.
- احداث خلل هيكلي قطاعي، فزيادة أجور العمال، زادت من كلفة الانتاج، حيث تراجع دور القطاعات الانتاجية، وثقلها النسبي في النشاط الاقتصادي، كما أدى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع غير المستوردة، ونتج عن ذلك نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الانتاجية (عطية، 2020).
- استخدام الايدي العاملة الفلسطينية، الذي ترافق معه التضخم المستورد من الكيان الصهيوني بسبب انخفاض قيمة عملته (الشيكل)، حيث أصبح التضخم يبتلع الدخل المرتفع نسبيا للعمالة الفلسطينية، وأدى ذلك الى تراجع القيمة الحقيقة لمدخرات الشعب الفلسطيني مما أثر سلبا على القدرة الاستثمارية.
- خسارة الايدي العاملة الفلسطينية في توليد الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، ادى الى خسارة القيمة المضافة لنشاطهم الانتاجي، خاصة وان سوق العمل داخل الكيان الصهيوني استخدم حوالي ثلث القوى العاملة الفلسطينية.

- زيادة إيرادات وأرباح البنوك من خلال إعطاء قروض ميسرة للعمال الذين يعملون في إسرائيل ولهم أجور محولة على البنك بعد اتفاق تحويل أجور العمال عبر البنوك الفلسطينية (عبدالرازق ، 2022).

وبقدر ما أحدث استخدام العمالة الفلسطينية تخريبا في الاقتصاد الفلسطيني، كان استثمار الكيان الصهيوني هذه العمالة لصالح اقتصاده.

4.4.11 الاثار الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي

تلعب الطبقة العاملة الفلسطينية في إسرائيل دوراً في محور الاقتصاد الإسرائيلي وتتمحور في:

- استخدم الكيان الصهيوني العمالة الفلسطينية كحل لتسوية وضبط احتياجات اقتصاده مما ساعد ذلك الكيان الصهيوني على امتصاص الاثر السلبي للركود على حجم البطالة العمال الفلسطينيين، بالقدر الذي لا يحتاجه اقتصاده ممتصا بذلك الاثر السلبي للركود على حجم البطالة الداخلية.
- اسهام العمالة الفلسطينية في رفع القيمة التي يحققها اقتصاد الكيان الصهيوني، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة الفلسطينية، خاصة وان اجورها تدفع بالشيكل، تلك الاجور التي لا تكلف خزينة الكيان الصهيوني الا ثمن صكها، لذلك انبرى وزير مالية الكيان الصهيوني محذرا من التكلفة العالية لاستخدام عمال اجانب من الخارج (عطية، 2020).
- زيادة النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الطلب على المنتجات من داخل الكيان الصهيوني، اذ يعود الجزء الاكبر من هذه الاجور الى دورة الانفاق لذلك الكيان لتغذيتها، خاصة في ظل احتكاره لسوق الضفة والقطاع، وإذا ما ادخل بالحسبان أثر مضاف الاستثمار نتيجة لزيادة الانفاق، فان ذلك يضاعف الاثر على نمو اقتصاده.

الخاتمة

إن الحالة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني فرضت العديد من الأعباء على عاتق الفلسطينيين بشكل عام، وعلى الاقتصاديين والساسة بشكل خاص، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من العديد من المحددات التي تعيق سير عملية الإنتاج لتأمين الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني، بما في ذلك القيام بالأعباء الاقتصادية لبناء الدولة ومؤسساتها الحكومية الرسمية والمؤسسات الخاصة الداعمة للاقتصاد وتوفير عدد كاف من فرص العمل لتتوافق مع العرض من القوى البشرية التي تتجه نحو سوق العمل بهدف الحصول على فرصة عمل لتأمين متطلباتها المعيشية. تسببت السياسات الاقتصادية ّ والتوسعية العسكرية الإسرائيلية إلى تراجع منهجي للاقتصاد الفلسطيني وإلى تدمير القطاعات الصناعية والانتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما تسبب في خلق اقتصاد قليل القدرة على توليد الوظائف. سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة نسب عالية من البطالة، ّ في العام 2019 مثلا بلغت بمتوسط 25%. واكب سوق العمل الفلسطيني العديد من العقبات والتحديات بسبب الاحتلال الإسرائيلي منذ السبعينات من القرن الماضي درج الفلسطينيين للعمل في سوق العمل الإسرائيلي بأعداد كبيرة مقابل رواتب وأجور عالية مدفوعة وبشكل نقدي وبالتالي تم إهمال بعض القطاعات الحيوية مثل الزراعة، مما أدى إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات بشكل كبير. وقد عملت إسرائيل منذ بداية احتلالها لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق للسلع الاستهلاكية الإسرائيلية، كما فتحت الأبواب للعمال الفلسطينيين للعمل في السوق الإسرائيلية دون قيود، مما حدا بالكثير من صغار السن إلى ترك التعليم والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلية وباتت الأراضي الفلسطينية مصدرا أساسيا للأيدي العاملة الرخيصة الداعمة للاقتصاد الإسرائيلي. لقد بدا توجه العمال الفلسطينيين نحو العمل في السوق الإسرائيلية ينمو بشكل متسارع منذ عام 1970، وذلك نتيجة للسياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى ضرب وتحجيم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وإضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل مناسبة

لاستيعاب العمالة الفلسطينية المتزايدة. هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الآثار السياسية والاجتماعية، والاقتصادية على المجتمع الفلسطيني نتيجة للعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل كدراسة حالة في الفترة الواقعة بين عام 2008 حتى عام 2022.

النتائج والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إسرائيل تعمد لتوظيف موضوع العمالة والتكامل الاقتصادي كآلية بديلة للحل السياسي " السلام الاقتصادي، وكآلية ضغط واداة من أدوات السيطرة على المجتمع الفلسطيني من خلال زيادة مستوى الاعتمادية على الاحتلال.
2. استغلال إسرائيل لسياسات المنح والحرمان على الصعيد الفردي سواء فيما يخص منح التصاريح او امتيازات العمل او حتى تسهيل التجارة من خلال تطبيق استراتيجية الهدوء مقابل الاقتصاد.
3. غياب أي علاقة بين العامل ومنظومات السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى أن هذه الشريحة من العمالة والتي تعتبر الأكبر غير منظمة وفقا لقواعد العمل الفلسطيني، مما بات يقلل من اعتمادية العامل على السلطة الفلسطينية، فالعامل يهتم بكل ما يتعلق بالاحتلال اكثر من اهتمامه بما يتعلق باللسطة الفلسطينية.
4. تستخدم إسرائيل موضوع العمالة لاقناع العالم بعدم قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني. وانها توفر اليوم سبيلا لحل إشكالية البطالة في المجتمع الفلسطيني.
5. توظيف إسرائيل للعمالة الفلسطينية اداءة من أدوات السيطة السياسية والاقتصادية على الفلسطينيين.
6. من العوامل الإجتماعية التي تؤثر على الأسرة نتيجة العمالة الفلسطينية في الداخل هي الساعات الطويلة التي يقضيها العامل في عمله مقارنة بالساعات القليلة التي يرى بها أسرته.
7. تتعدد العوامل التي تؤثر على المجتمع نتيجة العمالة الفلسطينية في الداخل، تتمثل في استبطان الثقافة الاسرائيلية وانكار الذات الجماعية الفلسطينية.

8. تطور العلاقات الاجتماعية بين العامل الفلسطيني والمشغل الاسرئيلي من خلال تبادل الزيارات والمناسبات.
9. الإقتصاد الفلسطيني الضعيف، الاجور المرتفعة في سوق العمل الإسرائيلي والتضخم وما صاحبه من إرتفاع سعر المعيشة في الأراضي الفلسطينية من أهم العوامل الرئيسية التي تدفع العامل الفلسطيني لتفضيل العمل في الداخل المحتل.
10. غالبية العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل هم عمال مياومة، ومعظمهم يعود بعد العمل إلى منزلهم، أي أن العامل الفلسطيني عامل مرن لا يرُهِق الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي تظهر أهمية العمال الفلسطينيين في كونهم لا يزيدون من تكاليف الاقتصاد الإسرائيلي، ففي حالة جلب العمال من الخارج تزداد التكاليف المرتبطة بإيجاد منازل لهم وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، إلا أنّه في الحالة الفلسطينية يمكن للاقتصاد الإسرائيلي تجنُّب جميع هذه التكاليف.
11. يوفّر اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي ورقة ضغط سياسية للجانب الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى عملية الاستفزاز في استغلال قضية السماح باستخدام التصاريح وتجنيد العملاء الأمنيين.
12. تسعى إسرائيل إلى ترويج مفهوم السلام الاقتصادي كبديل لتمرير رفضها للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967 وحق العودة وتقسيم القدس وإزالة المستوطنات، محاولة الالتفاف على عجزه عن امتلاك رؤية أو حل واضح للصراع للفلسطيني–الإسرائيلي، والتستر بأهدافها العنصرية وراء الواجهة الاقتصادية، وتسييج جدار مضادّ حول خطوط حدود مطاطية مرنة، يضمن لها استغلال الحجة الأمنية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية مقابل بعض التسهيلات الاقتصادية التي سوف تقدمها للجانب الفلسطيني.
13. اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية باعتبارها عمالة غير مكلفة وماهرة، وفي حال حدوث حدث امني او سياسي وعدم توجه العمال لعملهم يخسر الاقتصاد الإسرائيلي يوماً ملايين الشواقل.

14. للعمالة الفلسطينية دور في زيادة الناتج المحلي الاقتصادي الفلسطيني حيث ان فئة العمال الفلسطينيين في الداخل كبيرة ويتاقضون أجور عالية ينفقونها على الأسواق الفلسطينية.
15. تنظر إسرائيل الى العمالة الفلسطينية على انها عمالة مربحة اقتصادية من خلال زيادة الطلب على المنتجات من داخل الكيان الصهيوني وإعادة تدوير المال داخل حدود الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

التوصيات

يوصي الباحث في ختام دراسته بالتوصيات التالية:

- على الجهات الفلسطينية المختصة العمل على إيجاد سوق عمل فلسطيني قادر على احتضان القوى العاملة الفلسطينية من خلال انشاء مشاريع إنتاجية صغيرة والتي تخفف من حدة الاعتمادية على العمل في إسرائيل ظروف بيئية ومالية جيدة تتناسب مع ارتفاع الأجور.

1. اتباع سياسات اقتصادية ومصرفية استثمارية تحفيزية تهدف إلى تقوية المشاريع القائمة وجلب استثمارات خارجية وخصوصا رؤوس الأموال الفلسطينية في الداخل والخارج.
2. إعطاء قروض ميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة تريد حالات التوظيف وتشمع العمال والموظفين على فتح مشاريعهم الخاصة في الأراضي الفلسطينية، بدلا من تيسير قروض استهلاكية تعمل باتجاه معاكس من خلال زيادة المسؤوليات والالتزامات على العامل الفلسطيني.
3. تطوير القدرات التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تشجيع ودعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات، وهذا يتأتى ضمن استراتيجية بعيدة المدى للسياسات الاقتصادية الفلسطينية.
4. الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، وتحويل جزء من العمال إلى تلك البنى الإنتاجية كخطوة أولى للانفكاك عن الاحتلال.

- العمل من قبل الجانب الفلسطيني في هيئة المعابر والحدود على تنظيم دخول وخروج العمال مـــن خلال المعابر مع الجانب الإسرائيلي.
- التعامل الإنساني مع العامل في مكان عمله وعلى المعابر الحدودية.
- انشاء صندوق الضمان الاجتماعي ضمن هئية مستقلة، للحفاظ على حقوق العمال الفلسطينيين.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

اشتية، محمد (2017). **الأفكار الدولية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني**، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار– بكدار، القدس.

الخرسان، سعد (2018). **العمالة الخارجية تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها**، الطبعة الثانية، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

داود، عمر (2019). **هجرة العمال "السلبيات والإيجابيات"**، الطبعة الثانية، دار الاسراء للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الدعمة، إبراهيم (2018). **التنمية البشرية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

رمضان، سيد محمد (2004). **الوسيط في شرح قانون العمل وفقا لأخر التعديلات لسنة 2002 وقانون الضمان الاجتماعي رقم 19 لسنة 2001م**. ط1. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سلمي، جلال (2018). **السلام الاقتصادي. مشوار تسير عليه الأجيال**، مركز الشرق للسياسات، جامعة توب، تركيا.

الشجلاوي، باسم (2019)، **الهجرة غير الشرعية بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الجزائر.

شحادة، رجا (1990). **قانون المحتل: إسرائيل والضفة والغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

شعبان، أحمد (2013). **العمالة الفلسطينية**، الطبعة الثانية، دار النورس للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

شلومو، غازيت (1985). **العصا والجزرة: الحكم اليهودي في يهودا والسامرة**، زمورا بيتان، تل أبيب.

العامودي، خالد (2012). **العمالة الوافدة بين الواقع والمأمول**، الطبعة الأولى، دار النورس للنشر والتوزيع، دبي، الأمارات.

علام، صلاح (2000). **القياس والتقويم التربوي والنفسي**، القاهرة، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية.

غنيم، عثمان (2007). **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها**، الطبعة الثانية، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

فرج، حسن توفيق (1992). **قانون العمل في القانون اللبناني والقانون المصري**. الدار الجامعية للطباعة والنشر.

فرسخ، ليلى (1998). **العمل الفلسطيني في إسرائيل، 1967-1997**. مراجعة معهد أبحاث السياسات الإقتصادية (ماس).

فرسخ، ليلى (2010). **العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية (1976-2007)**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

قزمار، عصمت (2020). **الانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي "المفاهيم النظرية والإمكانات**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.

كامل، رمضان (2012). **شرح قانون العمل الجديد**، الطبعة السابعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

منصور، محمد (2010). **قانون العمل**، الطبعة الثالثة، منشورة الحلبي الحقوقية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

نجيب، وليم (2011). **الهجرة في المناطق العربية**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الهستدروت (2007). كتيب بعنوان: **ملخص حقوق العمال في إسرائيل**. كفار سافا.

هيومن رايتس ووتش (2010). **انفصال وانعدام للمساواة.**

هيومن رايتس ووتش (2015). يان صحفي: "**إسرائيل ــ المحكمة تسمح بعمليات الإخلاء التمييزية**"، 19 مايو/أيار.

ثانياً: الرسائل الجامعية

شرقية، جعفر (2014). **الوضع القانوني للعمال الفلسطينيين (لضفة وغزة) العاملين داخل الخط الأخضر**. أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

عطية، عبد الله، (2020). **أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني (1994-2019)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ثالثاً: المجلات والدوريات

ابو زعيتر، سلامة (2021). **السلام الاقتصادي وأثره على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، ورقة بحثية، مركز الحوراني للدراسات، فلسطين.

أبو شهلا، علي (2014). **خطة كيري الاقتصادية، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية**، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

البابا، جمال (2014). **المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية المواقف والتوقعات "المحور الفلسطيني"**، سلسلة قراءات استراتيجية، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). **مسح القوى العاملة**. جدول 17 وجدول 41. رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب** ، رام الله، فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **مسح القوى العاملة الفلسطينية**، التقرير السنوي.

حبّاس، وليد وبدوي، عبد القادر (2022). **إسرائيل والمسألة الفلسطينية**. في: تقرير مدار الاستراتيجي 2022، المشهد الإسرائيلي 2021. رام الله: مدار، 30–40.

الخلايلة، هدى (2015). **هجرة الكفاءات العلمية والفكرية الفلسطينية**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (55).

خليفة، محمد (2018). **الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، مجلة دراسات التنمية، العدد الخامس عشر، الجزء الثاني، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

رمضان، هاني (2019). **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتحديات**، المؤتمر الدولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

سلطة المياه الفلسطينية (2016). **الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه 2016– 2018**، رام الله.

الصباغ، زهير (1998)، **العمال الفلسطينيون في إسرائيل بين مطرقة الكولونيالية وسندات التبعية**، السياسة الفلسطينية، السنة الخامسة، العدد (17)، فلسطين.

صندوق النقد الدولي (2009). **اطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة، التقييم الثالث**. التقرير السنوي الصادر عن معهد ماس لعام 2009.

العجلة، مازن (2014). **مناقشة لأهداف خطة كيري الاقتصادية، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية**، العدد الثالث عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

المراقب الاقتصادي (2011). يشترك في إصداره كل من معهد ماس والجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية. العدد 22.

المهيري،سالم (2011)، **مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد 64، المنامة، البحرين

هلال، جميل (1995). **المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. المجلد 6، العدد 22.

رابعاً المقابلات

بكر اشتية: **مقابلة شخصية:** محاضر في جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، نابلس، 2022/11/10.

حسن أيوب: **مقابلة شخصية**. رئيس قسم العلوم السياسية سابقا في جامعة النجاح ومحاضر اكاديمي في الجامعة. نابلس، بتاريخ 2022/11/10.

حسنية: **مقابلة شخصية**، بتاريخ 2022/11/10.

رأفت النعسان: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7

ربيع: **مقابلة شخصية**. عامل.

رزق محمد أبو ربيع: **مقابلة شخصية**. عامل.

سامح تقيوي: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7.

صهيب العلي: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7

عفيف الأسعد: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7

عماد مزهر: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7

عمر عبد الرازق، **مقابلة هاتفية**. حول موضوع "أثر العمالة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على الاقتصاد الفلسطيني، محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، تاريخ 2020/8/12.

عمر عبد الرازق، **مقابلة هاتفية**. حول موضوع "تحويل أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى البنوك الفلسطينية، محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية، تاريخ 2022/11/12

محمد بليدي: **مقابلة شخصية**، الامين العام لاتحاد النقابات العمالية، طولكرم، فلسطين، بتاريخ 2023/1/13.

محمد عبدالعال: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7.

محمود غنام: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7.

منصور أبو علي: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7

ناصر حسون: **مقابلة شخصية**، معبر الطيبة بتاريخ 2022/11/7

نظمية حجازي: **مقابلة شخصية**. عضو هيئة التدريس بجامعة القدس المفتوحة، فرع طولكرم، بتاريخ 2023/2/26.

خامساً: المراجع الالكترونية

إبراهيم، محمد (2022). الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي. https://info.wafa.ps/ar

الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الحوار بين القطاعين العام والخاص المنعقد في كانون الثاني 2014: https://www.pba.ps/contents/180.html

اونكتاد (2020). التكلفة للإقتصادية للاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة نموذجا. مقرالأمم المتحدة. https://unctad.org/system/files/official-document/a75d310_en_1.pdf.

بدوي، عبد القادر (2022). هل بدأت إسرائيل بتطبيق استراتيجية لابيد تجاه قطاع غزة: "الهدوء مقابل الاقتصاد"، تقارير ووثائق خاصة، مدار، https://www.madarcenter.org.

البرش، عدنان (2021). عمال غزة في إسرائيل ورحلتهم المحفوفة بالمخاطر، https://felesteen.news/post/124574.

تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها: اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2581 .

التجارة الداخلية في فلسطين: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9259

تقرير أممي: خسائر قطاع غزة الاقتصادية الناتجة عن عقد من الاحتلال والحصار الإسرائيلي تخطت ال 16,5 مليار دولار، موقع أخبار الأمم المتحدة، 25-2-2020 . https://news.un.org/ar/story/2020/11/1066492 .

جرادات، موسى (2022). عمّال الضفة الصلب مرّتين. https://al-akhbar.com/Albilad/343912.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2019). بناء على النتائج الأولية لمسح القوى العاملة 2019، ومسح القوى العاملة. http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_13-2-2020-LF2019-en.pdf، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book604.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). قاعدة بيانات القوى العاملة، رام الله، فلسطين، https://www.pcbs.gov.ps.

حيدر، رامي (2017). "السلام الاقتصادي": تبعية الاقتصاد الفلسطيني من المعونات لإسرائيل، عرب48، https://www.arab48.com.

راديو طريق المحبة (2022). إسرائيل تعلن عن "خطة 360" للعمال الفلسطينيين، https://www.tmfm.net

سلامة، عبد الغني (2022). هل ينجح مشروع السلام الاقتصادي وإعادة إعمار غزة بحل القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين، https://www.prc.ps.

سيجال روزان (2022). وحدة معلوماتية، العمالة الوافدة إلى إسرائيل، https://www.humanrights.cet.ac.il.

الشقاقي، إبراهيم (2011). اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، التجارة الداخلية كنموذجٍ مصغَّر لتأثير الاحتلال. https://al-shabaka.org/briefs:

صقر، احمد (2022). تحديات أمام سفر الفلسطينيين عبر "رامون" الإسرائيلي، مقالة إلكترونية، https://arabi21.com.

صندوق النقد (2022). تحديات هائلة تواجه الاقتصاد الفلسطيني. https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=157e6c75y360606837Y157e6c75

عبد الكريم، نصر (2021). الاقتصاد الفلسطيني بين التقويض والتبعية لإسرائيل. https://www.alaraby.co.uk/politics

عتمة، رغدة (2022). قرار "تقوية الجدار" يضرب عمال فلسطين في مقتل. https://www.independentarabia.com/node/319921.

عربي 21 (2019). إحصائية جديدة توثق أعداء الفلسطينيين وأماكنهم بالعالم، https://www.arabi21.com

عصمت، منصور (2016). إسرائيل تفتح أبوابها أمام العمال الفلسطينيين بهدف "تحقيق الاستقرار" https://www.independentarabia.com.

عمري، شيفر رافيف و جابر، احمد مصطفى (2021). سياسة تشغيل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الصهيوني (1967-1969). https://babelwad.com/ar

فنايك للدراسات السياسية (2022). الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، السياسة والشؤون الدولية، https://fanack.com.

فهمي، طارق (2022). اسرائيل ومعادلة السلام الاقتصادي، مقالات، https://www.alittihad.ae.

قرار قضائي لمحكمة العمل القطرية (2013)، رقم (09/589) والمنشور http://www.kolzchut.org.

اللداوي، مصطفى (2022). العمالةُ الفلسطينيةُ في السوق الإسرائيليةِ ابتزازٌ وتجارةٌ، https://paltimeps.ps.

المادة (1) من قانون الإجازة المرضية الإسرائيلي لسنة 1976م. نشر في الوقائع الإسرائيلية في العدد 814، بتاريخ 26 سيفان 5736 (24 حزيران 1976) بدا سريانه بتاريخ (1 تشرين الأول 1976) المنشور على الموقع www.moital.gov.il،

المادة (1) من قانون حماية الأجور الإسرائيلي لسنة 1958م. المنشور على الموقع: www.moital.gov.

المادة (1) من قانون ساعات العمل والراحة لسنة 1951. المنشور على الموقع www.moit.gov.

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل" (2020). السلام الاقتصاديّ: مقاربة أمريكيّة جديدة لتسوية الصراع الفلسطينيّ، الإسرائيليّ، أوراق فلسطينية، https://mada-research.org.

مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، لقاء الطاولة المستديرة الرابع لعام 2022، https://mas.ps/news/6338.html.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" (2020). الرؤية الأمريكية الإسرائيلية لإنهاء القضية الفلسطينية "الأبعاد الاقتصادية والآثار المحتملة للتطبيق"، جلسة طاولة مستديرة، https://www.mas.ps.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): دراسة تطبيقية مفصلة تستند إلى مخرجات. لقاء عقد في 27 تموز 2022، ضمن سلسلة لقاءات "الطاولة المستديرة" لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=15827178y360870264Y15827178

مقال بعنوان: نشرة حقوق العاملين خلال الأعياد، المنشور على موقع كل الحق، www.kolzchut.org.il

موسى، خليل (2019). إسرائيل تفتح أبوابها أمام العمال الفلسطينيين بهدف تحقيق الاستقرار، اندبندنت عربية، https://www.independentarabia.com

نصار، محمد (2022). العمالة الفلسطينية في "إسرائيل"... إلى أين؟ https://paltimeps.ps/post/336085

وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق(2020). تغيير في منظومة التشغيل في إسرائيل يهدف إلى تحسين حقوق العامل الفلسطيني، https://www.gov.il

ورقة بحثية، إسرائيل ضاعفت عدد العمال الفلسطينيين تمهيدًا لضم الضفة. https://zawayanet.com/post/5172/

وكالة الامم المتحدة (2022). تقرير أممي يدعو إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي الفلسطيني، https://news.un.org.

وكالة الاناضـــول (2022). عمـــال غـــزة مخـــاطر فـــي طريـــق لقمـــة العـــيش داخـــل إســـرائيل https://www.aa.com.tr

وكالـــــة الأنبـــــاء والمعلومـــــات الفلســـــطينية (2022): العمالـــــة الفلســـــطينية فـــــي إســـــرائيل، https://www.wafa.ps.

سادساً: المراجع الأجنبية

Arie Arnon & Saeb Bamya, Group Aix (2010), **Economic Dimensions of a Two-State Agreement Between Israel and Palestine.**

OCHA (2014). **Area C Vulnerability Profile**, https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_fact_ sheet_5_3_2014_en_.pdf

Peres, Shimon (1993). **The New Middle East Dorset**. Element Books,

Poire, M & Farakh, B (1979). **Are labor markets necessarily 'local'?** Spatiality, segmentation and scale. *Urban Studies*, *45*(11), 2203-2223.

Rasgon, Adam (2018). **Israel Planning to Increase Work Permits for Palestinians**, The Jerusalem Post, 12 January.

Shaban, Assad, & Awartani, Saeb. (1993). "**Employment Experience in the Middle East and North Africa"**. International Labor Review, Vol. 134, No. 1: 65-81.

Stark, O., & Yitzhaki, S. (1988), "**Labor Migration as a Response to Relative Deprivation**". Journal of Population Economics, No.1: 57-70.

World Bank (2013). **"Area C and the Future of the Palestinian Economy,"** October 2, p. 16.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE POLITICAL AND SOCIO-ECONOMIC IMPLICATIONS FOR PALESTINIAN SOCIETY OF PALESTINIAN EMPLOYMENT WITHIN ISRAEL

By
Motaz Khandakji

Supervisor
Dr. Ra'ed Nuairat

This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2023

THE POLITICAL AND SOCIO-ECONOMIC IMPLICATIONS FOR PALESTINIAN SOCIETY OF PALESTINIAN EMPLOYMENT WITHIN ISRAEL

By
Motaz Khandakji
Supervisor
Dr. Ra'ed Nuairat

Abstract

Palestinian employment inside “Israel” is considered the most controversial issue in the Palestinian scene, whether in terms of looking at the role of workers in advancing the institutions of the occupying state, or in terms of its impact on the development within the Palestinian territories. There is another debate about the reasons for the growing number of workers inside “Israel”. The reason is due to the political and economic nature pursued by the Palestinian Authority: the opponents look at it from the angle that it is considered one of the occupation economic control systems. This study aimed to identify the political, social, and economic effects on the Palestinian society as a result of Palestinian labor inside “Israel” as a case study in the period from 2008 to 2022. The current study relied on the analytical descriptive approach, which included many researchers, trade union representatives and a group of workers working inside “Israel”, and some specialists in the Palestinian issue. The study concluded that one of the most important factors that drive the Palestinian worker to prefer working in the occupied territories is "the weak Palestinian economy, high wages in the Israeli labor market, inflation and the accompanying rise in the cost of living in the Palestinian territories." The study also concluded that the dependence of the Palestinian economy on the Israeli economy constitutes a political pressure card for the Israeli side on the Palestinian society, in addition to the process of provocation in exploiting the issue of allowing the use of permits and recruiting security agents. The occupation authorities abandoned foreign labor, which they described as immoral, in addition to the financial revenues provided by Palestinian labor inside Israel, all of which go into the Israeli economy, among the factors that made the occupying state encourage Palestinian labor inside it. The study recommended that the competent Palestinian authorities need to give soft loans to establish productive small and medium enterprises that encourage workers and employees to start their own projects in the Palestinian territories instead of facilitating

consumer loans that work in the opposite direction by increasing the responsibilities and obligations of the Palestinian worker.

Keywords: Palestinian society; Palestinian labor; Israel.